

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية و التجارية.



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: إدارة و اقتصاد مؤسسة

التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق

دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

- بن حمو محمد الله

مقدمة من طرف طالب

- بوهنتون محمد العلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	بن حمو عبد الله	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مناقشا	بلعياشي بومدين غوثي	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

كلمة شكر

أشكر الله العظيم على هذا الانجاز الذي أنعمه علي ووفقتني إليه راجيا منه سبحانه و تعالى أن
أنفع و أنتفع به، ثم أتقدم بشكري هذا إلى:

الأستاذ المؤطر " بن حمد الله "

الذي أخطاني زاد العلم ووجهني فكان الأستاذ ، و الأخ و الصديق بارك الله فيه، و جزاه خيرا كما
أشكر كل من ساعدني ، و عمل على أن أصل إلى هذا النجاح ، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأخ
و الموجه و الصديق : " العربي بن ويس بلقاسم".

و أتوجه بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من أمدني بيد العون و المساعدة في انجاز هذه
المذكرة من بعيد أو من قريب

و نقدم هذا الجهد إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية ، تخصص إدارة و اقتصاد المؤسسة.

بوهنتون محمد العلي

الإهداء

أهدي هذا الانجاز المتواضع إلى أعز ما أملك ، وإلى احن ما رأيت أمي التي و هبتني الحياة، و التي قال فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم " أمك ، ثم أمك ثم أمك ، ثم أبوك " و التي كانت سندي في هذا الدرب ، درب العلم حفظها الله من كل سوء و أطال عمرها و إلى أبي الذي شجعني على بلوغ هذا المقام.

كما أتوجه بالشكر إلى زوجتي العزيزة وإلى جميع إخوتي و أخواتي وخاصة أبنائي عبد الهادي وإحسان .

كما أهدي هذا الانجاز إلى كل من الأصدقاء الذين كانوا رفقاء في الدرب بالأخص :
العربي بن ويس بلقاسم، محلال محمد حماد الدين ، كريد فيصل ، مشراوي يوسف، بروبة سي محمد ، بن داني يوسف ، بوبكر عبد الباقي.

و إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية و تخصص إدارة الموارد و إقتصاد المؤسسة دفعة 2016-

2017

بوشنتوف عبد العلي

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
	إهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
د-1	المقدمة العامة
05	الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية
06	التمهيد
07	المبحث الأول: النظريات والنماذج المفسرة للتنمية الاقتصادية
07	1- نظرية المراحل الخطية
07	1-1- مراحل النمو لروستو
09	1-2- نموذج النمو هارود - دومار
10	2- نظرية التحويلات الهيكلية (لأثرلويس)
11	3- نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)
12	4- النظرية الطلاسيكية الجديدة
13	5- نظرية التبعية للنظام الرأسمالية العالمي الجديد
14	6- النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية
14	6-1- نظرية النمو المتوازن
16	6-2- نظرية النمو غير المتوازن
17	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية (المفهوم, مؤشرات القياس, الأهداف ما بين النمو والتنمية).
17	أولا- مفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسه
18	1- مفهوم التنمية الاقتصادية
19	2- مؤشرات قياس التنمية
23	ثانيا- ما بين النمو والتنمية
24	1- الفرق بين النمو والتنمية
25	2- أهداف التنمية الاقتصادية
26	المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
26	أولا- استراتيجية الدفعة القوية
29	ثانيا- إستراتيجية النمو المتوازن

31	ثالثا- إستراتيجية النمو غير المتوازن
33	رابعا- إستراتيجية التنمية القطبية (أقطاب النمو)
36	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: حتمية التوجه من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق
38	تمهيد
39	المبحث الأول: جدلية التخطيط الاقتصادي
39	أولا- مفاهيم أساسية للتخطيط الاقتصادي
39	1-تعريف التخطيط الاقتصادي
40	2-مبادئ التخطيط الاقتصادي
42	ثانيا- أهداف التخطيط في مختلف الأنظمة و منطق الأخذ بها
42	1-أهداف التخطيط في مختلف الأنظمة الاقتصادية
42	2- منطق الأخذ بالتخطيط في الاقتصاديات النامية
45	ثالثا- مشاكل التخطيط الاقتصادي
47	المبحث الثاني: أسس إقتصاد السوق و متطلبات التوجه إليه
47	أولا- مفهوم إقتصاد و مبادئه
47	1-مفهوم إقتصاد السوق
49	2- مبادئ إقتصاد السوق
51	ثانيا- الأسباب التي أدت إلى التحول لآليات السوق
54	ثالثا- متطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق
56	المبحث الثالث: التوجه نحو اقتصاد السوق بين التأييد و المعارضة, و بعض تجارب الإنتقال
56	أولا- الآراء المؤدية و المعارضة للتوجه نحو اقتصاد السوق
56	1-الآراء المؤدية للتوجه نحو اقتصاد السوق
57	2- الآراء المعارضة نحو السوق
59	ثانيا- تجارب الإنتقال إلى اقتصاد السوق
59	1-التجربة الروسية
62	2-التجربة الصينية
65	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الإقتصادية في الجزائر
67	تمهيد
68	المبحث الأول: الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الإشتراكي
68	أولا- الإقتصاد الجزائري في ظل الإقتصادية 1967 – 1980

69	1- عرض خصائص وأهداف المخططات التنموية 1967 – 1979
74	ثانيا: الوضعية الإقتصادية في عشرية الثمانيات و الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية الذاتية
74	1-الوضعية الإقتصادية في عشرية الثمانيات
76	2-الجيل الأول من الإصلاحات 1988
80	3-فشل الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية الذاتية
83	المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية للإنتقال إلى إقتصاد السوق
84	أولا- مفهوم ومحتوى الاستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي
84	ثانيا- الإصلاحات الإقتصادية
85	1-اللجوء إلى وصفا صندوق النقد الدولي
88	ثالثا- تقييم الأثار الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية
92	المبحث الثالثالمبحث الثالث: استراتيجية النمو المحلية و تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على التنمية الإقتصادية (2001 – 2009)
92	أولا-استراتيجية النمو المحلية
92	1-برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004
93	2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005 – 2009
95	3-برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014
96	ثانيا- تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على التنمية الإقتصادية (2001 – 2009)
100	خلاصة الفصل الثالث
101	الخاتمة العامة
104	قائمة المراجع

الجد اول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2003 / 2004	19
02	الفقر المطلق في دول العالم النامي في 1993 .	22
03	المخططات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1967 – 1979.	69
04	تطور نصيب القطاع الخاص في القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)	71
05	حصة المحروقات من (الناتج الداخلي الخام, الصادرات, الموارد المالية للدولة).	72
06	توزيع مناصب شغل خارج الزراعة.	73
07	استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989) بالأسعار الجارية	75
08	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (1985 – 1990) الوحدة (النسبة مئوية)	84
09	تطور اللجوء إلى الديون الخارجية الوحدة (مليار دولار أمريكي)	91
10	تطور مؤشرات المديونية	92
11	القوة العاملة و القوة المشغلة (1996 – 2000) (بالآلاف)	93
12	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2004)	95
13	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005 – 2009)	96
14	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2009) (الوحدة %)	99
15	تطور إجمالي صادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2009) (الوحدة: مليار, دج, %)	100

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	مراحل النمو لروستو	01
27	مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر	02
30	مسار كل من النمو المتوازن والنمو غير المتوازن	03

بالرغم من أن قضية التنمية تعتبر مسألة مطروحة منذ مدة طويلة إذ شغلت الفكر الاقتصادي منذ القديم و لو أن ذلك تحت تسميات متعددة ثم نالت بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامات مختلف المؤسسات المحلية و الإقليمية و الدولية و قد اعتمدت في تطبيق سياستها على هيمنة القطاع العام مع أخذ أسلوب التخطيط كآلية لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

و في بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت النتائج مخيبة للأمال و انعكس ذلك على أوضاعها الاقتصادية من حيث التراجع في النمو الاقتصادي و الاختلالات الداخلية و الخارجية، التضخم الكبير و الديون العلية و نمو العجز في ميزان المدفوعات الذي أدى إلى زيادة عبء الإنفاق العام و التشويه الزائد للأسعار، حيث بدأت بعض الدول المدينة بتبني إستراتيجية النهج المعزز للتسوق في إطار برامج الاستقرار و الإصلاح الاقتصادي، و إعادة جدولة الديون. بينما اتجهت بعض الدول العربية إلى تقليص دور القطاع العام و تشجيع القطاع الخاص. أي أن في الثمانينات تجد الدولة نفسها مضطرة لإتباع أسلوب آخر لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بالاعتماد على آليات اقتصاد السوق و هيمنة القطاع الخاص على الحياة الاقتصادية و إبعاد القطاع العام عن قيادة الاقتصاد الوطني.

فقد ساندت المؤسسات المالية الدولية ، كصندوق النقد الدولي في ممارسة ضغوطها على البلدان النامية فهي تساند و تصيب في إطار التخلي عن الإرث القديم و الانتقال إلى نظام جديد المتمثل في في اقتصاد السوق و تحرير الاقتصاد من القيود التي تشل من حركته، و تحجيم دور القطاع العام و تعظيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية كشرط أساسية، من اجل حصولها على المساعدات الاقتصادية، خاصة انهيار الاتحاد السوفياتي و تحول بلدان أوروبا الشرقية في أوائل التسعينات نحو اقتصاد السوق مما أدى إلى زيادة الضغوط على البلدان النامية للإسراع إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين أداء اقتصادها، و إعادة تقدم و نمو لاقتصاديات السوق الحر كجزء من التغيير الدائم.

تعتبر الجزائر من بين هذه البلدان النامية، لكن هنا الوضع يختلف بالنسبة لها حيث تمتلك إمكانيات مالية ضخمة، فهي تحتاج إلى أسلوب واضح و فعال من اجل الاستخدام الكفاء للموارد و تقضي على هذه التشوهات، فمند مطلع الثمانينات بدأت السلطات الجزائرية تتراجع عن خياراتها السابقة بعد أن تأكدت من فشل الاقتصاد المخطط، و الذي تركز من إجراءات التعديل الهيكلي في مطلع التسعينات. وقد لوحظ تغير في سلسلة النظام اتجاه القطاع الخاص. باتجاه أكثر اعتدالا من خلال فتح المجال للمساهمة في الاستراتيجية التنموية بعدما أقصي منها لفترة طويلة.

الإشكالية:

و في ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية هذا البحث في:

هل اقتصاد السوق يتيح خيارات أمام الاقتصاد الجزائري للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ؟

و لتناول هذه الدراسة يجدر بنا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالتنمية الاقتصادية و اقتصاد السوق؟

_ ما هي استراتيجيات التنمية الاقتصادية و أهدافها؟

_ ما هي أسس اقتصاد السوق و متطلبات التوجه إليه؟

_ ما هي الاستراتيجية المنتهجة في الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق؟

_ ما هو اثر التوجه نحو اقتصاد السوق على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الفرضيات:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

_ فشل أسلوب التخطيط الاقتصادي كأداة دافعة للتنمية, و قد حل السوق محل الخطة.

_ التوجه نحو اقتصاد السوق غير كاف لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة من خلال:

_ يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني, إذ أن التنمية الاقتصادية تعمل

على تحقيق الاستقرار و النمو في البلاد.

_ معرفة و تحليل العلاقة بين الإصلاحات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر

للمساهمة في دفع عجلة التنمية.

_ نقل التكنولوجيا و الخبرات للمعارف الإدارية لتحقيق التنمية المستدامة.

_ إظهار مساعي و مجهودات الدولة الجزائرية من اجل تحقيق تنمية مستدامة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

_ محاولة تأسيس مدخل تنموي منظم و خاص بسياسات و برامج إصلاحات و جداولها في تحقيق

التنمية.

_ دعم التنمية على المدى الطويل و ذلك من خلال تنمية الموارد البشرية و تشجيع النمو الاقتصادي.

_ عرض النتائج المترتبة على إتباع سياسة اقتصاد السوق.

_ معالجة ما أصاب الدول النامية من تراكم الإختلالات.

دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع للمبررات التالية:

- _ ملاحظتنا و تأملنا للمسيرة التنموية في الجزائر و التي تتميز بوجود مجموعة من الإختلالات.
- _ نقص البحوث و الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و اقتصاد السوق.
- _ الدور المهم الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة, و رفع معدل النمو الاقتصادي و تحسين الوضع الاقتصادي فيها.
- _ البحث لمعرفة متطلبات و إجراءات التحول لاقتصاد السوق.

منهج الدراسة:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الجداول و البيانات من اجل تقديم بيانات دقيقة, بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المنهج التاريخي في سرد الجوانب المتعلقة بتدرج التنمية الاقتصادية عبر مختلف الجوانب.

صعوبة الدراسة:

- _ قلة الدراسة حول الموضوع و صعوبة تحليله بعمق لمدى شساعته.
- _ توفر الكثير من المعلومات في القطاع و قلتها قطاعات أخرى.
- _ صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة الحديثة منها.

خطة العمل:

تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تم التركيز في هذا الفصل على دراسة الإطار النظري للتنمية الاقتصادية, حيث تم التطرق في البحث الأول إلى النظريات و النماذج المفسرة للتنمية الاقتصادية, و في البحث الثاني التنمية الاقتصادية (المفهوم, مؤشرات الأهداف, ما بين النمو و التنمية), و قدم في المبحث الثالث استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: و ذلك من خلال عرضنا لحتمية التوجه من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. حيث تم التطرق في المبحث الأول لجدلية التخطيط الاقتصادي, و في المبحث الثاني لأسس اقتصاد السوق و متطلبات التوجه إليه, بينما المبحث الثالث يبين الآراء المؤيدة و المعارضة للتحول نحو اقتصاد السوق, مع ذكر بعض تجارب بعض الدول في عملية الانتقال.

الفصل الثالث: بعد الحديث عن حتمية التوجه من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق, فان هذا الفصل يبين لنا التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية في الجزائر, تم التطرق في المبحث الأول إلى الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه الاشتراكي, و في المبحث الثاني تفصي الإستراتيجية

الجزائرية للانتقال إلى اقتصاد السوق, إما المبحث الثالث قدم إستراتيجية النمو المحلية و تقييم هذه الإستراتيجية.

تمهيد:

تعتبر دراسة التنمية الاقتصادية مسألة مطروحة منذ مدة طويلة نالت إهتماما كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المؤسسات الدولية، بإعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان النامية و التي أصبحت الآن تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الحديث، حيث أنها تشمل مختلف المفاهيم و الجوانب الثقافية و البيئية و الأخلاقي.

فالتنمية الاقتصادية تفتح خيارات أمام الأفراد و الحكومات و المنظمات المجتمعية المختلفة فنلاحظ أن واقع التنمية يقتضي استغلال عقلائي لكل الموارد و تسيير صحيح لكل الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم بالإعتماد على المشاريع المتكاملة و على كل الموارد المتاحة.

لذا سنحاول من خلال ذلك إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول النظريات و النماذج المفسرة للتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التنمية الاقتصادية من خلال مختلف المفاهيم المتعلقة بها، و بينا الاختلاف بين النمو و التنمية، أما المبحث الثالث تضمن استراتيجية التنمية.

المبحث الأول: النظريات والنماذج المفسرة للتنمية الاقتصادية.

يقوم موضوع التنمية على أساس نظري متين, فقد اهتم بها المفكرون و المنظرون في وقت مبكر و صاغوا لها الكثير من الأفكار و النظريات التي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصاديا, و قد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية و نظرا لأهميتها نحاول أن نوجز أهمها فيمايلي:

1. نظرية المراحل الخطية:

1-1 نظرية مراحل النمو (والت واستو):

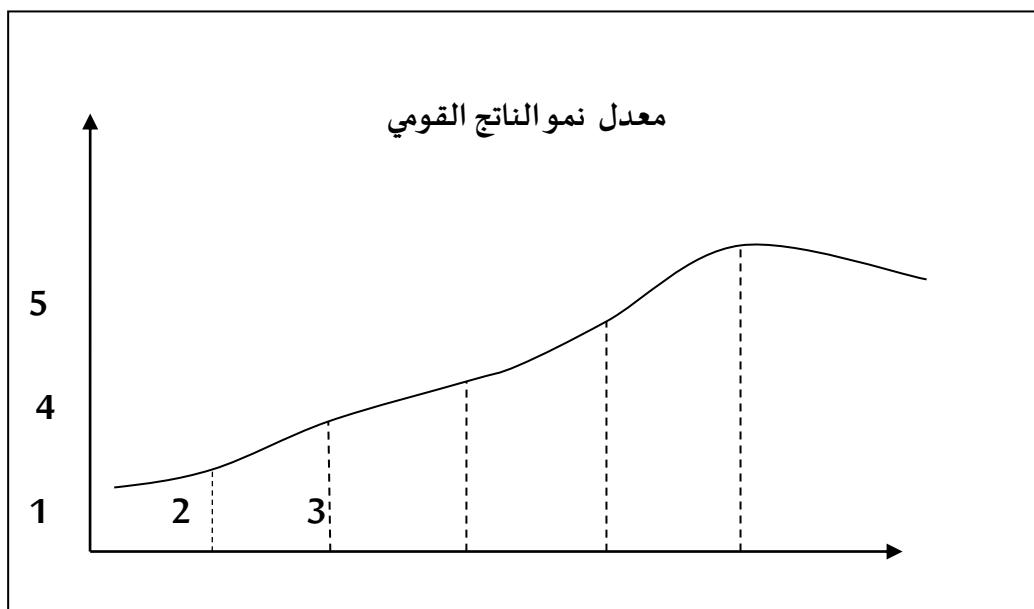
نتج عن الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي في منتصف الخمسينات تحول اهتمامالدول الغربية لحماية مصالحها و قبل أي شيء آخر بنمو العالم الثالث, و بدأ إهتمام مراكز البحوث و علماء الاقتصاد بقضايا التخلف و التنمية. كانت نظرية البروفسور و المؤرخ الاقتصادي روستومن أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات, و مع نشر كتابه " مراحل النمو الاقتصادي: البيان غير شيوعي " في 1960.

تتلخص النظرية في تحديد روستومراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة, تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها قال روستوعن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث و التي تتلخص في خمس مراحل و هي كالآتي:¹

- 1- مرحلة المجتمع التقليدي The traditional society
- 2- مرحلة التهيؤ للإقلاع The perquisites for take-off
- 3- مرحلة الإقلاع The take-off period
- 4- مرحلة النضوج Move towardsmaturity
- 5- مرحلة الاستهلاك الوفير High mass consuption

¹ تود ارو ميشال, ترجمة حسني محمد حسن, التنمية الاقتصادية, دار المريخ, الرياض, 2006, ص ص 124-125

الشكل رقم (1-1): مراحل النمو لروستو



المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي تتميز بمجتمع شديد التخلف حيث يعتمد الأفراد دخلهم من قطاع الزراعة و تكون مردودية الأرض ضعيفة لأن المجتمع لا يملك إمكانيات التي تسمح له برفع الإنتاجية للفرد لكونه لا يستخدم التكنولوجيا الحديثة، حيث يكتفي بوسائل بدائية و تكون الزيادة في الإنتاج محدودة و نقل معدلات زيادة في السكان، كما أن العادات و التقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي².

المرحلة الثانية:مرحلة الهيؤ للإقلاع و تتميز بحدوث تغيرات جذرية في المجالات الصناعية و التجارة و الزراعة. كذلك إرتفاع مستوى التجارة أدى إلى تطور النقل، كما تتميز هذه المرحلة بداية تطور المجتمع من خلال إقبال على إدخال التكنولوجيا جديدة و ما يلاحظ عنها زيادة الاستثمار في مجال النقل بالإضافة إلى ظهور البنوك و المؤسسات التي تعمل على تعبئة المدخرات³.

المرحلة الثالثة:مرحلة الإقلاع و ترتكز في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي و إحداث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية و تسجيل تأثير إيجابي على النشاط الزراعي بسبب ظهور صناعات كبيرة بالإضافة إلى حدوث تغيرات في القيم الإجتماعية و الثقافية.

² جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار الشروق، ط1، عمان، 2009، ص5

³ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، ص7

المرحلة الرابعة: مرحلة النضوج حيث يقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة، وكذلك زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع و ظهور العديد من الصناعات ذات قيمة مضافة عالية و زيادة العمالة الماهرة من خلال زيادة رأس المال البشري و إرتفاع نمو الدخل القومي أكثر من نمو السكان و زيادة الاستثمارات القومية، و تحقيق فائض في العملات الخارجية بسبب زيادة درجة إنفتاح المجتمع على العالم الخارجي⁴.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير و التي تمثل أرقى مراحل النمو و التطور، و يرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية⁵:

- زيادة مستويات الدخل بدرجة كبيرة، و أن تصبح عندها الضروريات (الغذاء، السكن، الكساء).
- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية.
- توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع لنمو دعم الرفاهية الاجتماعية.

نقد النظرية:

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقها أي نظرية أخرى لما تركته من أثر في الفكر و السياسة الاقتصادية، و على الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخياً، و ثانيها إنطباقها على دول العالم الثالث اليوم فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين 18 و 19 مستنتجاً أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليست بالضرورة أن تسود في الوقت الراهن و في كل الدولة، فضلاً عن تفاؤل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى⁶.

1-1 نموذج هارود –دومار:

يعتبر هذا النموذج من أشهر الكنزيين الجدد حيث أن معدل النمو الاقتصادي في الدول يتمقياسه بمعدل نمو الدخل القومي، يتحدد من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي، حيث قام هارود – دومار بشرح فكرتهما هذه باستخدام هذه المعادلة:

$$Gc = s$$

حيث:

$$G : \text{نسبة النمو} \dots\dots\dots \frac{\Delta y}{Y}$$

⁴ محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، دار الجامعية ووط2، الاسكندرية، 2010، ص ص 163-164.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 166.

⁶ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي. جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، الجزء الثالث، 2009، ص 41.

$$C: \text{العامل الحدي لرأس المال} \dots\dots\dots \frac{I}{\Delta Y}$$

$$\text{و هكذا فإن: } \frac{\Delta y}{Y} \cdot \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

$$s=i \quad \text{لأن الإدخار يساوي الاستثمار}$$

و من هذه العلاقة يلاحظ مايلي⁷:

- هناك علاقة طردية بين معدل نمو الدخل القومي و معامل الإدخار, حيث كلما إرتفع معدل الإدخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي و العكس صحيح.
- هناك عكسية بين الدخل القومي و معامل رأس المال حيث كلما إنخفض معامل رأس المال يزداد معدل نمو الدخل القومي و العكس صحيح.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية و تهيئتها للدخول من مرحلة الإنطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية, من خلال خطة مارشال الأمريكية إلا أن الوضع بين هذه الدول و الدول المتخلفة يوجد إختلاف كبير و ما ينطبق عليها لا ينطبق على هذه الأخيرة. و إن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار, و أن محددات النمو طبقا لنموذج هارود –دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا و التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للإدخار من ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا⁸.

1- نظرية التحولات الهيكلية (آرثر لويس):

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية الاقتصادية التي ظهرت في الخمسينات و التي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل إقتصاديات الدول الفقيرة من الإعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة و الخدمات لتصبح إقتصادياتها أكثر مرونة و قدرة على مواجهة تقلبات و تغيرات الطلب.

كان آرثر لويس « Arthur lewis » الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أول من قدم نموذج للتنمية أساسه " التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود و منطقي ". و قد نالت النظرية قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينات و حتى أواخر الستينات.

⁷ إسماعيل شعباني, مقدمة في اقتصاد التنمية, مرجع سبق ذكره, ص ص 79-81

⁸ عبلة عبد الحميد بخاري, مرجع سبق ذكره, ص 43.

يتعامل آرثر لوييس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل إلى الصفر أو أعلى بقليل، و ثانيها قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية و تتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم⁹. و إفتراض لوييس في تحديد نظريته مايلي¹⁰:

1. إفتراض تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، و نمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي الناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
2. أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
3. أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفافالسائد في القطاع الزراعي.

نقد النظرية:

رغم إنسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب إنطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة هي:

- 1- إفتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي و إعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل و في الواقع إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدلات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض.
- 2- إفتراض النظرية لوجود فائض عمل القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية. بينما يوضح واقع الدول النامية تزاخم المدن و إرتفاع نسبة البطالة فيها.
- 1- نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث):

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي. و أيضا الزيادة الموجهة إليهم من الخدمات الأساسية، ولد مذهب الإحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الإقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية و التنمية. تم تبناه عدد متزايد من مفكري و إقتصادي دول العالم الثالث، و تقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها و هي¹¹:

- 1- إتاحة فرص تحصيل و كسب الدخل للفقراء و ضمان قدرتهم على العمل.
- 2- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية و نظام الصرف الصحي و وسائل النقل.

⁹تودارو ميشال، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-140.

¹⁰ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

¹¹ محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للنشر، 2008، ص 240.

3- توفير السلع و الخدمات الأساسية من مأكّل و ملبس و مسكن و تعليم و صحة و تمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.

4- إشراك الفقراء في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع إحتياجاتهم الأساسية.

و يرى البعض أهمية إضافة الحاجات الأساسية غير المادية كحق التحصيل العلمي و حرية الكلمة وفقا لحقوق الإنسان التي تضمنها " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " الذي أقرته الأمم المتحدة و وقعته دول العالم, و عليه فإن نظرية الحاجات الأساسية تعني بالتركيز على إحتياجات الإنسان الأساسية كمرحلة منطقية في مشوار الفكر الإقتصادي التنموي.

يلقى هذا الفكر تأييد سياسيا و فكريا, فمن ناحية السياسة الإقتصادية يمكن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف واضحة ملموسة, و من ناحية أخرى يتضمن تحقيق الإحتياجات الأساسية إنجازات لأهداف أخرى متصلة و متداخلة كالعدالة الإجتماعية و زيادة الوعي الصحي و الثقافي و غير ذلك¹².

نقد النظرية:

يواجه هذه النظرية إعتراضين أساسيين هما:

1. أن تخصيص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى الاستهلاك على حساب الإيدار و الاستثمار و بالتالي نقص الرفاهية المتحققة على مستوى الإقتصاد القومي.
2. أن مذهب الإحتياجات الأساسية مذهب قصير النظر فبدلا من زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال سياسة معلومة و موجهة للنمو و التنمية على المدى الطويل نجد أنه يعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكي لدى الفقراء بدلا من التوجه نحو النواحي الإنتاجية التي تمكن في النهاية من رفع مستوياتهم المعيشية في المدى الطويل.

1- النظرية الكلاسيكية الجديدة:

شددت الحكومات الغربية من ضغوطها على دول العالم في الثمانينات و حثها على تطبيق سياسات إقتصادية مماثلة لتلك التي تم تطبيقها في العالم المتقدم و المتمثلة في تدعيم دور القطاع الخاص و تقليص دور القطاع العام, مع تصفية مشروعات هذا الأخير و تحويل ملكيتها للقطاع الخاص و قد إنعكست هذه الضغوط على برنامج المساعدات الخارجية المقدمة لدول العالم الثالث, سواء تلك المقدمة من خلال الإتفاقيات الثنائية أو سياسات المنظمات و المؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي. و يرى كتاب هذه النظرية و من أبرزهم بيتر باور « Peter Baro », هاري جونسون « Harry Johnson » و بلا بالاسا « Bella Balassa » , أن سبب التخلف الإقتصادي في البلدان العالم الثالث ليس بالضروري أن ينشأ لعوامل

¹² عبلة عبد الحميد بخاري, مرجع سبق ذكره, ص ص 48-49.

خارجية شكلها النظام العالمي و تقسيم الدولي، إنما يرجع و بالدرجة الأولى لعوامل داخلية تتمثل في زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية و الذي أدى إلى سوء تخصيص الموارد. هذا فضلاً عن السياسات الخاطئة للتسعير، إنعدام الحوافز الاقتصادية و تدني مستوى الأداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام و تفشي الفساد الإداري¹³.

1- نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد:

تعتبر الدول النامية وفقاً لهذه النظرية دول أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية و سياسية جامدة على المستويين المحلي و الدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم. و قد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات و نماذج تنموية غير ملائمة، و قد ركزت هذه النظرية على ثلاث نماذج رئيسية هي¹⁴:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية.

- أطروحة التنمية الاقتصادية.

1-5. نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

يعد هذا النموذج إمتداداً للفكر الماركسي و الذي يرجع وجود و استمرارية تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الإقتصاد العالمي و عدم تكافؤ العلاقة بين الدول الفقيرة من ناحية و الدول الغنية من ناحية أخرى، فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة و معتمدة على ذاتها تصبح صعبة و في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة و التبعية¹⁵.

يبين النموذج بإختصار أن تخلف دول العالم الثالث يعود في الأساس إلى استمرار سياسات الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة مع استمرار الدول النامية في تبنيها لسياسات اقتصادية تقليدية، و عليه فإن التنمية تتحقق بإحداث تغيرات جذرية للنظام الإقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم¹⁶.

2-5. نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية

عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 51.13

¹⁴ محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار غنّاء للنشر و التوزيع، ط1، الاردن، 2010، ص 154.

¹⁵ تودارو ميشال، مرجع سبق ذكره، ص 145.

¹⁶ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

يرجع هذا النموذج لتخلف دول العالم الثالث، إضافة إلى ظروفها الداخلية لإتباع سياسات إقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي. فضلا عن التوصيات التي يقترحها الخبراء الإقتصاديين في الدول المتقدمة و التي ما هي في الغالب إلا إنعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية من ناحية أخرى يشير النموذج إلى الكثير من مفكري و إقتصادي الدول النامية نالوا تعليمهم في الدول الغربية فتأثروا بنظريات و أفكار تطبق هناك و هي ليست بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية، و لا تنسجم مع أهداف و أولويات التنمية الإقتصادية بها.

3-5. أطروحة التنمية المزدوجة:

ظهرت فكرة إزدواجية المجتمعات في كل من الدول الغنية و الدول الفقيرة، و في الدول النامية تظهر هذه الإزدواجية بوضوح من خلال تركز الثروة في أيدي قلة في داخل مساحة كبيرة من الفقر. و هو ما يشير إلى وجود و استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية و الدول الفقيرة و الشعوب الغنية و الشعوب الفقيرة على إختلاف المستويات¹⁷. و على نحو محدد فإن مفهوم الإزدواجية يشتمل على أربعة عناصر أساسية¹⁸:

- _ أن مجموعة ظروف أو شروط مختلفة بعضها متفوقة و البعض الآخر رديء يمكن أن يتواجد في فضاء أو حيز معين.
- _ إن هذا التواجد تناقص مزمّن و ليس إنتقاليا و يرجع إلى أن مسبباته ليست ظواهر عارضة و لكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها و القضاء عليها.
- _ ليس فقط أن درجات التفوق أو درجات التردّي تفشل في إظهار أية علامة أو إشارة على التناقص و لكنها تمتلك ميلا متأصلا نحو الزيادة.
- _ إن العلاقات المتداخلة بين العناصر المتفوقة و العناصر الترددية هي وجود العناصر المتفوقة تعمل القليل أو لا تعمل شيئا لسحب العنصر المتردي. هي تقوم فعليا بدفع العناصر المتردية إلى الأسفل و هذا يعني تطوير تخلف العناصر المتردية.

1- النظريات الحديثة للتنمية:

1-6. نظرية النمو المتوازن:

صاحب هذه النظرية هو نوركس «Nurkse» الذي يركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر و الناتجة عن تدني مستوى الدخل و بالتالي ضيق حجم السوق، و من أجل تحقيق النمو في جميع القطاعات في نفس

¹⁷ ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

¹⁸ محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الوقت لابد من كسر الحلقة المفرغة¹⁹. وذلك من خلال التفتح على العالم المتقدم ونقل التكنولوجيا على الدول النامية²⁰. كما تعتبر النظرية من أجل تطوير جميع القطاعات لابد من تحقيق بين القطاع الصناعي والزراعي و تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية المحلية والصناعات الخارجية، و في النهاية تتطلب تحقيق التوازن بين جهة العرض و الطلب²¹. و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين « Ros machine » و آرثر لويس « Arthur Lewis » و رانجر « Ranger » و قدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقها روسيا و ساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، و قد يكون لهذه النظرية آثار هامة.

نقد النظرية:

من بين الإنتقادات التي وجهت للنظرية مايلي:

_ زيادة تكاليف الإنتاج الناجمة عن إقامة جميع الصناعات في أن واحد كذلك تركز هذه النظرية على السوق المحلي فقط²².

_ كما يعتبرها البيض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها و هذا غير متوفر في البلدان النامية²³. أي قدرات و إمكانيات الدول النامية لا تتلاءم مع حجم الاستثمار.

2-6. نظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" أول من صاغ هذه النظرية تحت اسم أقطاب النمو إلا أن هيرشمان يعتبر من أبر روادها، و ترى هذه النظرية تقدم مناطق على حساب مناطق أخرى تلك المناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث ما تمتلك من موارد الطبيعية و الموقع الجغرافي، و تنجز عن هذه استراتيجية جذب مناطق أخرى مع مرور الزمن، حيث أن القيام باستثمارات في القطاعات الاستراتيجية يؤدي إلى خلق استثمارات أخرى و يمهّد الطريق إلى التنمية²⁴. يرى هيرشمان بضرورة وجود حد أدنى من رأس المال الإجتماعي و ذلك حتى يكون إنطلاق التنمية ممكناً، إلا أنه يعطي الأولوية للاستثمارات التي تقوم بالإنتاج مباشرة بعد توافر هذا الحد الأدنى و هذا على أساس أنه لا يمكن الجمع في الاستثمار في كلا المجالين معاً، في حين أن قيام

¹⁹ مدحت محمد قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص 91.

²⁰ إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

²¹ عريقات حربي محمد موسي، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1993، ص 86.

²² مدحت محمد قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

²³ جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 46.

²⁴ مدحت محمد قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

التنمية على أساس إحداث فائض في رأس المال الإجتماعي تدفع المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة²⁵.

نقد النظرية:

و على الرغم مما تقدم إلا أن نظرية النمو غير المتوازن قد تعرضت إلى عدة إنتقادات كان أهمها يتمثل في:

إفتراض ان هذه النظرية تجرى بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية، و يتضح هذا من كونها تتخذ من الإختلال محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الإختلال في التوازن من دفع المنظمين الأفراد على إتخاذ قرارات الاستثمار.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية المفهوم، مؤشرات القياس، الأهداف، ما بين النمو والتنمية.

أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية من الرهانات التي تواجه مختلف الدول عبر العديد من التوازنات الاقتصادية و الإجتماعية و البيئية، فالتنمية تفتح خيارات أمام الأفراد و الحكومات و المنظمات المجتمعية المختلفة و إنها عملية معقدة فهي لا تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الإقتصادي كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها البعض. و تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع فمع تقدم الدراسات إتضح مدى شمول ظاهرة التنمية الاقتصادية فهي تحتل مكانا بارزا على المستوى العالمي و التي نالت إهتماما كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية.

أولا- التنمية الاقتصادية، مؤشرات قياسه وأهدافه:

1_ مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت مفاهيم التنمية تبعا للتيار الذي ينتهي إليه الإقتصادي، لذلك يحاول كل إقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية و نعرض فيما يلي لبعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية الذي تناوله العديد من الإقتصاديين الغربيين و العرب.

1-1. تعريف التنمية الاقتصادية من قبل الإقتصاديين الغربيين:

يعرف **Baldurin Meier** التنمية الاقتصادية على إنها: " عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعتبر عن التقدم"²⁶.

و يرى **S. Wagel** (س. واجل) الإقتصادي الأمريكي إن: " التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية و الأحوال المرغوب فيها و التي يمكن تحقيقها، و إن هناك علاقة وثيقة بين التنمية

²⁵ محمد عبد العزيز عجيمة و ايمان عاطف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 11.

²⁶ عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الإقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الإقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع"²⁷.

كما يرى Edgar Owe التنمية في كتابه عام 1987 بأنها: "لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالافكار السياسية و أشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع"²⁸. أما الإقتصادي كيندربرقر Kindle Berger فيؤكد أن التنمية الإقتصادية عبارة: "عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في الفترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"²⁹.

1-1. تعريف التنمية الاقتصادية من قبل الإقتصاديين العرب:

و يرى واد أحمد سيكسو أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و طويلة و التي غالبا ما تتحقق، غير متأثرة بالدورات الإقتصادية"³⁰.

أما حربي عريقات فيرى أن التنمية الاقتصادية: "ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة و متطورة و هذا غير طبيعي و يعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الإلتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متقدم"³¹. أي أن من خلال خلق أوضاع جديدة و متطورة و إلتزام صانعي القرار بتحقيق التغير سيؤدي إلى خلق عملية حضارية شاملة.

و يعرف مدحت العقاد التنمية الاقتصادية " بأنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"³².

أما محمد عبد العزيز عجمية يرى: أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"³³.

²⁷ محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 46.

²⁸ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

²⁹ العقاد، مدحت محمد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1980، ص 82.

³⁰ و داد سيكسو، العولمة و التنمية الاقتصادية، دار الفارس، ط 1، الأردن، 2002، ص 104.

³¹ إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة، ط 1، عمان، 2012، ص 9.

³² عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³³ محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 81.

كما يرى محمد زكي شافعي أن التنمية الاقتصادية: "ما هي إلا عملية تحول من أوضاع اقتصادية وإجتماعية قائمة و موروثه و غير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة و أفضل منها"³⁴. و يمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية " بأنها العملية التي تحدث من خلال تغير شامل و متواصل مصحوبة بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج، و عليه فإن التنمية الاقتصادية تحتوي في تعريفها على عدد من العناصر أهمها³⁵:

1- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي و إنما أيضا الجانب الثقافي و السياسي و الإجتماعي، و من هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث و الذي يشير إلى إنصاف دور العادات و التقاليد غير العلمية، و لكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية الإلتزام بالجانب الأخلاقي فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مدمر و مخرب و حتى يكون للمعرفة دور تنموي يتعين أن يتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد.

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن و هذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر)، فقد لوحظ في فترة الخمسينات و الستينات من هذا القرن أنه و بالرغم أن كثير الدول النامية قد حققت معدلات نمو إقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها، في تناقص مستمر، و هذا يعني أنه و بالرغم من حدوث نمو إقتصادي إلا أن حالة الفقراء تزداد بؤساً.

2- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية لأن الطرق الإحصائية المتاحة ربما ينظر لها أنها يمكن الإعتماد عليها للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة و في تراتب الدول، و نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة و بشكل عام فإنه يوجد مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها و المتمثلة في:

2-1. المؤشرات الاقتصادية:

تصنف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الإجتماعي للبلد و يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP)³⁶. و هذا الاسم أعطيا للسلاسل التي يمكن أن تحسب لأي بلد باستعمال مجموعة أساسية من قواعد القياس على المستوى الكلي للدخل أو الإنتاج، و لإنتاج مستويات

³⁴ عريقات حربي محمد موسى ، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية، ط 2002-2003، ص 17

³⁶ أحمد عارف العساف، محمود حسن الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 1، عمان، 2011، ص 52

سنوية أو دورية لإنتاج و الدخل و في النتيجة فهناك من أصبح ضد المؤشر و هناك من أصبح مع هذا المؤشر (GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية³⁷.

• مبررات لصالح استعمال (GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية:

- 1- إن ال (GNP) مؤشرا لمجموعة من النشاطات الأساسية و لتوفير السلع و الخدمات.
- 2- إن قواعد قياسه معقدة و قد تطورت عبر الزمن و هي واضحة و معروفة.
- 3- إن معظم الدول الأعضاء في الامم المتحدة تنتج تقديرات للناتج القومي (GNP) حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة.

• مبررات ضد استعمال ال (GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية:

- لا يأخذ في الحساب توزيع الدخل القومي المتغير، كما أن ال (GPN) ليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى، و انه مؤشرا محمل بالقيمة على نحو ثقيل.
- يركز على كمية السلع و الخدمات و يتجاهل كليا نوعية الحياة و تكون مرتبطة بالزيادة في العمر المتوقع، غذاء أفضل و ملابس و سكن و تعليم أكثر و دعم التوجيه العلمي.

2-2. المؤشرات الاجتماعية (المختلطة):

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة النقائص المتعارفة عليها، للتعبير عن الوقائع و التغيرات، من خلال توسيع التحليلات الإحصائية³⁸، و تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة للشرب و السكن و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم، و لا شك أن الدول النامية تعاني نقص ملموس في جميع المؤشرات الاجتماعية و سوف نتناول أهمها في الجوانب التالية:

1-2-2. المعايير الصحية:

و من بين أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف شخص من السكان، فإرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد اي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي كلما إنخفض ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

³⁷ محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 45

³⁸ أحمد عارف عساف و محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- كذلك توجد مؤشرات عديدة من بينها عدد الأفراد لكل طبيب و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات. الجدول التالي يبين قطاع الصحة في الجزائر.

الجدول رقم (1-1) : قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2004/2003

الصحة	2003	2004
عدد السكان لكل طبيب	876	858
عدد السكان لكل جراح أسنان	3681	3660
عدد السكان لكل صيدلي	5582	5321
عدد السكان لكل شبه طبي	363	366
عدد أسرة المستشفيات لكل 100000 ساكن	179	182
عدد السكان لكل سرير استشفائي	558	549

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نوفمبر 2008.

نلاحظ من الجدول أعلاه مؤشر إجتماعي و المتمثل في القطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2004-2003 أن هناك تناقص في عدد السكان فمثلا أن عدد السكان لكل طبيب عام 2003 كان 876، بحيث أنه يتناقص ليصل عام 2004 إلى 858، و هكذا بالنسبة للقطاعات الأخرى.

2-2-2. المعايير التعليمية:

للتعلم أثر واضح على الإنتاج و الاستهلاك، و أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا و ليس استهلاكاً. حيث أن التعليم يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو المجتمع ككل، و من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي بالمجتمع ما يلي³⁹:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين من مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3-2-2. معيار نوعية الحياة:

³⁹ محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-117.

يتكون هذا المقياس من ثلاثة مكونات هي وفيات الأطفال، و توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، و القراءة و الكتابة عند العمر 15 سنة، و يقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية و رفع مستوى الرفاهية للسكان، و يؤخذ متوسط المكونات الثلاث و كل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33 % و يقيس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة. حيث يمثل الواحد الحد الأدنى و تمثل المئة الحد الأعلى، و بخصوص توقع الحياة فإن الحد الأعلى قد أعطى إلى عمره 77 سنة و الحد الأدنى أعطى إلى عمره 28 سنة وضمن هذا الحدود فإن توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من 1 إلى 100.

أما معدلات القراءة و الكتابة فتقاس بالنسبةئوية من الواحد إلى مئة، و حالما يتم ترتيب موقع البلد إلى توقع الحياة و وفيات الأطفال و القراءة و الكتابة على مقياس يتراوح بين واحد و مئة فإن الرقم القياسي المركب للبلد المعني يتم قياسه من خلال المكونات الثلاث. و يعاني هذا المعيار من بعض أوجه القصور و هي أنه لا يعتبر معيار لقياس النمو الإقتصادي و لا يعتبر معيار لقياس النمو الإقتصادي و لا يقيس الرفاه الكلي أي لا يعبر عن مدى إشباع الحاجات الأساسية بل يقيس نوعية الحياة. كما يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها و يهمل المؤشرات الإقتصادية⁴⁰.

4-2-2. معيار التنمية البشرية:

و هو معيار الذي توصل إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 م و يعد معيار التنمية البشرية من المعايير المركبة⁴¹. و يستند هذا المقياس على ثلاث أهداف من أهداف التنمية، و هي طول فترة الحياة و تقاس بتوقع الحياة عند الولادة، و المعرفة و تقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار و متوسط سنوات الدراسة، و مستوى التعليم و يقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجع بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة⁴².

ومن بين أهم المجالات التي يتم استخدام فيها مؤشر التنمية البشرية هي⁴³:

- يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة الحكومات بشأن تقصير الأداء فيما يتعلق بالخدمات الإجتماعية الضرورية.
- يستخدم في توجيه الإنفاق الإجتماعي للأولويات، حيث يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الإجتماعية،
- تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المتخلفة، حيث تقوم الدول المانحة للمعونة باستخدام مؤشر التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة إلى الدول الأكثر احتياجا.

⁴⁰ محمد مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴¹ محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 122.

⁴² محمد مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁴³ محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2-2. مؤشرات الحاجات الأساسية:

هذا المؤشر يتطلب أن تقيم صياغة المدى الذي تشبع فيه حاجات السكان في بلد نامي أو فقير، حيث يتضمن هذا المؤشر المستويات الدنيا من الحاجات المادية و هذه تشمل فئات مثل: استهلاك الغذاء و توفير الملجأ أو السكن، يركز هذا المؤشر على نحو أكثر على فقراء الدول الأقل تقدماً. و لا يهمل ضرورة إرتفاع الدخل فيها و لا يهمل الأرقام القياسية للإنتاج الكلي أو لتوزيع الدخل، فإن هذا المؤشر يؤكد على خليط من السلع النهائية و الخدمات التي تخدم الحاجات الأساسية للفقراء الذي يدخل ضمن الخدمات العامة. كما أن هذا المؤشر تنافس من أجل توفير الحاجات الضرورية لأجزاء مهملة أو مندسية من السكان في المجتمعات التقليدية مثل: النساء و كبار السن و المعوقين ...⁴⁴. كما يهتم هذا المؤشر بإزالة الفقر المطلق عبر التجهيز المباشر للسلع و الخدمات للفقراء و تعد العملية محاولة لتخفيف الفقر، و الجدول التالي يوضح الفقر المطلق في دول العالم النامي.

⁴⁴ محمد صالح تري القريشي، علم إقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

الجدول رقم (1-2) : الفقر المطلق في دول العالم النامي في 1993.

مناطق أو مجموعة الدول	الأشخاص تحت خط الفقر	نسبتهم إلى فقراء العالم (%)	عدد الفقراء بالملايين
الدول العربية	4	1	11
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	24	9	110
شرق آسيا و جنوب شرق آسيا و الباسيفيك	26	34	446
إفريقيا جنوب الصحراء	39	17	219
جنوب آسيا	43	39	515
كل الدول النامية	32	100	1301

المصدر: برنامج التنمية للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 1997، ص95.

يوضح الجدول أعلاه حد الفقر المطلق (نسب سكان المناطق مع الدخل الحقيقي الأقل من خط الفقر الدولي). و الذي تم قياسه على أنه يعادل دولار أمريكي واحد فقط يوميا لكل مواطن بسعر الدولار سنة 1985م. كما تم توصيف أولئك المواطنين الذين يقعون في دائرة الفقر المطلق أسفل خط الفقر العالمي. ففي عام 1993 نجد أن 1.3 مليون نسمة، أو 32% من سكان العالم الثالث يقعون تحت خط الفقر و في حالة من الفقر المطلق و بالنظر إلى المناطق الفردية سنجد أن أعلى معدلات الفقر 43% موجود في جنوب آسيا (بنجلاديش، باكستان، الهند...)، بينما أكبر حجم للفقر المطلق 515 مليون و لكن في إفريقيا جنوب الصحراء نجد أن هناك 219 مليون يعيشون في فقر مطلق. و لقد تم تقدير ذلك أثناء بداية العقد الأول من القرن الحادي و العشرون، حيث معدلات الفقر الإفريقي سوف تصل 50% .

ثانيا- مابين النمو والتنمية:

لقد كانت التنمية الاقتصادية ينظر إليها في الماضي في صورة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج و العمالة بحث إن نصيب الزراعة في كليهما يجب أن تنخفض بينما يتزايد نصيب كل من الصناعة و الخدمات. لذلك فإن استراتيجيات التنمية قد ركزت على التصنيع السريع، و غالبا ما يكون ذلك على حساب الزراعة و التنمية الريفية. لكن إشارة تجربة الخمسينات و الستينات عندما تداركت كثير من الدول العالم الثالث أهداف نموها الإقتصادي بينما ظلت مستويات معيشة التكتلات السكانية دون تغيير لمعظم الأفراد، حيث أشارت هذه التجارب أن هناك خطأ جسيم لهذا التعريف الضيق للتنمية.

بإختصار فإن في فترة السبعينات، أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل أو إزالة الفقر، و عدم المساواة و البطالة⁴⁵. فالتنمية عملية متعددة الأبعاد و التي تتضمن تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الإجتماعية و العادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادية و تقليل التفاوت في توزيع الدخل و إبادة الفقر المطلق⁴⁶.

1- الفرق بين النمو والتنمية:

إن الأدبيات الاقتصادية الأولى اعتبرت التنمية مرادفة للنمو، و بذلك فإن قياسهما يمر حتما بزيادة الناتج الإجمالي مما جعل كل الخطط التنموية تعتمد على زيادة الإنتاج و الإنتاجية، دون أن يعطي للأبعاد الإجتماعية و ثقافية حقا في التأثير، الشيء الذي أحدث أثر عميق في الفكر التنموي و ولد خليطا بين النمو و التنمية، فعلى الرغم من أن الكثيرين يعتبروا أن التعبيرين مترادفين إلا أن هناك إختلافا كبيرا و فروقات أساسية بينهما فالنمو قد ضروري و لكنه غير كافي لتحقيق التنمية⁴⁷. و يمكن أن نفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية في جوانب عديدة و المتمثلة في:

النمو الإقتصادي يشير ألى مجرد زيادة الكمية في متوسط الدخل القومي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية و إجتماعية. أما التنمية الإقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة، و لكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و العلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية للدول⁴⁸.

و إن كان النمو الإقتصادي يمثل الزيادات كمية متواصلة مقاسة بإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي و إرتفاع دخل الفرد الحقيقي، فإن التنمية الإقتصادية تعني إضافة إلى النمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الديمغرافية. و في ظل ذلك نجد من جهة " شومبيتر" يفرق بين الإثنين بالقول " التنمية هي تغير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو تدريجي و مستقر في الأمد الطويل و الذي يحدث من خلال الزيادة في معدل الإدخار و في السكان⁴⁹.

و يمكن الإشارة إلى محاولة "كند لبرجر" للتمييز بين النمو و التنمية على أساس أن النمو الإقتصادي يعني المزيد من الإنتاج باستخدام مدخلات أكثر و كفاءة أعظم بينما عملية التنمة تعني أبعد من ذلك لتشمل زيادة الإنتاج متضمنة كذلك التغيرات في هيكل المنتجات و في تخصيص الموارد الإنتاجية، و بعبارة أخرى فإن كان النمو لغويا يعني الزيادة و نمو أي كمية يعني زيادتها فإن نمو الإقتصاد يتضمن تحقيق معدل مرتفع من المتغيرات الكلية كالدخل القومي، و الناتج القومي الحقيقي و العمال و الاستهلاك و الإدخار و تكوين رأس المال يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع. أما التنمية فهي أسلوب

⁴⁵ ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

⁴⁶ ايمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 370.

⁴⁷ مخناش فتيحة، النمو في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، رسالة الماجستير، كاية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة عنابة، 2012، ص 28،

⁴⁸ جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

⁴⁹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

التوصل لهذا النمو السريع و المطرد، مستهدفا تحقيق زيادة تراكمية و دائمة في كل من معدل الدخل القومي و المتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن⁵⁰. و هكذا يتضح أن هناك فروق بين نمو الإقتصادي و التنمية فالنمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الحقيقي و قد لا يتطلب تغير بنيان و هيكل الإقتصاد القومي حيث أنه عملية تلقائية لفترة معينة، بينما التنمية الإقتصادية تحصل عبر فترة زمنية ممتدة من الزمن و تتطلب تغير بنيان و هيكل الإقتصاد القومي حيث أنها عملية منظمة تهدف إلى تغيير الإقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة متطورة.

2- أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد لآخر و من فترة لأخرى نظرا لإختلاف الظروف الاقتصادية و السياسية بين الدول المختلفة، لكنها ترمي في جملها إلى تحقيق هدف واحد، و هو تحقيق الرفهية للسكان و تحقيق العيش الكريم لهم، و التي نوجزها فيما يلي:

1-1. زيادة الدخل القومي:

يعتبر هذا الهدف من أول الأهداف التي تسعى التنمية إلى تحقيقها، و ذلك نظرا لأن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بعملية التنمية هو فقرها و إنخفاض مستوى معيشة أهلها و زيادة نمو عدد سكانها، لذلك كان لابد من زيادة الدخل القومي للقضاء على هذا المشكل الذي تعاني منه الدول النامية، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل مع إحداث تغيرات عميقة و هيكلية في البيئة الاقتصادية.

1-2. مستوى المعيشة:

أهداف التنمية مرتبطة فيما بينها و نجد هذا الترابط يتجلى في كون أن مستوى الدخل القومي تهدف إلى تحسين و رفع مستوى المعيشة عند الأفراد، و ذلك من خلال توفير الضروريات المادية للحياة من مأكّل و ملابس و مسكن... و توفير مستوى ملائم من الضروريات الحسية كالصحة و التعليم و الثقافة. غير أنه ليس من الضروري أنه إذا تحققت الزيادة في نسبة الدخل القومي أن يتحقق الرفع من مستوى معيشة الأفراد، فأحيانا نجد أن الدخل القومي يرتفع لكن لا تصحبه أية زيادة أو تغير في مستوى المعيشة.

1-3. تقليل التفاوت في توزيع المداخيل و الثروات:

يعتبر التقليل التفاوت في توزيع المداخيل و الثروات هدفا لعملية التنمية الاقتصادية لأغلب الدول النامية التي تعاني من إنخفاض دخلها القومي و إنخفاض متوسط نصيب الفرد فيها، تواجه إختلالات في توزيع

⁵⁰ عبد المنعم الشحات، محمد علي، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادية في تحقيق الأهداف الإنمائية للإقتصاد المصري، مذكرة الدكتوراه، جامعة عين الشمس، 2000، ص ص 12-13.

المداخيل و الثروات و من الطبيعي أن يكون لهذا التفاوت في المداخيل و الثروات آثار سلبية على المجتمع تتمثل في عدم شعور الاغلبية بالعدالة الاجتماعية مما يخلق طبقات في المجتمع، و يؤدي إلى توسيع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع⁵¹.

1-4. التوسع في الهيكل الإنتاجي:

إن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة من أجل مساعدة الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، و على الدول التي تسعى للتنمية أن تقوم بإيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها كتخلف القاعدة الإنتاجية و كذلك هيمنة قطاع واحد بالإضافة للنقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي و تحديد مستوى النشاط⁵².

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

إن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إل جانب العديد من الأمور الأخرى، ويتمتع هذا بدوره على العديد من العوامل لعل أهمها معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق ذلك، لذلك يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية التي تساعد على تحقيق النمو وتطور الاقتصاد وإجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسة القائمة، من أجل تغيير الوضع القائم نحو الأفضل ومن ثم تحقيق الأهداف المطلوبة، فمن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي:

أولاً- استراتيجية الدفعة القوية:

تنسب هذه الاستراتيجية إلى الاقتصادي "روزنشتاين رودان"، الذي أعطاه أهمية كبيرة و أوصى بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخمة من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي في المجتمع المتخلف، و يجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين، و إلا تنجح عمليات التنمية في كسر الحواجز و عوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، و أن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف و الركود، فإن تطبيق مبدأ الدفعة القوية يمثل أمراً ضرورياً لتحقيق انطلاقة الاقتصاد المتخلف في معراج التقدم، و يتحصل تطبيق هذا المبدأ في إغراق حجم ضخمة من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال (من طرق و مواصلات و إتصالات و وسائل النقل و خدمات التعليم و التدريب...). كلها مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة

⁵¹ المشهراوي أحمد حسين أحمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاق و ع التسير، فلسطين، رسالة الماجستير غير منشورة، 2003، ص ص 41-43.

⁵² عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 58.

بطبيعتها⁵³. ويترتب عليها العديد من المفورات الاقتصادية الخارجية والتي تتركز على ثلاث قواعد لا بد من تكاملها لحدوث التنمية⁵⁴:

- تكامل دالة الإنتاج: عدم قابلية رأس المال للتجزئة وضرورة تكامل الصناعات رأسيا من حيث مدخلاتها ومنتجاتها ويرجع سبب عدم قابلية رأس المال الإجمالي للتجزئة إلى ضخامة المشروعات المراد إنجازها،
 - تكامل دالة الطلب: وتعني إنشاء عدد من الصناعات المتزامنة في آن واحد نخلق سوق واسعة تسمح بدخول وتعدد السلع المعروضة.
 - تكامل عرض الادخار: ويعني توفير القدر الازم من الأموال لتمويل المشاريع الصناعية في بداية مراحل التنمية.
- فقد قدم "روزنشتاين ورودان" فكرته عن الدفعة القوية في صدد اهتمامه بوضع خطة لتضييع شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، و بعد أن رفض روزنشتاين رودان الأسلوب التدريجي للتنمية ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة و المجال الممكن لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا و كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية و قد فاضل "روزنشتاين" بين أسلوبين وهما⁵⁵:
- (1) النموذج الروسي للتصنيع: الذي يتضمن بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل من الصناعة ثقيلة لإنتاج الآلات وصناعة خفيفة... ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي معتمدا كليا على الموارد المحلية ويرفض رودان هذا الأسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدرا هائلا من الموارد.
 - (2) أما الأسلوب الثاني الذي يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل في:
- توجيه حجم كبير من الاستثمارات في جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض.
 - نظرا لأن الدولة المتخلفة تعاني من قصور في مستوى البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي لذا يتعين القيام بهذا أيضا لضرورتها لقيام الصناعات الاستهلاكية.
 - أن يكون لدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبرى.

⁵³ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-177.

⁵⁴ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-165.

⁵⁵ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 182.

نقد الاستراتيجية: تعرضت هذه الاستراتيجية إلى عدة انتقادات إما على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي وهي⁵⁶:

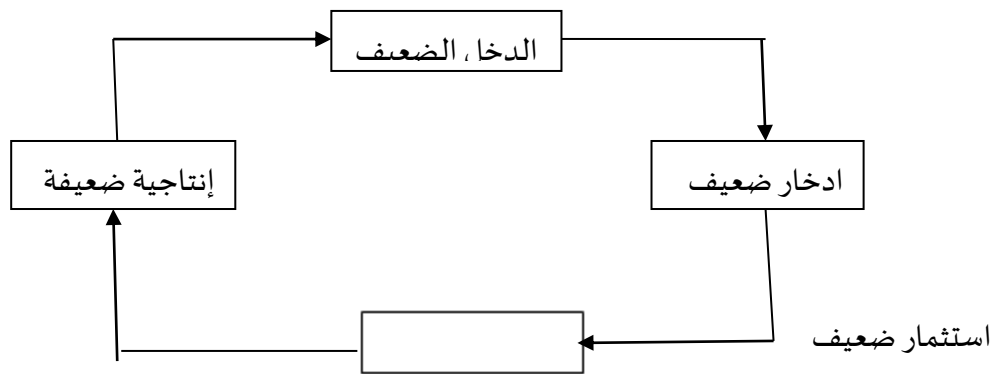
- صعوبة تطبيق النموذج الأول إلى كيف يمكن إقامة صناعة ثقيلة والدول النامية مغلوبة على أمرها، كما لو أن النظرية تقول أن على الدول الفقيرة إذا أرادت النمو أن تصبح أولا غنية و هذا ما لا يقبله المنطق.
- صعوبة جذب المستثمرين الأجانب فليس الدول النامية لتمويل الصناعة فيها بسبب وجود المشاكل الفنية الإدارية والسياسية على الرغم من رودان إلى ذلك منذ البداية حيث أكد على ضرورة توفر المناخ الاقتصادي والسياسي كالخدمات، رأس المال الاجتماعي، الخدمات الفنية عن طريق التدريب، التعليم

...

ثانيا- استراتيجية النمو المتوازن:

تنسب هذه الاستراتيجية إلى العالم الاقتصادي " نيركس" الذي اعتمد في تحليله على مفهوم الدفعة القوية ل "روزنشتاين رودان" عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق وجنوب شرق أوروبا، ولقد انطلق تحليل "نيركس" من فكرة أساسية وهو أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد و هذا بدوره يؤدي إلى سوء في التغذية الذي ينعكس على الوضع الصحي و الذي يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، و انخفاض الإنتاج يعني دخل قليل فإدخار ضعيف و هكذا تلتحم أطراف الحلقة من جديد (كما هو موضح في الشكل رقم (2))⁵⁷.

شكل رقم (1-2): مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر.



المصدر: من إعداد الباحث كملخص لما سبق

إن معظم البلدان المتخلفة تدور في دائرة مفرغة، فالفقر الذي تعانيه يؤدي إلى ضعف معدلات الإدخار والاستثمار والتي بدورها تزيد من الناتج و الدخل بنسب ضئيلة فيرى نيركس أنه لا يمكن كسر هذه

⁵⁶ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

⁵⁷ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضمن كافة قطاعات و أنشطة الاقتصاد القومي و ينطوي هذا البرنامج الاستثماري الضخم على ما يلي:

- 1- مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض: التي يركز فيها نيركس على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضعف حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، وأن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والتي بدورها لا تتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن وبالتالي فإن كل صناعة توفر السوق للصناعة الأخرى نتيجة لتكامل دالة الطلب.
- 2- ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي: وذلك لأن الصناعة والزراعة قطاعان متكاملان، فأى زيادة في الإنتاج الصناعي تتطلب توسعا في القطاع الزراعي، وهذا يتطلب ضرورة تحقيق قدر من التوازن في النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي⁵⁸.
- 3- ضرورة الاهتمام بمشروعات رأس المال و الاجتماعي و يترتب على هذه المشروعات العديد من الموفرات الخارجية للمشروعات الإنتاجية أي زيادة معدلات الفائض و هذا الأمر يحفز على زيادة تدفقات الاستثمارات الخاصة، الذي يسهم في زيادة رأس المال و التراكم الرأسمالية بالمجتمع المتخلف.
- 4- التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى لعمليات التنمية، وتستهدف استراتيجية النمو المتوازن التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجيات السوق⁵⁹.

نقد الاستراتيجية:

لقد وجهت عدة انتقادات لاستراتيجية النمو المتوازن نذكر منها:

- 1- انتقدت استراتيجية السوق المتوازن في عدم واقعية افتراضاتها الخاصة بجانب العرض⁶⁰. حيث تفترض هذه الاستراتيجية مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي لأن سحب هؤلاء العمال من الزراعة وإعادة توظيفهم بالصناعة لا يترتب عليه زيادة الأجور أو نقص في الإنتاج الزراعي.. كما أنها تفترض مرونة كبيرة في عرض رأس المال اللازم لهذا البرنامج الاستثماري الضخم دون التأثير على سعر الفائدة والاستثمارات القائمة، وهذا الامر يتناقض مع وضع معظم الدول المتخلفة الفقير.

⁵⁸ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

⁵⁹ نفس المرجع السابق، ص 189.

⁶⁰ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

2- انتقدت الاستراتيجية في عدم واقعها لظروف الدول النامية و ضرورة توافر ضخمة لازمة لتنفيذ برنامجها، و أن مجهودات التنمية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة و ذلك

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

الفصل الأول

3- بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضاً كبيراً حتى لا يقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعي و هذا يقتضي توافر مواد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة، و في حالة محدودية الموارد الاستثمارية سينتهي الأمر بتطبيق استراتيجية النمو المتوازن إلى مجرد رفع الكفاية الإنتاجية للقطاعات المختلفة دون إحداث التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد المتخلف⁶¹.

4- إنتقدت أيضاً أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية، و لكن هذا إنتقاد ضئيل الأهمية لأن "نيركس" يحرص على المحافظة على النظام الدولي و على تقسيمه للعمل، و لأن "كارودان" من قبله ينصح في استراتيجيته بتركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة و اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة.

5- يرى البعض أن تطبيق هذه الاستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح للدولة النامية، و هذا الإنتقاد له وزنه فمن خلال تجارب التنمية المطبقة خاصة في بلاد أمريكا اللاتينية التي أتبعته سياسة إحلال الواردات، و لكن لم يقل نيركس أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الإعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية⁶².

ثالثاً- استراتيجية النمو غير المتوازن:

إرتبطت استراتيجية النمو الغير متوازن بالإقتصادي "هيرشمان"، وقد سبقه في ذلك "بيرو" الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو. وقد إنطلق "هيرشمان" من إعتقاد "ديسنجر" لاستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها الذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة لاستراتيجية النمو غير المتوازن وتتركز إهتمامات "هيرشمان" فيما يلي:

1- يرى "هيرشمان" أن النمو الغير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية و لذا يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات استراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى، بلا من تشتيتها على جهات كثيرة، فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى لكن عند مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.

⁶¹ محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 122

⁶² نفس المرجع السابق، ص ص 123-124.

2- دعا " هيرشمان " إلى استراتيجية النمو الغير متوازن لكونها أكثر واقعية وتتوافق، والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في إتخاذ قرار الاستثمار، الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للإقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام، كما يرى هيرشمان أنه عندما تبدأ مشروعات

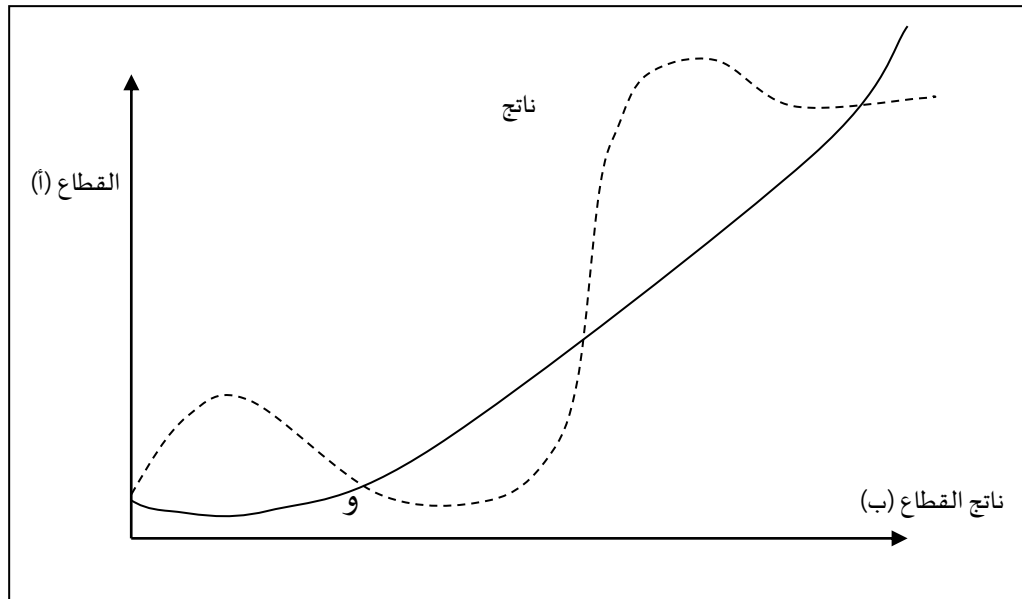
-3

الإطار النظري للتنمية الإقتصادية

الفصل الأول

جديدة فإنها تستفيد من وفرات الخارجية للمشروعات الأخرى السابقة، فعندما تحقق وفرات خارجية جديدة تشجع على إقامة مشروعات أخرى جديدة.
إن طريق النمو المتوازن يكون أقصر الطرق في تحقيق عملية التنمية بفضل استعمال البديل الذي يتناسب وإمكانات الدول النامية الذي يتمثل لأي أسلوب النمو غير المتوازن، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل رقم (3-1): مسار كل من النمو المتوازن والنمو غير متوازن.



ويتضح من هذا الشكل أن المسار (و أ) يمثل مسار النمو المتوازن و هو الطريق الأقصر و لكنه يتطلب شروط و متطلبات معينة تفوق قدرات الدول النامية، أما المسار (و ب) فهو يمثل مسار النمو غير المتوازن فهو يحقق الهدف و إن كان أطول، غير أنه أكثر ملائمة لإمكانات هذه الدول⁶³.

⁶³ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.

- 4- أيد " هيرشمان" ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا لإعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم النفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى.
- 5- أيد " هيرشمان" ضرورة الاستثمار في مشروعات رأس المال الإجمالي، لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظرا للكثير من وفورات الخارجية التي تتحها⁶⁴.

نقد الاستراتيجية:

انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن في أنها تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرات الفردية من كونها تتخذ من إختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الإختلال في التوازن من حض المنظمين الأفراد على إتخاذ قرارات الاستثمار.

انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن في أنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في الاقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثمة زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فإن ذلك يترتب عليه الزيادة في الضغوط التضخمية في الاقتصاد. انتقدت في كونه يصعب تحديد الأنشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات الخافية والأمامية وذلك بسبب تشوه الأسعار وعدم توفر البيانات الكافية.

انتقدت في أنها تفوق قدرات الدول النامية وهذا يتفق مع النقد الموجه لاستراتيجية النمو المتوازن، حيث أنها تتطلب موارد وإمكانيات فوق طاقة وقدرة الدول النامية من ناحية، ونقص التسهيلات اللازمة لعملية التنمية مثل: صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية وكذلك مواد الخام ووسائل الطاقة والمواصلات من ناحية أخرى⁶⁵.

رابعا- استراتيجية التنمية القطبية (أو أقطاب النمو):

⁶⁴ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 197.

⁶⁵ نفس المرجع السابق، ص ص 201-202.

تعود فكرة التنمية القطبية أو أقطاب النمو بالأساس إلى الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" حيث تؤكد دراساته أن التنمية لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معنية وأقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو⁶⁶.

تشكل هذه الاستراتيجية العمق المنطقي لاستراتيجية النمو المتوازن بالالتزام بهذه الاستراتيجية يستلزم قبل كل شيء الإلتزام باستراتيجية النمو غير متوازن ويعود هذا الترابط بينهما لأن الإقرار

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

الفصل الأول

بوجود الاستثمارات المحرصة والمشكلة كمحرك للتنمية سيؤدي إلى البحث عن كيفية توطين وتجمع تلك الاستثمارات، وعلى هذا الأساس فهي تشكل جهدا بإتجاه ترتيب وتنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات ولفهم هذه الاستراتيجية أكثر لابد أولا من تحديد بعض المصطلحات التي نتعامل معها وهي:

قطب التنمية: هو كل وحدة إقتصادية قائمة بسيطة أو معقدة يمكن أن تشكل تجمع (قطبا) يتميز بوجود سلطة تصدر القرارات اللازمة ومجال يخدم التجمع.

مجال القطب: هو منطقة الفعالية والتأثير وهي منطقة متجانسة تكمل أجزاءها المختلفة بعضها البعض والأخص تجانسها مع المركز.

المناطق المستقطبة: هي تلك المحيطة بالقطب والتي تستفيد من التقدم الذي حصل فيه وعلى الأخص من تجمع كل رؤوس الأموال فيه وتأهيل القوة العاملة في مركز القطب⁶⁷.

إن تشكيل "أقطاب النمو" حسب "فرانسوا بيرو" تكمن أهمها في أنها:

1- تقلل من التكاليف النسبية وتخفف القدرة والاستغلال الكامل لها وبهذا تقلل المستلزمات من نشاط الأخر.

2- تمكن من تأمين اليد العاملة المجمععة في مكان واحد مع تسهيل تأهيلها وتدريبها.

3- تؤمن الأسواق اللازمة للمواد المنتجة وتزيد من دخول العاملين فيها.

ولإقامة «أقطاب النمو» في أي مكان ما يستلزم توفر مجموعة من الشروط أهمها:

1- لا بد من توفير الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرصة وثروات طبيعية واليد العاملة اللازمة.

⁶⁶ أحمد شريفي سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للإقتصاد وإقتصاد السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مذكرة الماجستير، 2001، ص 26.

⁶⁷ إسماعيل محمد بن قانة نفس المرجع السابق، ص 176-177.

- 2- إتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى وفرة الحجم المثلى.
- 3- الإختيار الصحيح للأنشطة المحركة التي تمارس تحريضا على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج⁶⁸.

الإطار النظري للتنمية الإقتصادية

الفصل الأول

نقد الاستراتيجية:

رغم أهمية هذه الاستراتيجية إلا أنها تلقت انتقادات وذلك:

- من حيث تأمين المدخلات، إذ تعاني الدول المتخلفة من ضالة الإمكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني وضعف الادخارات وضالة الإمكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة والفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى في الدول المتخلفة.
- من حيث تصريف المخرجات، إذ تعاني الدول المتخلفة من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدحول الفردية المتوفرة لدى المستهلكين ونتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية.

⁶⁸نفس المرجع السابق، ص ص 176-177

الخاتمة الفصل الأول :

من خلال عرضنا لمختلف النظريات والنماذج المفسرة لعملية التنمية الاقتصادية، يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية مسألة تشغل كل دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة مع الأخذ في الإعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات المباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب استيعاب تلك النظريات وتطويعها بما يخدم صالح هذه الدول.

فتعددت المفاهيم حول التنمية الاقتصادية حيث أصبحت محل الاهتمام العديد من الباحثين و المفكرين، كما أنه لا يوجد تعريف قاطع و محدد حول مفهوم التنمية، و حتى يمكن تحقيق أهداف برنامج التنمية يتطلب إختيار الاستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية، و يتطلب أيضا إحداث تنمية متوازنة في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و ليس التركيز على جانب واحد على حساب الآخر، حيث أصبحت التنمية أحد أهم الوسائل الضرورية للدول النامية من أجل النهوض بالإقتصاد إلى الأفضل.

لقد شكل موضوع التخطيط في الماضي اهتماما متزايدا في الأدبيات الاقتصادية، و كان ذلك بارزا خصوصا في البلدان الاشتراكية، و قد اعتمد فيما بعد الحرب من قبل عدد كبير من الدول المتطورة و المتخلفة، فقد استخدم التخطيط كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية في الإتحاد السوفياتي عام 1928 و انتشر منهج التخطيط الشامل بعد ذلك في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية و اعتبر التخطيط آنذاك كنظام بديل في النظام الرأسمالي الذي اعتمد آلية السوق و جهاز الأسعار.

و قد طبق التخطيط عمليا في العديد من الدول على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية باعتبارها منهجا عمليا لإدارة الأنشطة الاقتصادية و الإجتماعية على كافة المستويات، و لكن بانتهاء الإتحاد السوفياتيو تفكك الدول المكونة له و بدأ جميع الدول تحاول تحرير اقتصادها من كثير من القيود التي فرضت عليها و بدأ الإتجاه نحو تطبيق النظم الرأسمالية و الإقتصاد الحر و بدأت ملامح نظام دولي جديد بالتكون و ذلك بإقامة إقتصاديات تستند إلى اقتصاد السوق الذي يحتل مكانة راجحة في الإقتصاد الوطني لكي تلعب ميكانيزمات السوق دورها تماما و بفعالية من أجل دفع التطور التقني و تحسين نوعية المنتجات و تخفيض التكاليف .

و من خلال ما تقدم قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول جدلية التخطيط الإقتصادي مفاهيم أساسية للتخطيط الإقتصادي، أهدافه و مشاكله، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أسس إقتصاد السوق و متطلبات التوجه إليه، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى التوجه نحو إقتصاد السوق بين التأييد و المعارضة، و بعض تجارب الإنتقال للتجربة الروسية و الصينية.

المبحث الأول: جدلية التخطيط الإقتصادي.

لقد كان التخطيط الإقتصادي حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين يكاد يشكل ظاهرة مشتركة بين قسم كبير من الدول المتخلفة، باعتباره أسلوب للتنمية أملت الظروف التاريخية و الإقتصادية و الإجتماعية الخاصة بها و كان للسرعة التي تقدم بها في الإتحاد السوفياتي السابق فهي أول دولة بدأت في تطبيقه. فكثير من البلدان المتخلفة اعتمدت التخطيط كأسلوب ضروري و حديث للتعجيل بنموها و احداث التغيرات الجذرية في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و رغم ما حدث من تحولات فانه لا يمكن إنكار أهمية التخطيط الإقتصادي في عملية التنمية خاصة بالدول المتخلفة. إذا ما المقصود بالتخطيط الإقتصادي؟ و المبادئ الذي يقوم عليها؟ و المبادئ الذي يقوم عليها؟ و ما هي أهداف التخطيط و منطق الأخذ بها؟ و المشاكل التي تواجهه؟

أولاً: مفاهيم أساسية للتخطيط الإقتصادي.

1- تعريف التخطيط الإقتصادي:

يقصد بالتخطيط الإقتصادي مجموعة محددة من الأهداف الإقتصادية الكمية، التي تستهدف الوصول إليها خلال فترة زمنية معينة مع تحديد الإستراتيجية الازمة لتحقيق هذه الأهداف¹.

و قد عرف أورويك التخطيط بأنه عملية ذكية و تصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة للتفكير قبل العمل و العمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين². كما أن التخطيط يمكن اعتباره نشاط إنساني عام يمارسه الأفراد و الجماعات في كل شؤون حياتهم³.

كما عرف التخطيط على أنه نشاط واعي و الذي بموجبه سوف تنجز الأهداف المقررة مسبقا من خلال مجموعة الوسائل المقررة من قبل، لتوجيه الطاقة البشرية لغرض تأمين الوصول إلى نتائج مرغوبة على نحو عقلائي⁴. و يعرف أيضا على أنه هو بداية الطريق نحو الهدف المحدد فهو نشاط ذهني مستمر يسبق كافة الأنشطة الإدارية، فهو يعتمد على جمع البيانات و المعلومات و الدراسات و تحليلها للوصول إلى النتائج التي تساعد المدير في تحديد ما يجب عمله⁵.

¹تودار ميشال، التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص699.

² زياد رمضان و آخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الأردني، ط6، 2003، ص89.

³ عثمان محمد غنيم، أسس و مبادئ العامة، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1999، ص29.

⁴ محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص328.

⁵ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ص95-96.

كما أن شارل بتلهم يرى بأن التخطيط يمكن أن يقوم بهذا الدور، ذلك أن التخطيط في نظره هو عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و تستلزم ترابطا و تنسيقا بين قطاعات الإقتصاد القومي مما يستدعي دراسة على قطاع عام و شامل للتأكد بأن المجتمع سوف ينمو بصفة منتظمة و بأقصى سرعة ممكنة⁶.

يرى بنتون التخطيط كمفهوم عام على أنه تحضير و إعداد ذهني للنشاط من أجل العمل أي بناء خارطة ذهنية " هو كل فعل مقصود، يتصور و يثبت في الخيال قبل أن يأخذ مكانه في الحقيقة، أي يجب أن يخلق قبل أن يعمل، و هذه هي قاعدة التفكير قبل العمل"⁷.

و يرى جان تمبرجن أن التخطيط يصبح مرغوبا فيه كلما كانت آثاره مرغوبا فيها، فإذا تذكرنا الملامح الأساسية للتخطيط أمكن القول بأن التخطيط ستزيد آثاره المرغوبة فيها على الإقتصاد الوطني.

- كلما زادت الحاجة على التنبؤ.
- كلما زادت الحاجة إلى الإلتزام أهداف ما.
- طالما زادت الحاجة إلى تنسيق العمل.

و مدى الحاجة إلى كل هذه العناصر الثلاثة سيتوقف على نوع البنيان الإقتصادي للدولة و على ظروفها بوجه عام، و يلاحظ أن عددا كبيرا من الخصائص متوفرا في البلاد النامية التي تشعر برغبة قوية في الإسراع بالتنمية⁸.

2- مبادئ التخطيط الإقتصادي:

يقوم التخطيط على مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن استخلاصها من تجارب التخطيط الإقتصادي التنموي الشامل، و هي باختصار.

⁶ عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 137.

⁷ عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁸ كاظم حبيب، مفهوم التنمية الإقتصادية، دار الفرابي، ط 1، 1980، ص 58.

2-1. الواقعية: فالخطط التنموية التي تضعها الدولة يجب أن تكون مبنية على أساس من المعرفة الواقعية للمجتمع و الحقائق الإقتصادية القائمة فيه، حتى يمكن تحديد الأهداف و الغايات المرجوة منه و بناء الخطط وفقها.

2-2. الشمولية:

يجب ان يشمل الخطة اغلب المتغيرات الأساسية و أن تغطي كل المصادر و الإمكانيات الرئيسة مادية كانت أم بشرية⁹. لأن الإقتصاد القومي ككل مترابط عضويًا بحيث لا يمكن تخطيط جزء منه و إهمال الجزء الآخر، و قد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة و إنما ينبغي أن نصل إليها بالتخطيط المتدرج و ذلك بوضع استراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع.

2-3. التكامل و الإتساق:

يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة و متناسقة، هذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف و الوسائل المستخدمة في تحقيقها.

2-4. المرونة:

إذ لا بد أن تكون الخطة مرنة و أن تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر خصوصًا ما تعلق بالتطور السريع و التكنولوجيا¹⁰.

2-5. الإلزام الديمقراطي:

و يعني ضرورة توفير هيئة تخطيطية لها صلاحية إتخاذ القرارات الملزمة لمستويات القطاع العام و الموجه للقطاع الخاص على أن ذلك لا ينبغي إستشارة الجماهير و المنظمات في صياغة هذه الخطط و القرارات المتعلقة بها.

2-6. الإستمرارية:

لا بد أن تكون العملية التخطيطية مستمرة و تطبيقًا لهذا المبدأ تأخذ بعض من الدول في نهجها التخطيطي ما يعرف بالخطط المتحركة بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام و تعديلها حسب المتطلبات و المتغيرات المستجدة¹¹.

⁹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 308-309.

¹⁰ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 237-238.

7-2. توفير الكوادر التخطيطية:

لا بد من توفير الكوادر التخطيطية و تدريبها أولاً لضمان نجاح العملية التخطيطية، حيث أن درجة المركزية في إتخاذ القرارات و إتساع حجم القرارات يتناسب عكسياً مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة و كفاءتها و قلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط¹².

ثانياً: أهداف التخطيط في مختلف الأنظمة و منطق الأخذ بها.

1-1- أهداف التخطيط في مختلف الأنظمة الإقتصادية:

يختلف التخطيط باختلاف طبيعة النظام الإقتصادي من حيث الوسائل و الأساليب المتبعة لتحقيق أهدافه المسطرة، و يمكن أن نميز هنا بين أهداف التخطيط في الدول الرأسمالية و التخطيط في الدول الإشتراكية.

1-1-1. أهداف التخطيط في النظام الرأسمالي:

وجدت غالبية الدول الرأسمالية نفسها إبان أزمة الثلاثينات من القرن الماضي مدفوعة إلى التخطيط بالتدخل في شؤونها الإقتصادية الداخلية من خلال تفعيلها لسياسة الطلب و حمايتها لمنتجها المحليين من المنافسة الخارجية مع السعي إلى التوحد في تكتلات إقتصادية. و كان أول من دافع عن ضرورة الأخذ بالتخطيط الإقتصادي في هذه الدول هو اليسار السياسي معتمداً في ذلك على اعتبارات واقعية و سياسية¹³.

إن النظام الرأسمالي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حيث أن القوة المحركة الآلية لهذا النظام هي المزاومة و آليات السوق، و أن طبيعة النظام الرأسمالي ذاتها تجعل قطاعات الإقتصاد القومي متباينة في تطورها.

أما الأهداف العامة التي تعمل الدول الرأسمالية على تحقيقها باتباع أسلوب التخطيط هي كالتالي:

أ- رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث تبقى الإقتصاديات الرأسمالية منافسة للإقتصاديات الإشتراكية.

¹¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 309.

¹² أحمد عارف العساف، محمود حسني الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

¹³ إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد تنمية النظريات، نماذج، استراتيجيات، مرجع سبق ذكره، ص 307.

ب- تصحيح الإنحرافات الناجمة عن طريقة سير اقتصادياتها الرأسمالية و نمطها و التي تظهر في التضخم و البطالة و الدورات الاقتصادية و غيرها .

ج- تنمية بعض قطاعات الإقتصاد القومي التي تكون مختلفة عن غيرها أو يراد التعجيل في نموها بمعدل أعلى¹⁴

و يمكن القول أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي المسيطرة في هذا النظام ، و إن معظم القرارات تكون في أيدي قلة من الأفراد، و إن الحكومة لا تؤثر في هذه القرارات إلا بطريقة غير مباشرة من خلال السياسات و المالية و النقدية و سياسة الأجور الذي يجعل تنفيذ الأهداف خاضعا لرغبات هؤلاء الأفراد .

2-1. أهداف التخطيط في النظام الإشتراكي:

بدأ التخطيط الإشتراكي بعد انتصار الثورة البلشفية في سوريا 1917، و انفصل سدس الكرة الأرضية عن السوق الرأسمالية العالمية، و يعتمد النظام الإشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . حيث تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج فالأهداف التي تحاول الدول الإشتراكية الوصول إليها باتباعها أسلوب التخطيط يمكن تحديدها كالآتي:

أ- إن التخطيط الإقتصادي باعتباره أحد الأسس الرئيسية الإشتراكية يهدف قبل كل شيء إلى تصفية الإقتصاديات الرأسمالية التي تعترض طريق بناء الإشتراكية .

ب- تكوين قطاع إشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الإقتصادية و أداة للتوجيه الإقتصادي في المرحلة الإنتقالية .

ت- دعم الجهاز الإنتاجي بالإعتماد على التصنيع و تطوير الزراعة، و تكوين المؤسسات و المنظمات الإقتصادية الإشتراكية بهدف رفع مستوى المعيشة و حسن توزيع الدخل¹⁵ .

ث- وضع خطط خماسية ابتداء من من الخطة الخماسية الأولى (1928-1932) التي أعطت الأولوية لإقامة الصناعات الثقيلة و تطويرها و خصصت لذلك جزء أكبر من الإستثمارات¹⁶ .

2- منطق الأخذ بالتخطيط في الإقتصاديات النامية:

¹⁴ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 239-240 .

¹⁵ نفس المرجع السابق، ص 240 .

¹⁶ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 306 .

إن القبول الواسع و المبكر للتخطيط بوصفة أداة تنموية قد اعتمد على عدد من الآراء و المعتقدات الإقتصادية و المؤسسية الأساسية و التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-2. فشل السوق:

تتصف الأسواق في الدول النامية بنواقص في الهيكل و العمليات، إذ أن أسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج هي سيئة التنظيم ووجود خلل في الأسعار يعني أن المنتجين و المستهلكين يستجيبون للإرشادات و الحوافز الإقتصادية التي لا تعكس بشكل سليم الكلفة الحقيقية لكل السلع و الخدمات و الموارد . و الحكومات تلعب دورا هاما في تكامل الأسواق و تعديل الأسعار . و الأكثر من هذا فإن فشل السوق في تسعير عناصر الإنتاج على نحو صحيح تقوم بتوضيح مدى التفاوت الإجمالي بين القيم الإجتماعية و الخاصة لمشروعات الإستثمار البديلة، و في غياب التدخل الحكومي فإن السوق يوزع الموارد بصورة خاطئة بين الحاضر و المستقبل، و هذا الإعتقاد بفشل السوق ربما يكون السبب الذي يشار إليه غالبا بوصفه الدافع نحو توسيع دور الحكومة في البلدان النامية .

2-2. تعبئة الموارد و تخصيصها:

إن البلدان النامية لا تستطيع أن تتحمل ضياع و تدمير مواردها المالية و مهارتها البشرية على مغامرات غير إنتاجية . و لذلك فإن مشروع الإستثمار يجب أن يتم اختيارها ليس فقط على أساس تحليل الإنتاجية الجزئية التي تملكها نسب أو معدلات رأس المال الصناعي. إن سياق برنامج تنموي كلي يأخذ في حساب الوفرة الخارجية و الإنعكاسات غير المباشرة و الأهداف في المدى الطويل، و يجب توظيف العمال الماهرين في الأنشطة التي تظهر اسهاماتها بشكل ملحوظ¹⁷ .

3-2. التأثير النفسي أو الموقفي:

عند وضع خطة محددة للتنمية تحتوي على قائمة تفصيلية بالأهداف الإقتصادية و الإجتماعية القومية يمكن أن يكون له تأثير نفسي على مواقف و اتجاهات المواطنين التي تتصف بالتنوع و الإنقسام . و قد ينجح ذلك في حشد التأييد الشعبي للحكومة ساعية في التغلب على الفقر و الجهل و المرض وراء هذا الحشد و بغض النظر عن العوامل الطبقية و العرقية، و الدينية ، و القبليّة فإن الجميع يعمل لبناء الدولة من أجل التغلب على المشاكل لتحقيق التقدم المادي و الإجتماعي .

¹⁷ محمد صالح تركي القريشي، علم إقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص .

7-2. المساعدات الأجنبية:

يعتبر صياغة خطط تفصيلية للتنمية المتضمنة أهداف إنتاجية محددة للقطاعات المختلفة، و مشروعات استثمارية معدة جيدا شرطا ضروريا للحصول على المساعدات الأجنبية الثنائية و المتعددة الأطراف و البعض يعتقد أن قيام الدول النامية بإعداد خطط تنموية راجع إلى المساعدات الأجنبية¹⁸.

إن التخطيط واقعا و علما ضرورة تأخذ به الدول المتقدمة و المتخلفة و بدونها تتحول عملية التنمية إلى عمل عشوائي و عمل الدولة إلى ردود أفعال، فإذا كانت التجارب قد أثبتت فشل التخطيط المركزي و قد حل السوق محل الخطة، فإن ذلك لا يعني إلغاء دور و أهمية البرمجة في تعبئة الموارد و الطاقات لتحقيق الأهداف و الغايات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، و في ظل التحولات العالمية أصبح صعب رسم خطط مركزية شاملة ذات أهداف ملزمة، و هذا ما يعني نفي الفرضية الأولى.

ثالثا: مشاكل التخطيط الإقتصادي.

في نهاية السبعينيات كتب العديد من الإقتصاديين بكل وضوح عن فشل التخطيط و هذا راجع إلى الفجوة بين العوائد الإقتصادية النظرية للتخطيط و بين النتائج العملية في معظم دول العالم الثالث، فكانت الفجوة كبيرة جدا نظرا لأمال العامة المرجوة حدوثها و الحقيقة الإقتصادية فهي فعلا كبيرة و نتج عن ذلك مشاكل في التخطيط من بينها:

1- القصور في الخطط و تنفيذها:

الخطط هي ذات درجات طموح عالية و هي تحاول إنجاز الكثير من الأهداف خلال الفترة بدون اعتبار أن بعض الأهداف متنافسة أو حتى متناقضة، و هي متعمقة في التصميم و لكنها غامضة في السياسات المحددة لإنجاز الأهداف المقررة و إن الفجوة بين صياغة الخطة و تنفيذها كبيرة جدا و هائلة . فكثير من الخطط لن تنفذ على الإطلاق و هذا بسبب التهاون في إعداد الخطة و اللامبالاة في تنفيذ الخطة في الوقت المحدد .

2- المعلومات غير كافية و لا يعتمد عليها:

إن السلطات التي تتولى التخطيط قد لا تملك المعلومات الكافية، اللازمة للتخطيط على النحو الأكمل فعندما تكون تلك البيانات ضعيفة و لا يعتمد عليها أو غير متوافرة في البلدان الفقيرة، فإن درجة الإلتقان و التوافق الداخلي للخطط الإقتصادية تتناقض بدرجة كبيرة، و وجود الإقتصاديين و الأشخاص القائمين على

¹⁸ تودار و ميشال، التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 704 .

التخطيط (كما في معظم الدول الفقيرة) غير مؤهلين ليس لديهم الخبرة الكافية فإن محاولة صياغة و تنفيذ خطة التنمية الشاملة سوف تواجه الفشل على كافة المستويات .

3- الضعف المؤسسي:

نظرا لضعف نظام عمليات التخطيط في الدول النامية و الذي يتضمن انفصال هيئات التخطيط عن وحدات اتخاذ القرارات اليومية في الجهاز الحكومي و فشل المخططين و الإداريين في عمل حوار مستمر من خلال الإتصالات الداخلية . و هناك نوع من التوتر و القلق بخصوص عدم كفاءة الموظفين الحكوميين غير المؤهلين و عدم وجود حافز لاستخدام وسائل إنتاجية حديثة، و وجود منافسة بين الأشخاص و الأقسام العامة و حافز الربح الشخصي ، فنجد أن وزارات المالية هيأت التخطيط تعتبر قوة متعارضة أكثر منها متعاونة داخل حكومات الدول النامية. و كذلك نقص الإلتزام بتحقيق الأهداف القومية في مواجهة الأهداف الخاصة¹⁹ .

4- عدم وجود الإرادة السياسية:

إن الإنجاز الضعيف للخطة و الفجوة الواسعة بين صياغة الخطة و تنفيذها تغري أيضا إلى عدم توافر الإلتزام و الإرادة السياسية من جانب قادة دول العالم الثالث و المسؤولين الكبار عن صنع القرار. و إن السبب الرئيسي لعدم تنفيذ الخطط حسب تحليل "ووترسون" هو نقص الدعم الحكومي للدول. فعندما تصنع القيادة السياسية للدولة عملية التنمية في بؤرة اهتمامها و تتسم بالإلتزام المتواصل فإن الناس يتحمسون لذلك من خلال استخدام الحوافز الإقتصادية . و هذا الإلتزام يعتبر شرطا ضروريا للقيام بالإصلاح، ذلك فإن توافر الإرادة السيلسية لتحقيق التنمية ليس مجرد شعار فهذا يتطلب قدرة غير عادية و شجاعة سياسية لمواجهة جماعات المصالح، و في غياب هذا التأييد سيواجه السياسيون مقاومة عنيفة و صدام داخلي من جانب جماعات المصالح²⁰ .

¹⁹ تودار و ميشال، مرجع سبق ذكره، ص 721-722 .

²⁰ نفس المرجع، ص 723-724 .

المبحث الثاني: أسس إقتصاد السوق ومتطلبات التوجه إليه.

إن عدم توافق الإقتصاديات الحرة مع التخطيط المركزي و إدراك الفشل في التدخل الحكومي، و تدهور معدل النمو في غالبية الدول النامية هذا ما أدى بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في تنظيمها الإقتصادي.

فأصبح من أهم إهتمامات الدول التي اتبعته (أسلوب التخطيط المركزي) خاصة منها الدول النامية التحول من الإقتصاد الموجه الذي سيره التخطيط الإقتصادي إلى الإقتصاد الذي يعمل بآليات السوق الحرة.

و من ضمن المنظمات الدولية التي تنادي بفاعلية إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي و الدولي البنك.

و قد استدلوا في هذا التوجه من خلال قصص نجاح دول شرق آسيا خصوصا كوريا الجنوبية و تاوان التي اعتمدت أكثر على التوسع في المشروعات الخاصة. خاصة في المراحل الأخيرة للتنمية و فيما يتعلق بتسوية الأسعار كأحد عيوب نظام التخطيط المركزي فإن البنك الدولي أكد على أن هذه التشوهات أدت للنمو المتباطئ للنتائج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية .

بعد انهيار الكتلة الإشتراكية و ما خلفه من ارتباك و عدم الإستقرار فتح المجال أمام المعسكر الرأسمالي باتخاذ القرارات الدولية بمفردها و ضمان انتشاره و سيادته و تم إعادة ترتيب الأولويات من خلال إعطاء مفاهيم عالية جديدة من بينها إقتصاد السوق. فما المقصود بإقتصاد السوق؟ و ما هي المبادئ التي يقوم عليها؟ ما هي الأسباب التي أدت إلى التحول لآليات السوق؟ و ما هي المتطلبات أو الشروط اللازمة للتوجه نحو إقتصاد السوق؟

أولاً: مفهوم إقتصاد السوق ومبادئه:

1- مفهوم إقتصاد السوق:

هناك العديد من المفاهيم لإقتصاد السوق، نذكر أهمها :

المفهوم الأول : " إن مصطلح السوق مفصول عن أية تغطية جغرافية معينة . إذ أن المجال الجغرافي للمصطلح يعتمد على السياق الذي يستخدم فيه، فربما ينطبق على الوضع المحلي في جزء ما من الإقتصاد الريفي أو ربما ينطبق على الدولة كلها، أو على المنطقة أو حتى على الإقتصاد العالمي، وهكذا فإن عبارة

السوق العالمية تنطبق على عملية تشكل السعر على الصعيد العالمي للسلع التي خضعت للعمليات التجارية بين دول العالم²¹.

المفهوم الثاني : "إقتصاد السوق يكون فيه توازن الأسعار مرتبط بقانون العرض و الطلب خلافا للإقتصاد المخطط و المسير"²².

المفهوم الثالث : بالنسبة لـ جاك ريفاق يقول أن : " إقتصاد السوق هو ذلك النظام الذي يعمل على تكييف الإنتاج مع متطلبات الأفراد، باستعمال ميكانيزمات الأسعار و بمعنى آخر هو ذلك النظام الإقتصادي الذي يعتمد على السوق كأسلوب لتنسيق النشاط الإقتصادي مع المجتمع"²³.

المفهوم الرابع : بالنسبة لـ حسين عمري يقول أن " إقتصاد السوق هو ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده في الصناعات التي يمتلك فيها الأفراد أدوات الإنتاج المادية أو يؤجرون هذه الأدوات الإنتاجية بغية الوصول إلى بيع السلع التي ينتجونها من أجل الكسب المادي"²⁴.

المفهوم الخامس : " إقتصاد السوق نظام إقتصادي تعمل فيه الميكانيزمات الطبيعية على التوازن المستمر للعرض و الطلب و تحقيق الإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية"²⁵.

المفهوم السادس : بالنسبة لـ " F . A HAYEK " يعتبر أن : " إقتصاد السوق هو الآلية الأكثر فعالية القادرة على معالجة المقدار الضخم من معلومات متفاوتة و متباينة و الضرورية من أجل تنسيق خطط الأعوان الإقتصاديين الفردية"²⁶.

المفهوم السابع : يقول الإقتصادي سمير أمين : " إن المفهوم البرجوازي الذي على بناء الإقتصاد الحر هو مفهوم ذو طابع فوضوي يميني يعادي الدولة من حيث المبدأ، كما يعادي بصفة عامة أي نوع من أنواع التنظيم الإجتماعي مثل النقابات العمالية و كذلك الممارسات الإحتكارية"²⁷.

²¹ مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الإقتصاد الحر و التحول إلى إقتصاد السوق في البلدان العربية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص 58.

²² فتح الله و لعلو، الإقتصاد السياسي، دار الحدائث للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 1981، ص 547.

²³ MOHAMED HOCINE BENISSAD , économie internationale , OPU , 1983 , p 22 .

²⁴ حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، دار الفكر العربي، 1978، ص 252.

²⁵ محمد رياض رشيد و عامر الفيتوري، مبادئ علم الإقتصاد، بدون دار النشر، 1995، ص 47.

²⁶ أندرو شوتر، علم إقتصاد السوق، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص 43.

²⁷ ضياء مجيد الموسري، العولمة و إقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 17.

المفهوم الثامن : بالنسبة ل ميلتون فريدمان يرى بأن : إقتصاد السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى تقدم إقتصادي وتقني، و إلى استخدام فعال للموارد و إلى مستوى معيشة مرتفع يجري توزيعه مع بعض الإستثناءات التي لا بد من الإعتراف بها توزيعا عادلا، و كذلك إلى قيام مجتمع يتميز بالحراك الإجتماعي و الحرية السياسية²⁸.

يظهر لنا أن إقتصاد السوق هو ذلك النظام المفتوح الذي يعتمد على حرية النشاط الإقتصادي، و هو الخيار بين السوق و الدولة كمنظم و مهيمن على النشاط الإقتصادي .

2- مبادئ إقتصاد السوق :

يقوم النظام الإقتصادي الرأسمالي أو بما يسمى بالنظام الحر أو إقتصاد السوق الذي يتضمن المبادئ الأساسية التي تميزه عن غيره و هذه المبادئ هي :

1-2. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:

لقد جاءت الثورة الإقتصادية الأولى مصاحبة لتطور قانوني هام هو ظهور فكرة الملكية و الحق العيني، و قبلها لم يكن معروفا سوى الحيازة المادية. و الفرق بين الحيازة و الملكية هو أن الحيازة وضع مادي بالسيطرة على الشيء، أما الملكية فإنها تتضمن بالإضافة إلى ذلك عنصرا معنويا هو الإعتقاد بأن السيطرة مشروعة و معترف بها من صاحب الشأن و من الغير على السواء²⁹.

فتعتبر الملكية الخاصة من أهم المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق، في ظل هذا النظام يمنح للأفراد و المؤسسات الخاصة حق التملك و التصرف بوسائل الإنتاج و استغلالها على الوجه الذي يرويه مناسبة، فالمالك يستطيع أن يستغل رأسماله في مشروع صناعي و في أي فرع يريده، كما يحق له التنازل عنه للغير، إن إقتصاد السوق يضع الإطار القانوني بحق التملك و استمراره و نموه فهو يحميه من أي اعتداء يقع عليه، و بذلك يكفل إمكانية نموه³⁰. فالفرد يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لمصلحته الخاصة دون أن يحدث أي تناقض مع المصلحة العامة، و بذلك يكون تحقيق النفع العام دون أن يهدف له، وهذا بفعل اليد الخفية

²⁸ تشارلز رولف جونير، الأسواق أم الحكومات : الإختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة علي حسين حجاج، ط1، دار البشير عمان-الأردن، 1996، ص 17.

²⁹ حازم البيلاوي، الإقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2003، ص 215-216.

³⁰ جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، مركز الغلام العربي، مصر، ط1، 2000، ص 20.

حسب "آدم سميث". أما المصلحة الفردية (النزعة الفردية) تعتبر أن كل فعل إجتماعي لا بد أن يكون خاضعا لإرادة الأفراد العقلانيين الذين يكونون المجتمع³¹.

غير أن الملكية الفردية هذه لا تتعارض و تمنع وجود ملكية عامة للدولة أن تمتلك بل و تحتكر بعض المشاريع التي تمس حياة المواطن بشكل مباشر مثل : الطرقات العامة و الجسور، السدود، الكهرباء، الغاز...الخ و هو ما يؤكد وجود ما يعرف بالإقتصاد المختلط في الدول . الملكية الخاصة تعتبر من العوامل الرئيسية التي حافظت على النظام الليبرالي و أطالت عمره³².

2-2. الحرية الاقتصادية وحافز الربح :

و هي الفكرة التي عبر عنها آدم سميث " دعه يعمل اتركه يمر " فاققتصاد السوق يكفل للفرد الحرية الاقتصادية المطلقة ليزاول ما يشاء من الأعمال و الأسلوب الذي يراه على ضوء مصلحته الشخصية فقط، و طبقا لما يعتقد أنه يحقق له أكبر قدر من الربح و له أن يستخدم ما يشاء من أدوات الإنتاج و أن يستهلك ما يريد من أدوات الإستهلاك و أن يدخر ما يرغب من أرباحه و أن يستثمر أمواله بالشكل الذي يجب و في أوجه الإستثمار التي يختارها³³.

و من هذا المنطلق فإن فلسفة الحرية الاقتصادية تتضمن تدعيم القطاع الخاص إلى حد و تشجيع الخصخصة و تسهيل إنتاج المؤسسات و توسيعها.

2-3. عدم تعارض المصلحة العامة والمصلحة الخاصة :

يتم خلق الدولة و المجتمع بإرادة الأفراد الموجودين في الحالة الطبيعية، بقصد الحفاظ على حقوقهم و ملكيتهم، فإذا لم يتم خدمة هذا الغرض، فإن هؤلاء الأفراد يملكون حق تغيير حكوماتهم، و بالتالي يجب على الدولة و المجتمع أن يكون خادما للأفراد.

فسعادة الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع، أي فرحتهم و أمنهم و استقرارهم هي الغاية، و الغاية الوحيدة التي يتوجب على المشرع أن يأخذها في اعتباره، و أن لا تغيب عن باله و هي المعيار الوحيد الذي يتوجب على كل فرد الإنسجام معه³⁴.

³¹ أندرو شوتر، مرجع سبق ذكره، ص 1 .

³² جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

³³ حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 207 .

³⁴ أندرو شوتر، علم اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

و إذا كان النظام السياسي وثيق الصلة بالنظام الإقتصادي، و أن اقتصاد السوق لا يحقق أحسن نتائج إلا في ظل الديمقراطية السياسية، فإنه ينبغي ينبغي التذكير أن أهم مقومات الديمقراطية هي في نهاية الأمر دولة القانون³⁵.

لهذا تقوم السلطات العمومية بدور أساسي في اقتصاد السوق و المتمثل في السهر على احترام تطبيق قواعد السوق من خلال هيئات مراقبة يخول لها العمل على فرض العقوبات الضرورية بدون تحيز أو تساهل للخارجين عن القانون، كما تقوم الدولة كذلك بفرض قيود معينة تفاديا للأضرار الصحية و غيرها التي تلحق بالمستهلكين. يمكن أن نضيف لذلك ثلاثة وظائف للدولة حددها "Musgrave" في كتابه " نظرية المالية العامة " و هي³⁶:

- تعزيز وتشجيع الفعالية .

- العدل .

- استقرار الإقتصاد .

4-2. المنافسة وسيادة المستهلك :

إن اقتصاد السوق يخضع لقوانين العرض و الطلب في سوق المنافسة ويتم خلال تنظيم ورقابة النشاط الإقتصادي، فتحدد الحاجات و الرغبات المادية، و منه فإن المستهلك هو صاحب القرار في تقرير و تحديد نوعية السلع و الخدمات فنظام السوق يعمل على تحرير الأسعار لتكون وسيط بين العرض و الطلب .

و في اقتصاد السوق كل طرف يسعى إلى تحقيق الربح. فالمنتجون يتجهون بمواردهم لإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها و يبتعدون عن السلع التي انخفض سعرها ربما لأنهم يسعون إلى تلبية طلبات المستهلكين و جذب أكبر عدد ممكن منهم لتحقيق أكبر ربح و بالتالي يصبح المستهلك سيد الموقف و هو الذي يحدد كمية و نوع المنتج الذي يعرض في السوق، و المنافسة بهذا الشكل تصبح أداة للرقابة و تمنع استغلال المستهلك من طرف المنتج، و لكي تتحقق المنافسة يجب توفر شروط نذكر أهمها :

1- وجود عدد كبير من المنتجين و المستهلكين لكل نوع من أنواع البضائع المطروحة في السوق و تجانسها .

³⁵ حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 215 .

³⁶ أندرو شوتر، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

- 3- حرية الدخول و الخروج من و إلى السوق فوجود أي عائق قانوني أو مالي أو إداري من شأنه أن يعطل مفهوم المنافسة .
- 4- تدفق و شفافية المعلومات و إتاحتها للجميع . فوجود معلومات كافية و دقيقة عن أوضاع الإقتصاد و تدفقها بشكل مستمر و بمصداقية عالية . فالإقتصاد في جوهره هو تعامل مع المستقبل، و المستقبل بطبيعته مليء بالمخاطر. و لذلك لا يقدم أحد على القيام بالنشاط الإقتصادي إلا إذا توافر له حد أدنى من المعلومات يساعده على تحسس المستقبل³⁷ .

ثانيا : الأسباب التي أدت إلى التحول لآليات السوق :

خلال الربع الأخير من القرن العشرين بدأت معظم الإقتصاديات العربية مرحلة جديدة تسمى مرحلة الإصلاح الإقتصادي، و قطعت شوطا كبيرا في الإتجاه نحو إقامة اقتصاديات تستند إلى "إقتصاد السوق" . و قد رافق هذا التحول تضحيات كبيرة فمن بين أسباب وراء هذا التحول تتمثل في :

1- انهيار الإتحاد السوفياتي سابقا :

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي المعتمد على النظام الإشتراكي و الذي كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى تحول اقتصاديات العالم إلى آليات السوق، فالتدهور في أحوال الإتحاد السوفياتي و الكتلة الإشتراكية ثم انهيارها بعد ذلك، و التي كانت تقدم للدول المتخلفة الدعم و المنفذ التجاري البديل عن أسواق الدول الصناعية .

" إذا أخذنا بتقديرات وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية فإن الإتحاد السوفياتي ظل ينمو بنسبة (2.1 %) في الفترة بين 1975 إلى 1985 ، و معدل أبطأ قليلا من نظيره الأمريكي على امتداد الفترة نفسها و مقداره (2.9 %) و لم يكن ما يلزم بإجراء اصلاحات جذرية، و في أواسط الثمسينات كان يحقق نجاحا كبيرا ففي عام 1983 سجل معدل نمو مقداره (3.4 %) ، و في عام 1986 كان أداؤه أفضل من ذلك (3.4 %) و لم يكن هنالك أية علامات على الإنهيار"³⁸ . و بعدها الإتحاد السوفياتي مثقلا بالمشاكل و اقتصادا يعاني من التأخر و إهدار للموارد و تراجعوا واضحا في معدلات النمو الإقتصادي، و ازداد النظام تمزقا عندما أضعف سلطة

³⁷ حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 200 .

³⁸ لستر تارو، الصراع على القمة مستقبل المنافسة الإقتصادية بين أمريكا و اليابان، ترجمة : أحمد فؤاد بليغ، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص 9.

الجهاز القديم للتخطيط المركزي، فخلق أوضاعا استحاله معها العودة إلى الماضي، و أدرك الجميع النظام القديم قد وصل إلى نهايته³⁹.

و يمكن إيجاز المؤشرات الخارجية و التغيرات التي أدت إلى انهيار الإتحاد السوفياتي و تفكك الكتلة الإشتراكية، و انتصار أمريكا المطلق في الحرب الباردة بالمتغيرات التالية:

- الثورة العلمية و التكنولوجية .

- التغيير في النظام العالمي .

- بروز التكتلات الإقتصادية العلمية .

- تفتت العالم الثالث و انقسامه .

- التحولات في قائمة أولويات العالم .

و يمكن اعتبار أن انهيار الإتحاد السوفياتي، بداية التغيير الذي ولد الظروف الدولية الجديدة في غياب القطبية الثنائية و انتهاء الحرب الباردة، إلى اختفاء ما كان يعرف بالكتلة الإشتراكية .

2- تزايد و تفاقم أزمة المديونية العالمية :

استحكمت أزمة المديونية الداخلية و الخارجية و التي اشتدت حلقاتها في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، و عجزت الموارد المتاحة عن الوفاء بهذه الإلتزامات، كما أن مشكلة المديونية هذه لا تكمن في القطاعات المتزايدة لتسديد أقساط الدين، و لكن تكمن في البرنامج و الوصفات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)، و ما ينجم عنها من إجراءات مثل : برنامج التكيف الهيكلي و التعديل الهيكلي بما يتضمن من شروط و قيود تؤدي إلى تقليص دور الدولة و إرخاء قبضتها على الإقتصاد و فتح أسواقها للتجارة الخارجية، و سحب الدعم المقدم للفقراء و بيع و المؤسسات العامة.

و لذلك فإن الديون حتى و لم يتم تسديدها تشكل عبئا معرقلا لتحقيق التنمية ، الموارد اللازمة للإستثمار

محليا سترحل إلى الخارج و بالتالي حصول فجوة كبيرة في تخصيص الموارد⁴⁰.

3- تفاقم أزمة الإقتصاديات المخططة مركزيا :

³⁹ نفس المرجع، ص 9-10 .

⁴⁰ عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي و العشرون، دار الجامعة الإسكندرية، 2008، ص 49 .

لقد أصبح غياب الكفاءة الإقتصادية و التخطيط الشامل وجهات العملة الواحدة نظرا لتعمق البيروقراطية و التدخل المتزايد للدولة في النشاط الإقتصادي فيما عرف بالدولة المنتجة و تجمع القرارات الإستراتيجية في أيدي نسبة قليلة من القائمين على إدارة الإقتصاد الإشتراكي⁴¹.

فالإقتصادي " إبراهيم العيسوي " يرى بأن التخطيط وقع في أزمة مركبة تتكون من ثلاث أزمات متداخلة⁴²:

أ- أزمة شك في جدوى التخطيط و فعليته و مصداقيته .

ب- أزمة الطلب على التخطيط تتمثل في الأعراض عن التخطيط سواء بفعل أزمة الشك أو بفعل حملات التشكيك في مبدأ التخطيط .

ج- أزمة تأتي من جانب العرض، أي عرض الخدمة التخطيطية إنجاز التعبير .

و يمكن اعتبار الأسباب التالية من مخلفات الأزمة التي وقع فيها التخطيط و هي :

- تعمق البيروقراطية و التعقيدات في الإقتصاديات المخططة مركزيا .
- انخفاض إنتاجية العامل في الأنظمة الإشتراكية .
- تفاقم أزمة تدني الجودة الإنتاجية أو جودة الإنتاج .

4- عمليات تحرير التجارة العالمية :

و تقوم على إدارتها منظمة التجارة العالمية التي بدأت عملها في أول يناير عام 1995 من القرن العشرين، و قد شملت عمليات تحرير التجارة العالمية كافة مجالات التجارة الدولية تقريبا، حيث شمل هذا التحرير كافة المنتجات الزراعية و المنتجات الصناعية و تحرير تجارة الخدمات و كذلك الملكية الفكرية و الإستثمار المرتبط بالتجارة، و غيرها من المجالات⁴³.

و قد اهتمت الدول و الحكومات بالتجارة الحرة و تحريرها من كافة القيود التي تعترضها عبر أسواق الدول المختلفة مع حمايتها ، و قد بدلت جهود كبيرة من قبل الإقتصاديين و غيرهم لتحقيق ذلك حسب الظروف الإقتصادية و السياسية التي مرت بها تلك الدول، و بموجب النظرية الإقتصادية ذلك لأن أي

⁴¹ نفس المرجع السابق، ص 49-50

⁴² جميل طاهر، صالح العصفور، " مستقبل التخطيط في الأفكار العربية بحوث و مناقشات ندوة عقدت في تونس 1993 "، المعهد العربي للتخطيط، ص

17 .

⁴³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

إقتصاد مهما بلغت قوته و إمكاناته لا يمكن أن يؤمن لبلاده ما تحتاجه من السلع و الخدمات حيث تبقى الحاجة ماسة لتوفير ما ينقصه من سلع و خدمات غير قابلة للإستيراد، و عليه تبقى منظمة التجارة العالمية هي آلية فاعلة لنشر العولمة و التفاعل معها لما تملكه هذه المؤسسة من صلاحية و قدرة على إدارة جوانب متعددة من الإقتصاد العالمي⁴⁴.

ثالثا : متطلبات الإنتقال التوجه نحو اقتصاد السوق :

اتضح جليا بعد انهيار النظام الإشتراكي خلال العقد الأخير من القرن الماضي، قد فشل في أن يكون الإطار الملائم، و بالمقابل أثبت النظام الليبرالي بوجهه الجديد "اقتصاد السوق" التفوق عليه، و ذلك في عدة أوجه كتنوع المنتجات و الخدمات، سرعة التطور و التقدم التكنولوجي، حصة الفرد الواحد من الدخل الإجمالي، مما أدى بالدول التي انتهجت الإشتراكية إلى إحداث تغيير جذري في نظامها الإقتصادي المركزي بهدف الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

إن عملية الانتقال نت الإشتراكية إلى اقتصاد السوق، تستلزم اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج يسعى بالمرحلة الإنتقالية، و ذلك من أجل بناء ميكانيزمات السوق و التي تتمحور فيما يلي⁴⁵ :

1- الحرية الإقتصادية و تدني دور الدولة :

في إطار الإنتقال إلى الإقتصاد السوق، تقوم الدولة برد الإعتبار للقطاع الخاص بتشجيع الإستثمار الخاص و الإعتراف بحقه في ملكية وسائل الإنتاج، و بالتالي يزداد دوره في الإقتصاد الوطني بموجب نصوص تشريعية و تنظيمية مستحدثة و بالمقابل تنسحب الدولة من النشاط الإقتصادي. و لكن هذا التحول في دور الدولة اصطدم بعقبات و عراقيل مرتبطة أساسا بالذهنيات و السلوكات المكتسبة من النموذج الإقتصادي السابق⁴⁶.

كما هو المعلوم اقتصاد السوطق المثالي هو الإقتصاد الذي يتم فيه تبادل جميع السلع و الخدمات طوعا مقابل نقود و سعر السوق، و يستخلص من هذا النظام أقصى ما يمكن من المنافع من الموارد المتوفرة دخل المجتمع و من دون تدخل الدولة. لكن في العالم الحقيقي ليس هناك أي اقتصاد ينسجم بشكل كامل مع

⁴⁴ مخناش فتيحة، النمو في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁴⁵ Guy Shulders , Terminologie économique française pour les pays transition, L'harmattan paris, 1997, p 32.

⁴⁶ رمزي مراد بن زرق، مساهمة إقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص حالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2003، ص 149.

عالم مثاليات اليد الخفية التي تجعل كل شيء يعمل بسلاسة، و الواقع أن اقتصاد السوق يعاني من نواقص تقود إلى علل مثل : التلوث الزائد، و البطالة و الغنى الفاحش و الفقر المدقع .

2- الإصلاحات المؤسسية :

في هذا الإطار شرعت مجمل الدول بالمصادقة على عدد كبير من القوانين و النصوص التشريعية المنظمة للنشاط الإقتصادي، و يخص في ذلك الجانب التجاري ، المالي، الجنائي، و غيره. و تهدف هذه العملية لإنتاج محيط ملائم و مشجع لبعث حركية المؤسسات الإنتاجية في اتجاه المنافسة التامة و الكاملة.

3- استقرار الإقتصاد الكلي :

يتمثل الإستقرار الإقتصادي الكلي في مواجهة الإختلالات الهيكلية العامة مع تتبع سياسة اقتصادية تهدف إلى تثبيت المجتمعات الإقتصادية الكبرى خاصة منها الإتفاق الحكومي، الإعلانات و التسهيلات المالية و تقليص حجم القطاع العام، لقد عرف تطبيق سياسة التثبيت الإقتصادي نجاحا جزئيا إلا أن نسبة التضخم لم تصل إلى الهدف المحدد و المتمثل في نسبة ذات رقم واحد .

4- الإنفتاح على العالم الخارجي :

كلما زادت درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الإقتصاد الوطني جذابا للإستثمار خاصة لما تعمل الدولة على تخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية، و نزع جميع الحواجز التي تعيق التجارة مع الخارج . و لكي تنجح منتجات هذه الدول في اختراق الأسواق الدولية لا بد من تكييف منتجاتها وفق متطلبات التجارة الدولية، التي تفرض خضوع المنتجات الى معايير الجودة و النوعية.

5- ترقية و تشجيع القطاع الخاص :

إن دور القطاع الخاص في الإقتصاد أصبح ضرورة إنمائية لا غنى عن الإعتراف بأهميتها في ظل تبدل المنافع النسبية للسلع و الخدمات و اختلال مزايا القدرات التنافسة بين الدول، و لعل أبرز العوامل التي قادت إلى هذا التغيير هي⁴⁷ :

⁴⁷ " دور القطاع الخاص في الإقتصاديات العربية " وقائع الندوة المنعقدة في الكويت، صندوق النقد الدولي، مارس 2000، ص 8 .

- 1- تقدم تقنية المعلومات و الإتصالات و النتاج بصورة دمجت جميع القطاعات في عملية المشاركة و التنمية .
 - 2- تجديد أو تغيير دور الدولة في الإقتصاد من دور المهيمن إلى دور غير مباشرة و إشرافي و الذي يعني بقضايا التوزيع و التخصيص .
 - 3- إن الحاجة إلى تمويل الإستثمارات كانت و مازالت تفوق إمكانيات القطاع العام للدول مما يتطلب إشتراكاً للقطاع الخاص في المساهمة في التمويل و الإنتاج .
- إن زيادة الإهتمام بالقطاع الخاص من خلال توفير بيئة ملائمة و مشجعة لتطوره و نموه شرطاً لبناء اقتصاد السوق .

6- إعادة هيكلة القطاع العام و الخصخصة :

ظهر مصطلح الخصخصة عام 1979 في إنجلترا، بعد انسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي شرعت في تفكيك المؤسسات العمومية التي حققت نتائج و خيمة و العمل على تحويلها للقطاع الخاص الناشئ، و بهذا يتم إلغاء وظيفة التخطيط المركزية و التي كانت تعمل على تسييرها وفق الخطة الإقتصادية .

لقد واجهت عملية الخصخصة خاصة المتعلقة بالمؤسسات الكبيرة صعوبات هامة و اصطدمت بعراقيل كثيرة منها : غياب سوق متطورة لرؤوس الأموال (البورصة)، ضعف حجم الإدخار، ندرة المسيرين المحترفين، قلة المستثمرين المؤهلين. فرغم التغيرات الهامة التي طرأت بعد تطبيق برنامج الخصخصة يلاحظ اختلاف في وثيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة من دولة لأخرى⁴⁸.

و عليه فإن عملية الخصخصة أصبحت في الحل الأمتل لإعادة هيكلة القطاع العام فهي جزء من الكل، تأتي في إطار التحول إلى إقتصاد السوق و تسهيل عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي .

المبحث الثالث : التوجه نحو اقتصاد السوق بين التأييد والمعارضة وبعض تجارب الانتقال .

إن فشل الأنظمة الاقتصادية القائمة و عدم صلاحية سياستها الاقتصادية في تحقيق التنمية فرض ضرورة تغييرها، فالتركيب الهيكلي لأغلب الإقتصاديات بالبلدان المتخلفة لم يكن يساعد على النمو الإقتصادي و الإجتماعي المستمر كما حمل بداخله عوامل الركود، و هكذا واجهت الدول المتخلفة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي و المعسكر الإشتراكي و توحيد العالم بإطار السوق واقعا جديدا يتميز بأن النظام الإقتصادي السابق لم يتمكن من تحقيق ما كان مأمولا منه تحقيقا كاملا، و أصبح على الدول المتخلفة أن تندمج إقتصاد السوق .

و لكن هل اقتصاد السوق الليبرالي بخطوطه العامة المعروفة اليوم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و كما تدعوا لها وسائل الإعلام و مراكز البحوث و كما تروج لها، بل وتنطق باسمها المؤسسات الليبرالية الكبرى في العالم مثل البنك الدولي و صندوق النقد و منظمة التجارة العالمية، يقدم حولا نهائية لفشل تلك الأنظمة ؟ فمن خلال الإجابة على هذا التسؤال نتجت موجة في اختلاف الآراء حول التحول نحو إقتصاد السوق بين مؤيد و معارض .

أولا: الآراء المؤيدة و المعارضة للتوجه نحو إقتصاد السوق :

1- الآراء المؤيدة للتوجه نحو إقتصاد السوق :

إن الذين يرفعون راية التحرر و التوجه نحو إقتصاد السوق مجموعة من الحجج من بينها :

➤ تعتمد معظم الدول على آليات السوق و ليس على آليات السوق و ليس على سيطرة الحكومة في تخصيص معظم السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج، و ثمة ثلاثة حجج في تفصيل آلية السوق في تخصيص الموارد⁴⁹ :

أ- يستطيع السوق تخصيص آلاف من المنتجات المختلفة بين المستهلكين استنادا إلى تفضيلاتهم و آلاف المدخلات الإنتاجية (عناصر الإنتاج) بين المنتجين و للحصول على الإنتاج الأعظم من المدخلات المتوافرة .

ب- إن الأسواق غالبا ما تكون أكثر مرونة من الحكومات، و إن الأسواق قادرة على نحو أفضل أن تتكيف لتغيرات الحالات و الشروط و توفر حوافز تلقائية للنمو و الإبتكار و التغيير الهيكلي، بينما الحكومات لا تستطيع أن تدبر كل ذلك .

⁴⁹ محمد صالح تري القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 202 .

ج- إن الإعتماد على الأسواق يشجع النشاط الإقتصادي الخاص و ينشر أو يوسع القوة الشرائية.

- ضرورة البحث عن بديل بسبب عجز النمط الإقتصادي الذي اتبعه معظم البلدان المتخلفة خلال العقود السابقة، و الذي يقوم على التدخل الواسع للدولة و تقليص دور القطاع الخاص و التضيق على المبادرة الفردية و تعطيل جزئي لآليات السوقو مؤسساته على امتداد فترات طويلة من الزمن و عجزه على تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، خصوصا البعض يرى " أن إقتصاد السوق قد انتصر على إقتصاد الأوامر في المباراة الإقتصادية للإنتاجية و التحديث، و أثمرت عولمة إقتصاد السوق وظائف أفضل و أعلى إنتاجية، و قد أسهمت في تقليل الفقر العالمي"⁵⁰.
- لقد أوضحت التجربة و أثبتت أن البلدان التي نجحت في تحقيق التنمية هي تلك التي إعتمدت على قوى السوق و القطاع الخاص و حدثت من سيطرة و حجم القطاع العام، و من تلك الدول كوريا الجنوبية و ماليزيا و سنغفورة⁵¹.
- أن المناخ السياسي العالمي الذي أنتج نموذج التنمية السابق قد تغير كليا، و أصبح من غير الممكن أن يستمر هذا النظام في مناخ يفتقد لشروط إستمراره⁵².
- سيادة نظام إقتصاد السوق الحر و توسع رقعته العالمية بجعله واقعا لا يمكن التصادم معه .
- إن إقتصاد السوق يحمل بدائل و يتيح خيارات و يخلق إمكانيات تحقيق التنمية، كما يسمح بالإستفادة من الظروف الدولية الجديدة .

2- الآراء المعارضة للتوجه نحو إقتصاد السوق :

لايوجد إختلاف في الإصلاحات الهيكلية في إقتصاديات البلدان المتخلفة، و بما يمكن أن ينعكس نتيجة لها من مكاسب، غير أن الواقع و التجارب تفرض علينا إبداء بعض الملاحظات التي يعمل وفقا لها إقتصاد السوق من قيم و آليات و نتائج أداءه، و خاصة إنه تم إعتقاد إقتصاد الوق ثم في معظم البلدان المتخلفة تقريبا تحت ضغط الظروف المحلية و التحولات العالمية. و عليه فإنه ليس هناك من ضمان بأن قوى السوق يمكن أن تميل لمنح أولوية لمصالح جميع الشعوب بالبلدان المتخلفة، و يمكن الوقوف عند بعض الآراء المعارضة الذين يقفون في مواجهة التحول نحو إقتصاد السوق من خلال النقاط التالية :

⁵⁰ طه عبد العليم، " مستشار مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام "، التقرير الإستراتيجي العربي: (3) الإقتصاد المصري في عصر العولمة : رؤية إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، تقرير 2004/2005، مؤسسة الأهرام القاهرة مصر، 10 يوليو 2005 .

⁵¹ سعد طه علام، التنمية... الدولة، دار طبية للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص 38 .

⁵² فريدريك سي ترنر Fredrick C. Turner، الأدوار المتغيرة للدولة: المقياس و الفرص و المشكلات، في المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، العدد 163 مارس 2000، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونسكو، النسخة العربية صادرة عن مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، ص 19-20 .

- أن آلية السوق في تخصيص الموارد بكفاءة يتطلب درجة عالية من المرونة في الإستجابة لمؤشرات الأسعار ، إذ أنه مع التغير المناسب في الأسعار فإن المنتجين يجدون حافزا في تعديل إنتاجهم، و هو ما يؤدي إلى هدر للموارد .
- إن إقتصاد السوق يطرح في مرحلة التحول مهاما صعبة أمام الدولة، إذ لا يجب أن نتوقع بعد مسيرة طويلة من القيود المفروضة على القطاع الخاص و ممارسات تقييد -التجارة في أغلب الدول المتخلفة- أن تحقق فجأة سوقا تعمل وفقا لآليات النمط النظري لإقتصاد السوق .
- إن نظام السوق يركز على خصصة المؤسسات العامة و تحويلها إلى شركات خاصة، يقصد فتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية و توسيعها لكي تكون مدخلا لتشويه و إضعاف قدرة الدول على السيطرة على قدرات إقتصادها القومي⁵³ .
- إن أغلب البلدان المتخلفة تعاني من ضعف و خلل أجهزتها المصرفية، وهو الأمر الذي يتطلب تغيير الذهنيات قبل تغيير الهياكل .
- أنه من الخطأ الركون إلى آليات السوق بمفردها دون تدخل الدولة، لأن تلك الآليات لا تخلو من جوانب القصور في توجيه النشاط الإقتصادي، مما يدفعه في إتجاهات لا تتلائم و المصلحة العامة .
- تؤكد بعض هذه الآراء على أن السوق الطليق غير قادر على إنجاز تنمية حق في البلدان المتخلفة، خاصة في منظور التنمية البشرية، بل أن إطلاق قوى السوق دون رادع، مع تخلي الدولة عن مهامها الجوهرية في التنمية، لا بد سيؤدي إلى تفاقم التخلف و تدهور الرفاه الإنساني في غالبية بلدان العالم الثالث⁵⁴ .
- من الإنتقادات التي توجه لتحرير التجارة و التحول لإقتصاد السوق، أن التركيز و الإهتمام ينصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية و التي يجب أن يوجه لها الإهتمام و تعتمد عدم
-

⁵³ عبد الفتاح علي الرشدان، العولمة و اتجاهات الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة الشؤون العربية، الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 107، سبتمبر 2001، ص 77 .

⁵⁴ نادر فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأس مالية على النشر في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث مصر، أغسطس 1989، WWW.Almishkat.org

التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو وأثره في تغيير هيكل الإنتاج القومي⁵⁵.

ليس من السهولة تجاهل المشكلات المرتبطة بالتحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، بحث يتطلب أداء إقتصاد السوق بصورة فاعلة توفر بعض الشروط الاساسية، فالتحول إلى إقتصاد السوق لا يمكن أن يقدم جميع الحلول ولجميع المشكلات التي تواجه تحقيق التنمية، إذ لم يتم توفير الحد الأدنى الضروري من الشروط المؤسسية والقانونية والتي نادرا ما تكون متوفرة في كثير من البلدان المتخلفة، ومن أهمها:

أ- وجود نظام كفاء للخدمة العمومية لا يعاني من الفساد.

ب- توفر الثقة والأمان والكفاءة بالجهاز المصرفي الوطني وبالعملة المحلية.

ج- سيادة القانون وفي المجتمع لضمان تنفيذ العقود ولحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

ثانيا- تجارب الانتقال إلى إقتصاد السوق:

يمكن أن نستدل على عدم نمطية إقتصاد السوق بمقارنة مكانية في فضاء الإقتصاد الرأسمالية، ومن هنا نجد تنوعا كبيرا بالمرور من إقتصاد لأخر. وفي نهاية سنوات الثمانينات، كان تفكك الإتحاد السوفياتي والتحويلات التي وقعت في أوروبا الشرقية بمثابة الإعلان عن نهاية عهد الإشتراكية، وبالتالي إنهيار كل الأنظمة الإشتراكية للتحويل نحو السوق.

لقد أدى هذا الانتقال حسب تقرير البنك العالمي لسنة 2000، إلى تضاعف عدد الفقراء في أوروبا الشرقية وفي الإتحاد السوفياتي سابقا، عشرين مرة عما كان عليه في سنة⁵⁶1987. ولهذا سنكتفي بذكر التجريبتين التاليتين:

1- التجربة الروسية:

انغرس الإشتراكية في روسيا كسلطة للدولة إبتداء من سنة 1917، ولقد طبق هذا النظام التخطيط المركزي الهادف إلى تفادي الرأسمالية⁵⁷. لقد ظل التخطيط السوفياتي مأخوذا لزمن طويل على أنه هو

⁵⁵ محمد صفوت قابل، الدولة النامية و العولمة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2004/2003، ص ص 77-78.

⁵⁶ سمير أمين وآخرون، الإشتراكية و إقتصاد السوق، تجارب الصين - فيتنام- كوبا، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 2003، ص 15.

⁵⁷ M. Lavigne et A. Tiraspolsky, L'URSS : une économie socialiste, 3 ed HATIER, Paris, 1979, p5.

الإشترائية، نظرا لما حققه من نجاح حتى نهاية عقد الستينات⁵⁸. إن التوسع الصناعي و إمتداد رقعة الأراضي المزروعة و هجرة الفلاحين إلى المدن من أجل عمل أكثر مردودية، أنتجت محدودية النموذج المتبع و عجزه عن الاستجابة لمتطلبات المجتمع. ومن هنا جاءت سلسلة الإصلاحات الاقتصادية كان الهدف منها إعطاء الأفضلية للسوق وللعوامل المكونة لها.

نشر ميخائيل جور باتشوف كتابه المعروف باسم " البرسترويكا"، والذي يعبر فيه عن موقفه النقدي من المفاهيم الاقتصادية. التي تشكلت في الثلاثينات والأربعينات واستمرت حتى منتصف الثمانينات والتي نشأ عنها الحذر من دور العلاقات السلعية النقدية وقانون القيمة في ظل الإشترائية. مما أنتج ذلك تعسفا في تشكيل الأثمان وعدم التداول النقدي⁵⁹. إن أول مسألة يشرع فيها ميخائيل جور باتشوف هي التعجيل في التطور الاقتصادي كرد فعل للتباطؤ في معدلات النمو الإنتاجي يحاول من خلال البرسترويكا بناء اشترائية السوق، بمعنى إعطاء نوع من الإدارة الذاتية للمؤسسات⁶⁰.

فأساس اشترائية السوق هو إسناد النشاط التخطيطي للمجتمع على قانون القيمة⁶¹. فيمكن إعتبار أن الفترة الممتدة من 1987 إلى 1990 كمحاولة إقامة نظام مزدوج يجمع بين التخطيط والسوق، والتي تضمنت تحريرا جزئيا للإقتصاد وبداية التوجه نحو الخصوصية، وال فشل في تحقيق الأهداف الموضوعية للسياسة الاقتصادية منذ عام 1995، وذلك نتيجة الأزمة الناشئة عن نقص السياسات التحريرية المتبعة وعدم محاولة إقامة نظام إقتصاد السوق.

لقد مرت مرحلة " الخطة – السوق" بثلاثة خطوات هامة وأساسية ساهمت في تفكيك النظام الاقتصادي السابق وتفاقم الأزمة، ووضع أسس الخصوصية والتي تتمثل في⁶²:

المرحلة الأولى:

الإنتقال إلى الحساب الاقتصادي الكامل للمؤسسات وفقا لمبدأ الربح والتمويل الذاتي.

المرحلة الثانية:

⁵⁸ سمير أمين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁵⁹ إبراهيم حليبي عبد الرحمان، إبراهيم سعدان الدين، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، جانفي 1994، ص 151.

⁶⁰ A. G. AGANBEGUIAN-Perestroika, Economica, 1987, p 124.

⁶¹ إبراهيم حليبي عبد الرحمان، إبراهيم سعدان، مرجع سبق ذكره، ص 152.

⁶² نفس المرجع السابق، ص 154.

إعادة تنظيم وتشكيل التجارة الخارجية منذ عام 1987، والتي لا تعني إلغاء مبدأ احتكار الدول للتجارة الخارجية. دخلت البرسترويكا هذه المرحلة أزمة نتج على إثرها:

- ضعف الإنتاج وتدهور نظام العمل وحوافزه.
- تفاقم الديون العمومية.

المرحلة الثالثة:

عرف على إثر الأزمة التي وصل إليها الاقتصاد الروسي، نتيجة عدم إقدام الدولة على تحرير الأسعار واستمرار نظام الإدارة بالأوامر القديمة.

تواجه روسيا تحديات إقتصادية كثيرة والتي تتمثل في⁶³

- التغلب على عدم قدرة الدولة على التسديد وهو إرث من النظام السوفياتي في السابق.
- ترسيخ قاعد السوق محل التخطيط المركزي.
- تسيير مشكلة التكييف (التعديل) من الصناعات الثقيلة على الصناعات الخفيفة.

عملت روسيا في محاولة التكييف مع الوضع الجديد وبدأت مسيرتها في إصدار دستور جديد الذي تم إقراره باستفتاء شعبي في ديسمبر 1993⁶⁴، الشيء الذي سوف يساهم في إرساء طابع مؤسساتي جديد، من أجل تعزيز قدرة الدولة على متابعة وظائفها الأساسية بما فيه العمل على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنفيذ القانون من جهة، أصدرت كذلك مجموعة من التشريعات والقرارات التي أعطت أساساً للتحويل إلى القطاع الخاص ومن بين هذه القوانين قانونية الملكية.

لقد تطلب إضفاء الاستقرار في روسيا ثلاثة خطوات تتمثل في:

- تثبيت معدل الصرف.
- توازن الميزانية العامة.
- ضمان استقلالية البنك المركزي.

⁶³LASZEK, BALCEROWICZ، ترجمة نادر إدريس التل، إقتصاديات انتقالية: دراسات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، دار الكتاب الحديث للنشر و

التوزيع، عمان، 1998، ص 42.

⁶⁴نفس المرجع السابق، ص 43.

فتثبيت معدل الصرف يؤسس قوة استقرار فيما يتعلق بالتوقعات والميزانية، وتوفر توازن الميزانية العامة الأساسية التي تضمن تثبيت معدل الصرف، أخيراً تعمل استقلالية النظام المصرفي كضمان ضد الأخطار وبذلك تساعد في تحسين التوقعات. فمنذ بداية الإصلاحات في 1992، حدث تقدم كبير في مجالات كثيرة من الاقتصاد الروسي فقد رفعت القيود على الأسعار عن أكثر من 90% من السلع، وتمت خصخصة أغلب المؤسسات العمومية⁶⁵.

طبقاً للتقديرات الرسمية جاء 70% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في عام 2000 من القطاع الخاص، بعد أن كان أقل من 10% منذ ثماني سنوات عند بداية الإصلاح⁶⁶. وهذا إنجاز كبير حققه توسع القطاع الخاص في روسيا.

إلا أنه مازالت الإحتكارات التي تسيطر عليها الدولة تلعب دوراً كبيراً في خدمات البنية الأساسية كالكهرباء و السكك الحديدية وغيرها، يرجع ذلك إلى وجود عراقيل تمنع دخول شركات خاصة جديدة في روسيا، من بينها صعوبة الحصول على العقارات المناسبة للاستثمارات، تعقيد الإجراءات للحصول على تراخيص للاستثمار و تفشي الفساد والجريمة.

إن التجربة الروسية في الخصخصة هي نجاح التيار الليبير الي وذلك بالقضاء على الإشتراكية نهائياً ولهذا السبب لوحظ أن الدول الغربية خاصة منها المتقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، ساعدت بنسبة كبيرة في نجاح هذخ العملية. وبعد تحرير الأسعار في روسيا فإن الخصخصة هي الجانب الثاني من برنامج الإصلاح الروسي والذي شرع تنفيذه فعلياً، والذي غير من نمط علاقات العمل الراهنة والتي نشأت بفضل البرسترويكا.

بالرغم من تحسين وضع روسيا المالي، راجع لإرتفاع في أسعار البترول، وتشدد قيود الميزانية وإلغاء الدعم، إلا أن المنافسة مازالت تعاني من العراقيل والتدابير الرامية للحد من فعاليتها.

2- التجربة الصينية:

إحدى أكبر المفاجآت في التنمية الاقتصادية خلال العقد الماضي كانت للنمو السريع للإقتصاد الصيني، فهذا الأداء الضخم فاجأ المراقبون بقدر ما فاجأهم إنهيار الإتحاد السوفياتي.

تقع جمهورية الصين الشعبية في غرب آسيا وهي ثالث أكبر دولة في العلم من حيث المساحة بعد روسيا و كندا، و على أية حال فإن ثلثي المساحة (9600000 كم) تعتبر جبلية و صحراوية، عشرها هو نمط

⁶⁵ هاري.ج. يرودمان، المنافسة ودخول المشروعات جديدة في روسيا، مجلة التمويل والتنمية، يونيو، 2001، ص 22.

⁶⁶ نفس المرجع السابق، ص 23.

المزروع، كما أن 90% من السكان يعيشون على 16% من الأرض السكان الصينيون يعتبروا إلى الحد ما أكبر تعداد في العالم⁶⁷.

في سنوات الخمسينات، أعلن ماوتسيتونغ عن القفزة الكبرى إلى الأمام، التي كانت لفشلها عواقب كارثية خصوصا في المناطق الزراعية. مما أدخل الصين في منخفض كساد عام 1960 م و مما ضاعف من الصعوبات المحلية إنسحاب المساعدات السوفياتية بسبب سوء العلاقات الصينية السوفياتية⁶⁸.

ثم كانت إنطلاقة الثورة البلشفية الثقافية في السنة 1966 م، و التي استهدفت إعادة الديناميكية للسيرورة الثورية، و لكنها تسببت في الأخرى في خسائر فادحة إقتصادية و إجتماعية.

فنقائص النموذج الإشتراكي أخذت تظهر للعيان منذ نهاية الستينات، و بدأ واضحا أن إقتصاد الصين مازال متخلفا مقارنة بمستوى بلدان الجوار كاليابان و النمو الأسيوي و دول الأسيان، الذين أصبحوا يشكون قوة إقتصادية في المنطقة.

فبرحيل الزعيم الصيني ماوتسي تونغ عام 1976، عاشت الصين صراعا إيديولوجيا بين تيارين متنافسين⁶⁹:

- الأول رايكالي ندى بتقديم الإيديولوجية الثورية على الإقتصاد و العزلة على الإصلاح و الإنفتاح.

- الثاني برجماتي معتدل ندى بوضع الإقتصاد في المقدمة.

لكن في النهاية إنتصر تيار الإصلاح و الإنفتاح بقيادة الزعيم الصيني الجديد دينج شياوبينج فقد تضمنت عملية الإنفتاح الإقتصادي تحولا مهما في⁷⁰:

مجال سياسة التجارة، من أجل جني كل المزايا للفرص الإقتصادية التي يوفرها الإنخراط المباشر في بنية الإقتصاد العالمي، بما في ذلك إصلاح السياسات و المؤسسات التي ترتبط بكل وجه من أوجه صنع القرار في بنية إقتصاد السوق.

إصلاح نظم الإدارة و الملكية و إقامة أسواق حرة للسلع و الخدمات و عوامل الإنتاج و إصلاحات نظام الأثمان، و نظام إدارة إقتصاد يقوم على اللامركزية و بالرغم من ذلك ظل التركيز الأساسي لسياسات الإصلاح و التحديث الإقتصادي (1978) في الصين على عمليات التنمية الموجهة الداخل، و تنمية القطاع الزراعي

⁶⁷ مايكل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريف و مراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد، محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، ص 309.

⁶⁸ نفس المرجع السابق، ص 309.

⁶⁹ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الإقتداء؟، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، ط 1، 2005، ص ز (من المقدمة).

⁷⁰ محمود عبد الفاضيل، العرب و التجربة الأسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 2000، ص 92.

الذي ظل يوظف عند أواخر السبعينات نحو 70 % من قوة العمل الصينية. كل هذا تم بخطوات سريعة غير متسعة.

لقد كانت الثلاثون سنة من الإصلاحات فترة بالغة الأهمية في حياة الصين، فلقد دخل فيها إقتصاد البلاد في سيرورة من التحولات، فحققت بذلك نتائج باهرة في ميدان النمو و تطورت مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي خلال فترة الإنطلاق الإقتصادي في الصين (1985-1995) و يلاحظ التطور الهائل الذي حدث خلال النصف الأول من التسعينات (1990-1995)⁷¹:

- تضاعف حجم ناتج قطاعي الزراعة و الخدمات.

- إزداد حجم ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنحو 63 %.

- إرتفع كل من الإدخار القوي الإجمالي و الاستثمار المحلي الإجمالي بنحو 72 %، ما حافظ على علاقة التوازن بين المدخرات و الاستثمارات خلال السبعينات.

لقد وقع الإنتقال في المؤسسات التابعة للدولة من المراقبة إلى فرض الضرائب إعتقادا على مقاييس المردودية، بحيث أصبح القطاع الخاص يمثل في سنة 1990 نسبة 20 % من الإنتاج الصناعي و يشغل قرابة 50 مليون من العمال⁷².

و بفتح الباب للرأسمالية الأجنبي، أخذت الصين خلال التسعينات الصدارة لكونها أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية من بين مجموع الدول النامية. ففي سنة 1995 بلغ عدد المؤسسات التي استقبلت الرأسمال الأجنبي 234 ألف مؤسسة من مجموع بلغ 13 مليون مؤسسة. و في الفترة ما بين 1984 – 1995 إرتفع الرأسمال الأجنبي الموظف بالصين من مليار واحد إلى 38 مليار دولار، 75 % منها قادمة من تاوان و سنغافورة أي من الصينيين المقيمين بالخارج، و إبتداء من سنة 1984 فتحت الحكومة سوق الأسهم بوجه الرأسمال الأجنبي و لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الإدخار الداخلي مرتفعة جدا بالصين 40 % من المنتوج الوطني الإجمالي⁷³. ففي الفترة ما بين 1980 و 1992، إرتفع الناتج الفعلي للصناعة في الصين بخمسة أضعاف تقريبا، و بمعدل نمو سنوي يساوي 13,1%⁷⁴. و بالموازاة مع كل هذا كثفت الصين علاقاتها مع الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة لكي تصبح عضوا كامل العضوية.

إن كل هذا يعني أن الصين تنتهج في الواقع سياسة التحالف مع الدول الصناعية الكبرى، فالصين الحالية خرجت فعلا من نطاق الإشتراكية، إذ تقدمت كثيرا باتجاه الرأسمالية بقبولها فكرة إحلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة.

⁷¹ محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁷² سمير أمين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁷³ سمير أمين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁷⁴ LASZEK. BALCEROWICZ، مرجع سبق ذكره، ص 128.

خاتمة الفصل الثاني:

إن الرغبة في تجاوز الصعوبات الناجمة عن نظام التخطيط الإقتصادي تعد دافعا قويا للدخول في إصلاح الإقتصاد بما يعطي له أدوات الضبط الذاتية و الآليات الأساسية لمتابعة التنمية و استئناف النمو. و في حقيقة الأمر فإن إقتصاد السوق يشكل في ظل الظروف الحالية البديل الاحسن، و لا يشكل رغبة إختيارية أكثر ما هي ضرورة حتمية يفرضها الواقع.

لكن إقتصاد السوق له إطاره الخاص، و منطقته و قواعده. إن الغاية القصوى من تبني نموذج إقتصاد السوق هو نقل ثقل القرارات الإقتصادية من الدولة إلى الوحدات الإقتصادية الجزئية، أي المؤسسة بحث لا يعني هذا ضرورة استبعاد الدولة كليا عن مراقبة بعض المؤسسات العمومية، التي تعتقد ان مراقبتها ضرورية.

و إذا كان إقتصاد السوق كغاية لم يعد يثير الإختلاف، فإن مضمونه و سبل الوصول إليه ما زال يثير بعض الجدل، فما هي التحولات التي باشرتها لتبني هذا الخيار؟.

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 إلى تحقيق هدف التنمية و النمو ، وذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية ستينات القرن الماضي ، وأوائل السبعينات من القرن نفسه ، و التي تجسدت بداية بإستراتيجية التصنيع (والتي عرفت بإستراتيجية الصناعات المصنعة) في إطار المخطط الثلاثي الأول (1967 – 1979) و المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1979).

منذ بداية الثمانينات شهد الاقتصاد الجزائري بعض التحولات و الإصلاحات الذاتية تصب في اتجاه معالجة الاختلالات الداخلية و الخارجية وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 أين عرف الاقتصاد الجزائري صعوبات بخصوص المدفوعات الخارجية و تراجع معدلات النمو الاقتصادي و معدل تضخم . و منذ بداية التسعينات ، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية والتي تمثل الجيل الأول من الإصلاحات. لكن على الرغم من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لم تتوصل هذه الإصلاحات إلى النتائج المرجوة ، حيث كانت متواضعة فيما يتعلق بالنمو و سلبية على المستوى الاجتماعي ، ورغم الانتعاش المحقق مؤخرا والذي ساعد على اعتماد برامج تنموية ضخمة تنوع الاقتصاد الوطني .

ومن خلال ماتقدم قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه الاشتراكي من خلال عرض الخصائص و النتائج ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى الإستراتيجية الجزائرية المتبعة للانتقال إلى اقتصاد السوق ، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى إستراتيجية النمو المحلية و تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على التنمية الاقتصادية (2001 – 2009) .

المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه الاشتراكي .

عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال فترة انتظار (1962-1965) وهي الفترة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي ، أي الدولة تتحمل أعباء التنمية ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو ، وعليه ستقسم مسيرة الاقتصاد الجزائري خلال التوجه الاشتراكي إلى محلتين :

- المرحلة الأولى من 1967 إلى 1979 أين نبين فيها أهم خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية المنتهجة .
- المرحلة الثانية من 1980 إلى 1988 وفيها يتم إعطاء صورة عن الوضعية الاقتصادية خلال عشرية الثمانينات .

أولا : الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات الاقتصادية 1967 – 1979 :

امتازت الفترة 1967 – 1979 بكونها فترة التصنيع و التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني ، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية ، كما بينت إلى حد كبير إستراتيجية التنمية التي تبنتها الجزائر و القائمة أساسا على الصناعات المصنعة كما بينه الجدول الآتي .

الجدول (3): المخططات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1967 – 1979

(79 – 78)		(77-74)		(73 – 70)		(69 – 67)		السنوات القطاعات
%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	
62	66	61	74.2	57	20.8	56	5.4	مجموع الصناعة
--	--	30	36	27	9.8	28	2.7	منها: المحروقات
3	3.2	5	5.8	13	4.6	16	1.6	الزراعة
35	36.8	34	40.8	30	11.3	28	2.7	هياكل قاعدية
100	106	100	120.8	100	36.7	100	9.7	مجموع الاستثمارات

المصدر : A.Benachenhou ; L'expérience algérienne de Planification et de développement :

(1962 -1982) Algérie ,OPU ,1982 ,p 49

1 – 1 – المخطط الثلاثي الأول (1967 – 1969) :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي الأول كان ضعيفا (9.7 مليار دج) بالمقارنة مع المخططين الرباعيين الأول (36.7 مليار دج) و الثاني (120.8 مليار دج) نظرا لكون نموذج التنمية لم تكتمل أبعاده ، فهو يفتقر لشروط التخطيط المتمثلة في : الشمول ، تحديد الأهداف ، الدقة الخ ، كما أنه لم يحدد مؤشرات كمية بل جاء على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها ورسم لبعض الاتجاهات الإنجاز المخططات المقبلة .حيث أعطيت الأفضلية في المخطط للقطاع الصناعي 56% من إجمالي الاستثماري ، بنسبة 28% منه موجه لقطاع المحروقات ، في حين كان نصيب الزراعة 16% فالفارق كبير مقارنة مع الصناعة وهذا ما يفسره التدهور المستمر للإنتاج الزراعي .

ولقد رتب المخطط الثلاثي الأول ضمن المخططات الاختيارية ، إلا أنه من الخطأ تهميشه فقد كانت أهميته أنه مهم للمخطط الرباعي الأول بإثرائه لتجربة التخطيط .

1- 2 - المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) :

غن المخطط الرباعي الأول حاول وضع الخلايا الأساسية للمجتمع و الاقتصاد مثل المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية و إقامة صناعة ثقيلة ، وهو بذلك كان يعتبر أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر و بداية فعلية للتخطيط في النمط الاشتراكي ، إذا كان حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي وكانت النظرة السائدة آنذاك لهذا المخطط على انه طموح جدا ، فلقد ارتفع النتائج الداخلي الإجمالي من 49.7 مليار دج بالسعر الجاري خلال المخطط الثلاثي الأول إلى 108.4 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول بزيادة قيمتها 58.7 مليار دج " وتبقى الصناعة مستأثر بحصة الأسد 57 % من إجمالي الاستثمار تليها الهياكل القاعدية ثم الزراعة على التوالي بنسبة 30% ، 13% من إجمالي الاستثمار .

1- 3 - المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1979) :

لقد استمر المخطط الرباعي الثاني في نفس الاتجاه مع تكييف الاستثمارات و التركيز على الصناعة² فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ، كما ينظر لهذا المخطط على أنه طموح جدا لأن مبلغ الاستثمارات عرف زيادة بشكل كبير 120.8 مليار دج نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات ، هذا الأخير الذي ارتفعت نسبته إلى 30% من مجموع 61% المخصصة للقطاع الصناعي من إجمالي الاستثمار ، في حين نلاحظ تدهور نسبة الزراعة وانخفاضها إلى 5% .

أول ما يمكن ملاحظته من خلال المخططات التنموية الثلاثة هو التطور السريع في حجم الاستثمار العمومي من سنة إلى أخرى ومن مخطط لآخر ، منتقلا من 3.2 مليار دج سنويا خلال المخطط الثلاثي الأول إلى 9.2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول ثم 30.2 مليار دج سنويا خلال المخطط الرباعي الثاني بالإضافة إلى 106 مليار دج خلال السنتين الانتقالتين .

إن إدارة المخطط الجزائري تسريع عملية التصنيع للخروج من ظاهرة التخلف بأقصر وقت ممكن من الجهود الاستثماري المعتبر الذي سجل إبتداءا من 1967 ، حيث نلاحظ الانتقال من 3.2 مليار دج للسنة إلى 30 مليار دج للسنة كاستثمارات إجمالية أي حجم الاستثمار في المخطط الرباعي .

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء 1 ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 246 .

الأول يساوي 10 مرات حجم الاستثمار في المخطط الثلاثي الأول وهي نقلة كبيرة تتجاوز حتى إمكانيات التخطيط (من حيث الإعداد و الرقابة ، التوجيه ، المتابعة ، الإنجازإلخ) سواء على المستوى المؤسسات أم الإدارات .

وفي إطار التخطيط الشامل كان يعتمد على المؤسسات العمومية في توفير معظم الاحتياجات والخدمات ، حيث كانت لكل مؤسسة خطتها السنوية وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات تخضع لموافقة السلطة المركزية وخضعت جميع الأسعار للمراقبة وكانت معظم استثمارات المؤسسات العامة تمول مباشرة من الخزينة العمومية¹.

لعب القطاع الخاص دورا هاما في الاقتصاد الوطني ، فرغم تهميشه إلا أن حصته في الشغل والقيمة المضافة تزايد باستمرار (خاصة في الزراعة و التجارة و الخدمات) واستفاد من دعم الدولة للأسعار بخصوص مداخلات إنتاجه ، كما جذب إليه اليد العاملة المؤهلة عن طريق أجور أعلى من القطاع العام ويختار عادة القطاع الخاص الأنشطة سريعة دوران رأس المال و الأكثر مردودية في الأجل القصير .

ويمكن توضيح مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة من خلال الجدول التالي :

الجدول (04) : تطور نصيب القطاع الخاص في القيمة المضافة (%)

القطاعات	1969	1973	1974	1977	1978
الزراعة	76	81	77	74	73
التجارة	69	62	86	77	68
الخدمات	82	81	81	78	75
الصناعات القاعدية	57	49	33	18	18
الصناعات التحويلية	52	51	39	26	27
البناء والشغال العمومية	63	53	30	21	27
المحروقات	81	14	18	17	17
النقل والاتصالات	24	12	11	09	09

المصدر: Benachenhou,A,Opcit ,p.94

¹ - كريم نشاشي و آخرون ، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، دراسة خاصة رقم 165 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ،

الفصل الثالث

التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية في الجزائر

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة يميل إلى الانخفاض من سنة إلى أخرى إذا استثنينا قطاع الزراعة و التجارة و الخدمات .

- التحديد الإداري للأسعار ، فمن المنطقي أن يتبع تحكم الدولة الكلي في العمليات الاقتصادية (مثل الاستثمار و الإنتاج و الزراعة) .
- أهمية قطاع المحروقات في العملية التنموية حيث تطلب إنتاج المحروقات استثمارات ضخمة لهذا القطاع من إجمالي الاستثمارات العمومية .

من جهة أخرى تمثل حصة المحروقات من الناتج الداخلي الخام من الصادرات نسبا متزايدا ما بين (1969 - 1979) وتشكل كذلك مصدرا هاما بالنسبة للموارد المالية ، كما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول (05) : حصة المحروقات من (الناتج الداخلي الخام ، الصادرات ، الموارد المالية للدولة)

البيان	1969	1974	1979
من الناتج الداخلي الخام	16	39	30
من الصادرات	63	95	97
من الموارد المالية للدولة	23	57	57

المصدر: هي أحمد ، "اقتصاد الجزائر المستقلة" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 ، ص 45 .

- تمويل إداري للاقتصاد فكل النشاط الإداري الذي كان خاضعا لمنطق التخطيط المركزي سيكون تمويله من قبل الخزينة العمومية و البنوك التي ظهرت بعد عملية التأميم سنة 1966 و التي كانت البنوك العمومية تعود ملكية رؤوس أموالها بالكامل إلى الدولة ، حيث تم تطبيق ما يسمى بتخصيص النظام البنكي الوطني في تمويل القطاعات الاقتصادية مع التذكير بالدور الكبير للخزينة العمومية التي كانت تلعب ثلاث أدوار أن واحد فقد كانت تلعب دور البنك المركزي في عمليات إصدار النقود من جهة و دور البنوك التجارية في عمليات منح القروض و تعبئة الادخار من جهة أخرى ، إضافة إلى دورها الثالث المتمثل في تسيير الخزينة عبر استلام عائدات الدولة و تنفيذ النفقات العمومية .

رغم ما يوجه من انتقادات للسياسة التنموية التي اتبعت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية السبعينيات في الجزائر وكونها السبب المباشر للوقوع في فخ الاستدانة الخارجية ، و تعميق تبعية الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع الصناعي الذي يتوقف تمويله بمدخلات الإنتاج على الواردات من السلع الوسيطة و سلع التجهيز ، إلا أنها سجلت عدة نقاط قوة معتبرة تقضي الأمانة العملية ذكرها مركزين .

على النتائج دون الاقتصادية دون غيرها ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- من الناحية النظرية تتميز الصناعات الثقيلة بكثافة تكنولوجياتها و تعقدها الشديد من جهة قدرتها على توليد صناعات أخرى ، ومجالا واسعا للتشغيل ووسيلة هامة لتعجيل عملية الاستقلال الذاتي باعتبارها المجال الأساسي لاكتساب المعرفة العلمية و التكنولوجية من جهة ثانية .
 - إرادة كبيرة للمخطط الجزائري للتصنيع تجسدت من خلال تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي (عمومي وخاص) 41% من النتائج الداخلي الخام في المتوسط بين (67 – 78) .
 - بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في المتوسط 9% من الناتج الداخلي الخام بين (74- 77) وحوالي 15% بين (18-79)¹ .
 - زيادة معدل التشغيل ب 5 مرات في القطاع الصناعي بين (66- 80) مساهما بذلك في تخفيض معدل البطالة الذي كان يتجاوز 32.7% سنة 1966 إلى 22.3% سنة 1977 ، فعلى سبيل المثال توفير مناصب الشغل خارج الزراعة (الصناعة ، البناء و الأشغال العمومية) كانا لا يمثلان سوى 11% من مجموع مناصب الشغل سنة 1967 شكلا ما يقارب 30% سنة 1978 ، في حين انخفضت حصة الزراعة من 54% إلى 32% خلال نفس الفترة وتحققت التقديرات الإجمالية و تم تجاوزها في المخططين الرباعي الأول و الثاني مثلما تبين المعطيات أسفله :
- الجدول (06) : توزيع مناصب الشغل خارج الزراعة .

الفترة	المتوقع	المنجز
(1973 – 1970)	265000	329000
(1974 - 1977)	45800	251000

المصدر: Benissad .E.M. «la formation économique de l'Algérie » ,op.cit.p.132

إذا أخذنا الفترة (67 – 78) فإن الاستثمارات المنجزة خلالها ولدت 1100000 منصب شغل خارج القطاع الزراعي منها 454000 داخل القطاع الصناعي ، 393000 في القطاع البناء و الأشغال العمومية ، وكان المعدل السنوي لزيادة عدد مناصب الشغل في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة أكبر مرتين من تطور هذا المعدل في الاقتصاد الوطني ككل .

¹ – Benbitour ahmed .L'Algérie au Troisième Millénaire ; Defis et potentialités ; édition Morinoor ;Algérie ;1998

- نمو سريع للناتج الداخلي الخام بالسعر الثابت في حدود 7% سنويا في المتوسط ما بين (69-78).

ثانيا – الوضعية الاقتصادية في عشرية الثمانينات و الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية .

1- الوضعية الاقتصادية في عشرية الثمانينات :

تميزت عشرية الثمانينات بتطبيق مخططين خماسيين هامين من حيث المدة وحجم الاستثمارات المخصصة لها ، فبالنسبة للمدة الزمنية تعتبر قفزة نوعية في مجال التخطيط تدل على النضج واكتساب الدولة تجربة معتبرة في الميدان التنظيم الاقتصادي ، أما من حيث الاستثمارات فقد خصص غلاف مالي كبير لتغطيتها .

فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في المستوى الطموحات المرغوبة فيها فالمؤسسة العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى من النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المطلوب منها كما توضحه الأرقام الخاصة بوضعية هذه المؤسسات .

- ارتفاع إجمالي المكشوف البنكي للمؤسسات الاقتصادية من 4 مليار دينار سنة 1973 إلى 12 مليار دينار سنة 1978 ، وهو يمثل 57% و49% من رقم أعمالها .

- في نهاية سنة 1978 بلغ إجمالي مديونية المؤسسات الصناعية حوالي 80 مليار وهو يمثل 94% من ناتج المحلي الإجمالي .

- انتقال العجز المالي لمؤسسات القطاع الصناعي (خارج المحروقات) من 408 مليون دينار سنة 1973 إلى 1.88 مليار دينار 1978 .

فبعد أن تأكدت الجزائر بأن خيار الصناعات الثقيلة غير منتج لابد من العمل على إحداث تغيير في إستراتيجية التنمية ، فهناك مشاريع في طور الانجاز لابد من استكمالها لتجنب خسائر مالية أكثر ، فباقي الانجاز قدر ب 196.9 مليار دج² (هذا ما يشكل أمام المخططات القادمة) .

لذلك عمدت السلطات إلى إعادة توجيه الاستثمارات حيث خفضت من حجم الاستثمار في المشاريع الضخمة خصوصا في القطاع الصناعة (الصناعة الثقيلة على وجه الخصوص) و متابعة المشاريع التي في طور الانجاز مع توجيه الاستثمارات الجديدة نحو القطاعات التي أهملت أو التي لم يتم .

1 — Sadi Nacer – Eddine ;la privatisation des entreprises publique en Algérie : Objectifs Modalités et Enjeux ;OPU ,Alger ,2005 ,Page .32.

2 – محمد بلقاسم حسن بهلول ة سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء 2 ، دار المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 97.

الفصل الثالث

التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمويلها بالقدر الكافي كتدعيم المنشآت القاعدية كالطرق والسدود و الري ، وكذا قطاعات البناء و الزراعة و الصناعة الخفيفة ، وهذا ما تم محاولة تجسيده في المخطط الأول و الجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات خلال المخططين الخماسيين الأول و الثاني .

الجدول رقم (07) : استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) و المخطط الخماسي

الثاني (1985 – 1989) بالأسعار الجارية .

القطاع	الفلاحة و الري	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	القطاع شبه منتج	قطاع الهياكل الأساسية	مجموع الاستثمارات
المخطط الخماسي الأول	47.10	155.46	20.00	35.40	143.64	400.60
المخطط الخماسي الثاني	79.00	174.2	19.00 ال	40.65	237.15	550.00

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول ة سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 79 و ص 223 .

كما هو موضح في الجدول أعلاه ، لقد تمت تغطية هذا المخطط بغلاف مالي قدر ب 400.60 مليار دج ، تخصيص حوالي 38% من إجمالي الاستثمارات لقطاع الصناعة بعدما كانت هذه النسبة تتجاوز عتبة 50% في المخططات السابقة كما أن الاستثمارات في قطاع المحروقات قد انخفضت بدورها ، حيث خصص لها 63 مليار دج من مجموعة 155.46 المخصصة للصناعة .

فمن بين الأهداف التي جاء بها المخطط هو دعم التكامل الاقتصادي وتدارك تأخر بعض القطاعات ، العمل على تخفيض المديونية و التحكم في التوازنات بالإضافة إلى تحقيق اللامركزية وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية .

أما المخطط الخماسي الثاني فلقد خصص له غلاف مالي قدر ب 550 مليار دج ، اعتمد في وضع الأولويات الاستثمارية على حالة الاقتصاد الوطني محاولا بذلك التحكم في التوازنات الداخلية المتمثلة في التوازن بين العرض و الطلب التكامل بين القطاعات و التوازن بين الأقاليم ، وحالة الاقتصاد الدولي محاولا التحكم في التوازنات الخارجية المتمثلة في انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، ومن هنا

كانت أهم توجهات المخطط هي المحافظة على وتيرة الإنتاج ، تلبية حاجيات السكان المتزايدة وكذلك التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات وتطوير القطاع الفلاحي .

من الأهداف الرئيسة للمخطط الخماسي الثاني خلق مناصب شغل بمعدل 4.6 % سنويا ، تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام قدره 6.6 %¹ ، استثمار 550 مليار هو الغلاف المالي لهذه الفترة بمتوسط سنوي 110 مليار دج .

توسط المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني وقوع الجزائر في مأزق مالي خارجي انطلقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملية تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات) ومن سنة 1986 يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة حقيقية ، حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتمويل من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات ، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل ، على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25% إلى 14% في سنة 1978 في ظل نمو ديموغرافي كبير ولكن هذا ليس ناتجا عن هيكل إنتاجي تنافسي² .

الشيء الذي دفع بالجزائر إلى قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق ، هذه القطيعة ترجمة انطلقا من 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق في المستقبل .

2 – الجيل الأول من الإصلاحات 1988 :

دخلت الجزائر في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي

2-1 – على المستوى الاقتصادي الكلي :

شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي :

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول ة سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء 2 ، مرجع سابق ذكره ، ص 205 .

أ- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط :

لتسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 02-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 بنظام التخطيط ، وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزية ، ومن ثم فإن التخطيط يسعى للربط بين صنفين من الاستثمارات : الاستثمارات الإستراتيجية و الاستثمارات اللامركزية .

تتسم الاستثمارات الإستراتيجية عادة بغياب المر دودية المالية ، ولذلك فإن الخزينة العامة تتكفل بتمويلها وتتحمل خسائر التسيير ، أما بالنسبة للاستثمارات اللامركزية فإن القانون يوفر للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المرد ودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية ، سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية المتفاوض عنها على أساس تجارية .

فنظام التخطيط المركزي الذي تم تطبيقه في المراحل السابقة اعتبر كعامل معرقل للمؤسسات ولم يسمح لها أن تقوم بدورها على أكمل وجه لذا كان لازما عليها صياغة منظومة وطنية جديدة للتخطيط تسمح بإعطاء هامش أكبر من الحرية للمؤسسات لكي تصبح قادرة على اتخاذ القرارات و الاختيارات بصورة مستقلة عن المركز والتي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها ، فالهدف من إصلاح هذا النظام هو التحول من المركزية المباشر إلى المركزية غير المباشرة بتوسيع فضاء القرار المؤسسة . ففي هذا النظام الجديد للتخطيط تتدخل الدولة بشكل غير مباشر لتوجيه و مراقبة و ضبط تطور الاقتصاد الوطني علاوة على تدخلها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تتطلب وسائل كبيرة وموارد مالية كبيرة وكذا السهر على ضمان التنسيق و الانسجام على مستوى القطاعات ¹ .

ب - وضع تأطير جديد للأسعار:

وذلك من أجل إعادة إعداد آلية الأسعار كأداة ضبط ، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها استعملت كأداة ضبط ، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات ، ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية . أما القانون رقم 89- 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما : الأسعار القانونية الإدارية .

1 - مخناش فتيحة ، النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، مرجع سابق ذكره ، ص 113 .

المواجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي .

و الأسعار الحرة : الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن سياسة حقيقية للأسعار).

ج-مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي :

ونصوص القانون 97-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام ، و الاستغلال الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها ، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى التعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل¹ . وتم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي وليس لأحد الحق في التدخل في تسيير المزارع (المستغلات) تحت طائلة الالتزام بمسؤوليته المدنية والجزائية .

ووضع القانون المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 حقيقة حدا لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي ، في حين أن القانون العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يمنح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي

الزراعية في مقابل وضع قيمتها . كما حدد القانون حرية المعاملات على الأراضي الفلاحية الخاصة ، وألغى سقوف تحديد الملكية الخاصة المؤسسة في 1971 بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية و بالإضافة إلى قرار المتخذ بإنشاء صيغة نهائية لحرية تجارة الخضرة و الفواكه ، قررت الحكومة في إطار الدفعة الأولى إعادة تخصيص أو توجيه المستغلات الفلاحية الوطنية في إطار الثورة الزراعية إلى المالكين السابقين ، تأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) لمواجهة أسعار الفلاحين الخواص .

د- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية :

إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد ، لكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية ، وإعادتها إلى الوضع السابق بالمشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة و التخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية .

¹ - كريم النشاشيبي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

هـ - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة :

وحسب نصوص قانون النقد و القرض المؤرخ في 10/04/1990 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر تمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسستها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني¹.

و- السياسة الجبائية :

من خلال اعتماد تدابير ضريبة استعجاليه في إطار قانون المالية لسنة 1989 في انتظار نتائج أعمال اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي و التي تم تنصيبها في 1988 وتعلق هذه التدابير 2 :

- مراجعة نمط الاستهلاك السائد بالسماح للمؤسسات باللجوء إلى عدة أشكال يتم الاقتصار على النمط الخطي .
- تخفيض معدل الضريبة على الربح الصناعي و التجاري من 55 % إلى 50% مع تكمين المؤسسات من تجميع نتائج وحداتها .
- تمكين المؤسسات من نقل وتحميل الخسائر على السنوات اللاحقة لفترة تمتد من 3 إلى 5 سنوات .

2-2 - على المستوى الاقتصادي الجزئي :

هناك جملة من النقائص و انتقادات كثير بخصوص تسيير المؤسسات العمومية ومدى فعاليتها الآن :

- المخططات السابقة ركزت على تنمية طاقات وقدرات الإنتاج و أعطت أهمية أقل لزيادة الإنتاجية .
- العجز المالي الكبير الذي تعاني منه الكثير من المؤسسات العمومية كان من نتائجه تدخل الدولة وتقديم إعانات الإنتاج وهو ما حمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة .
- جهاز إنتاجي يشتغل ببطء و بيروقراطية ، قصور كبير و تدخل واسع للوزارات الوصية ، منه فالمؤسسات غير مستقلة و لا مركزية المؤسسات غير كافية .
- معدل استثمار الطاقات الإنتاجية ضعيف في الصناعات الثقيلة و أحيانا أقل من 50% .
- إنتاج مصحوب بتكاليف عالية بسبب قصور التنظيم وعوامل أخرى خارجية منها صعوبات في التمويل بقطع الغيار و السلع الوسيطة وتنسق غير كاف ما بين القطاعات المختلفة .

¹ - المادة 183 من قانون النقد و القرض ، الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 .

² - عبد المجيد قدي ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر : محاولة تقييمية ، مقال منشور في المجلة .

- تفتقد المؤسسات إلى عمالة مؤهلة وتضخم في عدد العمال .
 - غياب التحفيزات بخصوص إنتاج فعال وغياب العقوبات الاقتصادية العمومية للمؤسسات و المالية للمستخدمين وغياب المنافسة الداخلية ما بين الوحدات الإنتاجية .
- فمسار الإصلاحات الذي تم على مستوى المؤسسة الاقتصادية العمومية كان يركز على فرضية استقلالية التسيير تمكن المؤسسات من التحرر من العراقيل الإدارية و السياسية .
- و من هذا المنطلق جاء قانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة ، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها ، حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها).
- وعليه فقانون استقلالية المؤسسات سعى إلى تحقيق الأهداف التالية¹ :
- ترسيخ هوية وشخصية المؤسسة العمومية بحمايتها في أي تدخل .
 - إرجاع للمؤسسة مهمة التكفل المباشر بمهامها وتنظيم علاقاتها الاقتصادية و اختيار شركائها ومسؤوليتها في السوق وتسيير مواردها البشرية .

3 – فشل الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية :

إن النتائج المتحصل عليها تسهل عملية تقييم الإصلاحات الذاتية التي شرعت السلطات في تنفيذها خلال فترة الثمانينات حيث نلاحظ من خلال الأرقام و المؤشرات التي سوف ترد لاحقا مدى فشل التجربة و تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي ، فتدهور الحسابات الخارجية و تآكل الإحتياطيات الأجنبية و تراجع معدلات الإدخار ، وبطء النمو ، و تصاعد التضخم كلها أدلة تحكم على أن التنمية الإقتصادية في الجزائر لم تتقدم كما هو مسطر و مرغوب ، وهذا رغم محاولة تكييف المنظومة التشريعية بما يتلائم و أهداف الإصلاح الإقتصادي الذي لن يتحقق بمجرد اتخاذ القرارات و سن التشريعات ، وعلى العموم فإن هذا التدهور وتردي الأوضاع الإقتصادية يمكن في عدة عوامل نذكر أهمها فيمايلي :

¹ MEKIDECHE MUSTAPHA . L'ALGERIE ENTRE ECONOMIE DE RENTE ET ECONOMIE EMERGENTE , EDITION DAHLEB , 1999 , P36 .

² عبد المجيد قدي ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر : محاولة تقييمية ، مرجع سبق ذكره .

- إن الإصلاحات كانت ذاتية و لم تكن مدعومة ببرنامج مالي من قبل الهيئات الدولية .
- التردد الشديد في الإصلاحات نتيجة الخوف من ردود الفعل الاجتماعية اتجاه التدابير المرتبطة بالوضع الاجتماعي كتجمد الاجور أو تحرير الاسعار أو تقليص حجم العمال في ظل غياب البديل آنذاك كشبكة المساعدة الاجتماعية من جهة ، و خوفا من استغلال المعارضة الناشئة للتدهور المعيشي من جهة أخرى .
- تأثير بعض القطاعات بالتدابير المتخذة ، فتعديل سعر صرف الدينار مثلا أثر بشكل فادح على تكاليف الانتاج كون نسبة الاندماج الداخلي ضعيفة جدا .
- الظروف الخارجية التي لم تكن في صالح الجزائر و التي أثرت بشكل سلبي على اقتصادها الحساس للعوامل الخارجية بارتباطه بسعر برميل النفط في الاسواق العالمية ، و المتمثلة في :
 - ❖ الاختلالات على مستوى القطاعات الاقتصادية تظهر من تسجيلها لمعدلات نمو سلبية في أغلب سنوات الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية سنة 1990 ، فالنتاج المحلي الاجمالي كان معدل نموه سلبيا خلال الفترة المذكورة باستثناء سنتي 1985 و 1989 اللتين سجل فيهما نسبة نمو موجبة قدرت بـ 4.9% و 5.6% على التوالي ، في حين أن نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات متدهورة هي الاخرى كما هو مبين في الجدول التالي :

الفصل الثالث

التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (8) : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (1985-1990)

الوحدة (نسبة مئوية %)

1990	1989	1988	1987	1986	1985	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
- 1.3	4.9	- 1.9	- 0.7	- 0.2	5.6	-الناتج المحلي الاجمالي
- 2.6	1	1.8	- 7.2	- 2	2.8	-الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاعات الفلاحة ، المحروقات ، و الادارة العمومية
- 3.8	2.3	- 4.5	- 3.5	- 3	2.3	-نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
						معدل نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية
- 9.3	18.4	- 8.9	17.3	- 1.9	23.8	الزراعة
0.6	-4.4	-1.4	-0.8	5.2	3.5	الصناعة
4.3	8	-1.9	7.1	1.2	5.7	المحروقات
-1	1.5	- 8.3	- 9.2	0.3	- 0.5	البناء و الاشغال العمومية
-5	3.1	1.4	- 3.5	- 4.6	5.1	الخدمات
3.5	3.4	3.7	4.2	5.5	7.2	الادارة العمومية

المصدر : CNES , Rapport Priliminaire sur les effes économiques et sociaux du programme d'ajustement structural , alger , 1999 , page 9 .

في حين أنه باستثناء قطاع الادارة العمومية الذي سجل معدلات نمو موجبة خلال الفترة المذكورة ، فإن باقي القطاعات سجلت معدلات سلبية في معظم السنوات خصوصا بعد سنة 1986 ، فنجد القطاع الزراعي قد سجل معدلات نمو متضاربة من سنة لأخرى ، فتارة يحقق نتيجة موجبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة لسنوات 1987 ، 1985 ، 1989 وتارة اخرى يسجل معدلات نمو سلبية ، ويرجع سبب ذلك

بالدرجة الاولى للعوامل المناخية ، كما أن تحقيق القطاع لنتائج إيجابية لا يعني بأن القطاع يوجد في حالة جيدة بل كان يوجد في حالة متردية وعاجز على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ، كما تبينه الاحصائيات الخاصة بالواردات من السلع الغذائية من الخارج و التي ارتفعت من 7.261 مليار دج سنة 1986 إلى 9.269 مليار دج سنة 1988 ثم 19.965 مليار دج سنة 1989 .¹

كما سجل قطاعي الصناعة و الاشغال العمومية معدلات نمو سالبة خصوصا خلال الفترة 1987-1989 ، فبالرغم من الاغلفة المالية الضخمة المخصصة للاستثمار في القطاع الصناعي و الاصلاحات التي قامت بها السلطات منذ مطلع الثمانينات لتصحيح وضعية القطاع الصناعي الذي بدأت تظهر عليه علامات الضعف و الاختلال التي تضاعفت خصوصا بعد أزمة 1986 وماتالها من انخفاض في الموارد المالية المتأتية من الصادرات من المحروقات ، وهو ما انعكس سلبا على معدلات الاستثمار في القطاع وكذا قلة تمويله من سلع التجهيز و مدخلات الانتاج اللازمة لنشاطه والذي يكون مصدره (التمويل) الشبه كامل من الخارج ، بسبب سياسة التقليل من الواردات (التقشف) التي اعتمدها بعد الازمة البترولية حيث انخفضت الواردات الجزائرية الخاصة بتمويل القطاع من 33.656 مليار دج سنة 1984 إلى 21.361 مليار دج سنة 1987 .²

إن الاجراءات المرتبطة بالاصلاحات في البلدان النامية أدت في أغلب الاحيان إلى تهميش التخطيط كما أن فشل السوق في تحقيق مهمته في اخراجها من أوضاعها الاقتصادية المتردية ، احتمال قائم وله نظرية مستقرة دعائمها ، فليس هناك سوق كامل ، كما أن قصور المنافسة و سيادة المنافسة و سيادة الاحتكار و حماية البيئة وتوزيع الدخل ، تعتبر ظواهر حقيقية قد تدفع إلى فشل السوق ، حيث تؤدي هذه الظواهر الى تشويه العرض و الطلب ، غير أن الاحتمالات الواقعة لفشل السوق لا ينبغي أن تدفع إلى الاستنتاج باستبعاده ، وعليه فانه من المهم إدراك أن التحول إلى إقتصاد السوق لا ينبغي الحاجة إلى التخطيط كأداة مساعدة ، وهذا ما يعني إثبات الفرضية الثانية .

المبحث الثاني : الاستراتيجية الجزائرية للإنتقال إلى اقتصاد السوق .

لقد شكلت بداية السبعينات تحول في سياسة صندوق النقد الدولي في تصميم البرامج و آثارها على المتغيرات الاساسية في الاقتصاد باستخدام النماذج الاقتصادية ، بحيث اتجه الصندوق في بداية هذه الفترة نحو تحقيق الاستقرار في الاوضاع التي بدت مضطربة ذلك الحين ، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة و ارتفاع معدلات التضخم .

¹ Office National des Statistiques , Rétrospectives Statistiques 1970-2002 , Alger , 2005 , p 167-168 .

² Ibid , page 167 .

أولاً – مفهوم ومحتوى الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي :

1 – الاستقرار الاقتصادي :

يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي إلى استعادة النمو الاقتصادي ، و التحكم في البطالة و التضخم ، و تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية ، و يتضمن هذا البرنامج الشروط التالية:¹

- تسريع عملية تحرير الأسعار و توسيعها للمواد القاعدية (الأدوية ، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات : الفرينة ، السميد ، الحليب .

- تخفيض سعر صرف الدينار في 1994 بنسبة 40.17 % (36 دينار مقابل واحد دولار) في انتظار الوصول إلى التحويل الكامل للدينار .

- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج ، و هذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف ، تجميد الاجور ، ضغط التحويلات الاجتماعية و الاعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي) .

- تحرير التجارة الخارجية .

2 – التعديل الهيكلي :

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات ، تخفيض التضخم إلى 10.3 % ، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 مقابل 2.8 % خلال 1994-1995 ، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات ، وضع إطار تشريعي للخصوصية.²

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار ، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكتملة للتأثير على العرض و بعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط .

ثانياً – الإصلاحات الاقتصادية :

لقد بينت الدراسة سابقاً أن الإصلاحات الاقتصادية أحياناً تتم دون اتفاق مع أي هيئة دولية ، حيث تلجأ الدولة إلى اتخاذ إجراءات و تدابير و استعمال أدوات معينة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على الذات دون إبرام أي اتفاقيات أو كتمهيد لها ، و هكذا فإن الإجراءات و الأدوات العملية

¹ — عيسى بن ناصر ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التكيف و التعديل الهيكلي في الجزائر ، مجلة العلوم الاجتماعي و الإنسانية ، العدد 7 ديسمبر ، 2002 ، ص 125 .

² حاكبي بوحفص ، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 32 ، ناير 2007 .

للإصلاحات الذاتية في الجزائر يمكن تناولها من عدة جوانب و التي تعتبر في اعتقادنا كتمهيد للإصلاحات الواسعة النطاق و المدعومة من طرف الصندوق و البنك الدوليين .

بعد فشل المحاولات الأولى للجزائر في عملية التكيف الهيكلي في القضاء على الاختلالات ووضع الاقتصاد على المسار النمو القابل للاستمرار ، وعليه لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية لتدعيمها في إصلاح الوضع الاقتصادي القائم .

1- اللجوء إلى وصفا صندوق النقد الدولي :

وفي هذا الإطار يلاحظ أن التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات المدعومة مرت بالمرحل التالية :

1-1 - برامج الاستقرار الاقتصادي :

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها ، مما جعلها تلجأ إلى الصندوق النقد الدولي وذلك من خلال عقد اتفاقية كشرط مسبق لأي تفاوض ، ونشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد و البنك الدوليين من جهة أخرى وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ورفع كفاءة الاقتصاد الجزائري ، ومن أهم هذه البرامج هي :

أ - برنامج التثبيت الاقتصادي 1989/05/31 إلى 1990/05/30 :¹

لجأت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 31 ماي 1989 وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS في إطار اتفاق STAND BY وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990 ، انخفاض مدا خيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية ، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي ، الذي قدر ب: 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالي . لقد سمح هذا الاتفاق بتحسي الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 ، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19 % سنة 1988 ، كما أن الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9 % سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8 هذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة .

¹ - قدي عبد المجيد ، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري 88-95 ، أطروحة دكتوراه ، معهد العلوم الاقتصادية غير منشورة ، 1995 ، ص 259 .

ب- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991/06/30 إلى 1992/03/31 :

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية و المالية من خلال تطبيق الاتفاق الأول ، اتجهت الجزائر من جديد إلى الصندوق النقد الدولي لإنقاذها من الأزمة و الاستعانة بوصفته وهذا بإبرام اتفاق ثاني معه في جوان 1991 (STAND BY2).

والذي يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا بمقدار 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربعة دفعات وأبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه الجزائر على القرض بقيمة 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. ويتم الاتفاق الثاني تحت الشروط التالية :

- ❖ تحرير التجارة الداخلية .
- ❖ إصلاح طريقة تسيير المالي المطبقة واستقلاليتها عن الخزينة تدريجيا .
- ❖ تخفيض قيمة العملة الوطنية وإخضاعها للسوق الحرة .
- ❖ تحرير الأسعار بصورة كبيرة .
- ❖ إصلاح النظام الضريبي و الجمركي .
- ❖ التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة .
- ❖ التقليل من تدخل الدولة .

ولتحقيق الشروط السابقة اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات كما بينت الدراسة سابقا ، منها :

- 1 – إصدار مرسوم في فيفري 1991 لتسهيل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار في أفريل من نفس السنة .
- 2 – إصدار قانون النقد و القرض في أفريل 1990 من أجل استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدةإلخ .
- 3 – البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة و الذي مس الكثير من السلع .

ج - برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث أبريل 1994 إلى مارس 1995 :

يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي (STAND BY3) الذي يمتد من أبريل 1994 إلى مارس 1995 إلى استعادة النمو الاقتصادي ، و التحكم في البطالة و التضخم ، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية ، ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية :

- تسريع عملية تحرير الأسعار و توسيعها للمواد القاعدية (الأدوية ، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات : الفرينة ، السميد ، الحليب .
- تخفيض سعر صرف الدينار في أبريل 1994 بنسبة 40.17 % (36 دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار .
- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام فترة البرنامج ، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف ، تجميد الأجور ، ضغط التحويلات الاجتماعية و الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي).
- تحرير التجارة الخارجية .

1- 2 - برنامج التعديل الهيكلي 31 مارس 1995 إلى أبريل 1998 :

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 31 مارس 1995 إلى أبريل 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات ، تخفيض التضخم إلى 10.3 % تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 مقابل 2.8 % خلال 1994-1995 ، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات ، وضع إطار تشريعي للخصوصية¹ .

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار ، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملية للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط .

¹ - حاكمي بوحفص ، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره .

الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات .
- تحرير أسعار الفائدة و منح استقلالية أكثر البنوك التجارية في تقديم القروض .
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي ، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في الوظيف ، العمومي ، التخلي عن تطهير المالي للمؤسسات العمومية) ، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي .
- التحكم في التضخم في مستوى مقبول .

الإجراءات ذات طابع الهيكلي :

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي :

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين (الأمر 22/95) .
- العمل على تنوع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير ، و صندوق دعم وترقية الصادرات) .
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخصخصة و الحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات .
- إصلاح النظام المالي و المصرفي ، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخصخصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة ..

ثالثا – تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية :

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988 ، ولكنها لم تكن متسارعة محققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر برنامج الاستقرار ، ثم برنامج التعديل الهيكلي (94- 98) ، ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين ، جانب المعطيات الكلية للاقتصاد الجزائري وجانب اجتماعي .

1- على المستوى الاقتصادي :

قبل أن نقدم تقسيما لفترة الإصلاحات الاقتصادية (94- 98) من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية و الخارجية لم تعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل ، وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط ، و التحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الأخرى .

وعليه يمكن أن نقيم برنامج التعديل الهيكلي لفترة(94-98) من خلال المظاهر التي تمس عدة جوانب اقتصادية كلية .

بفضل عمليات إعادة جدولة البحث انتقلت سنة خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 486% في سنة 1994 إلى 42.5 % في سنة 1995 ، 29.2 % سنة 1996 ، ثم ارتفعت قليلا إلى 39.5% سنة 1999 ، وارتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1995 ، ثم انخفض إلى 28.3 مليار دولار سنة 1999 ، وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار و التخفيف من الضغوط المالية الخارجية ، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 سنوات إلى 07 سنوات ، والجدول التالي يوضح تطور اللجوء إلى الدين الخارجي :

جدول رقم (09) : تطور اللجوء إلى الديون الخارجية . الوحدة مليار دولار أمريكي .

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
28.14	30.261	31.060	33.194	31.317	28.850	25.024	25.886	26.636	26.588	دين متوسط وطويل أجل
0.175	0.212	0.162	0.421	0.256	0.636	0.700	0.792	1.239	1.791	دين قصير أجل
28.315	30.473	31.222	33.615	31.573	29.486	25.724	26.678	27.875	28.379	مجموع

Source : Media Bank N° 35 mai 98 p6 +Revue conjonchve N° 68 Algérie Juillet 2000 p.09.

اللجوء إلى الدين المتوسط و الطويل الأجل ارتفع من 1993 إلى 1996 ، وانخفض في سنة 1997 بسبب إعادة الجدولة ، وكذلك في سنة 1997 اللجوء على القرض المتوسط و الطويل انخفض ب مليار دولار قد سجلت في 1996 ، 1.913 مليار دولار ، بينما هناك زيادة ب 2.170 الدين قصير الأجل 1996 لينخفض بأقل نسبة في اللجوء الإجمالي للدين في نهاية 1997 .

كما تطورت المؤشرات الرئيسة للمديونية الخارجية للجزائر حسب الجدول التالي :

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	بيان
6.43	73.5	76.1	69.9	52.1	62.8	65.3	47.9	اللجوء إلى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2.12	2.43	2.85	3.07	2.34	2.20	2.16	2.11	نسبة اللجوء إلى الدين /إيرادات الصادرات (الأساس والقواعد)
39.8	50.2	85.5	93.4	82.2	76.5	73.9	66.4	نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات (الأساس و الفوائد) قبل إعادة الجدولة
30.3	30.9	38.8	47.1					بعد إعادة الجدولة

Source : Media Bank N° 35 mai 98 p6

- وبرز أثر آخر هو انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا عائد إلى ارتفاع حصيلة النفط ، أما انخفاض الواردات سببه انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائدات وزيادة الصادرات أدت إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري .
- انخفاض نسبة التضخم إلى 6% سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1994 ، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2% سنتي 2000 و 1999 .
- زيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997 ، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد .

- الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2% سنة 1993 ، قد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر ب 4 % سنتي 1995 و 1996 وأكثر من 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000¹.

2- على المستوى الاجتماعي :

إن برامج التعديل الهيكلي حتى وإن حققت بعض التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الاجتماعية على الفئات الاجتماعية ثقيلة و التي نوجزها باختصار فيما يلي :

1- ارتفاع عدد البطالين : بشكل كبير وهذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية و الخدمية و الجدول التالي يوضح عدد البطالين خلال السنوات 1996-1999 .

جدول رقم (11) : القوة العاملة و القوة المشغلة (1996 - 2000) بالآلاف

البيان	1996	1997	1998	1999	2000
السكان	28380	28800	29300	29700	-
القوة العاملة	7811	8072	8300	8592	-
مجموع مناصب العمل	5625	5815	5976	6015	-
عدد البطالين	2186	2257	2324	2577	-
نسبة البطالة	28	28	28	30	33

Source :Revue conjonchve N° 68 Algérie Juillet 2000 p11 .

من خلال الجدول السابق المبين أعلاه أن نسبة البطالة قد تزايدت ولم تستطع الإصلاحات الاقتصادية أن تقضي عليها ، وهذا يعود إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة ، وإجراء تسريح العمال .

2- ارتفاع تكاليف المعيشة : وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية وهذا يعود إلى الإجراءات التي أدت إلى ذلك منها :

❖ تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع و الخدمات الأساسية وهذا ما أثقل كاهل محدودي الدخل ، فالأرقام التي يقدمها بنك الجزائر و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تشير إلى ارتفاع الأسعار .

¹ - عيسى مراقة ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر ، أطروحة دو دكتوراه ، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باننة 2006-2007 ص 145 .

فبقوة فبالمقارنة مع سنة 1989 فقد تضاعفت أسعار مختلف السلع أكثر من خمس مرات تحديدا بنسبة 5.58 فقد انتقلت النسبة من 0.77 في سنة 2000 إلى 25.53 في سنة 2001 ولقد ارتفع سعر الكيلو غرام من لحم الغنم 116.80 دج في سنة 1989 إلى 512.50 دج في سنة 2001 وهو ما يمثل ارتفاع بنسبة 338.80 % ، أما لحم البقر فقد ارتفع بنسبة 340% في حين ارتفع سعر لحم الدجاج بنسبة 430.10% بنفس النسبة سجلها سعر البطاطا الحمراء بين سنتي 1989 و جوان 2002 إذا انتقل من 14.50 دج إلى 33.20 دج للكيلو غرام مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 442 %.

3- في الجانب الصحي : انعكست إصلاحات التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي فيما يلي :

نسبة كبيرة من العائلات أصبحت عرضة للأمراض التي افتقدت لفترة طويلة ولكنها رجعت من جديد بسبب نقص العناية و النظافة التي تتطلب نفقات كبيرة وخاصة تكاليف الدواء و العلاج .

المبحث الثالث : إستراتيجية النمو المحلية وتقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على التنمية الاقتصادية (2001 – 2009) .

أولا : إستراتيجية النمو المحلية :

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم ، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 .

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 على المدى القصير و المتوسط يهدف إلى : مكافحة الفقر أولا ، وخلق مناصب الشغل ثانيا ، وضمان التوازن الجهوي و إحياء الفضاء الإقليمي ثالثا ، هذا البرنامج يمتد على ثلاث سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دينار .يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على :

- رفع الطلب الداخلي و إعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي .
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة و الشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي ، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية .
- وإعادة الاعتبار للمشغلات القاعدية ، وتقوية الخدمات العمومية ، وتحسين الظروف المعيشية و تنمية

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم (12) : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2004-2001)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
دعم مسار الإنتاج : الفلاحة و الصيد	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210.5	41.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: جمال عمورة ، دراسة تحليلية و تقييمية لإتفاقية الشركة العربية الأورومتوسطية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير 2005 - 2006 ، جامعة الجزائر ، ص 333 .

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي ، حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21.7 % ، ثم دعم مسار الإنتاج و دعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج أي بنسبة 12.4 % و 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج .

2 – البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005 – 2009 :

خلال الفترة 2005 – 2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا برنامجي " الجنوب " و " الهضاب العليا " بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها ، و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية ،

¹ – بيان اجتماع مجلس الوزراء ، المنعقد في 25 أبريل 2001 .

الفصل الثالث

التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية في الجزائر

و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالإحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين ، وكذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها¹.

و يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSC البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث (البرنامج التكميلي لدعم النمو ، برنامج الجنوب ، برنامج الهضاب العليا) ، خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج ، موزعة كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم (13) : البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي للفترة (2005 – 2009)

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	50	1.2
المجموع البرنامج الخماسي 2009 - 2005	4202.7	100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009 ، أبريل 2005 .

<http://www.premier>

ministre . gov . dz/arabe/media/PDF/TexteReFERENCE/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85 ٪ منه :

- تحسين الظروف المعيشية للسكان ، خاصة في مجالات : السكنات ، الجامعة ، التربية الوطنية ، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى .

- تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل ، قطاع الأشغال العمومية ، قطاع الماء ، قطاع تهيئة الإقليم) .

والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الإقتصادية (الفلاحة و التنمية الريفية على نطاق واسع) ، و تطوير الخدمات العمومية و تحديثها ، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال .

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكومة ، الجزائر ، نوفمبر 2008 ، ص 138 .

3- برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 :

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت أول ما إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة و تواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004 – 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب ، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز .

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات :

21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما :¹

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .

* و إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار) .

يخصص برنامج 2010 – 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال : تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي و المتوسط و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية .

كما تضاف قطاعات الشبيبة و الرياضة و الثقافة و الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني و المجاهدين إلى هذه الدينامكية الجديدة التي تأتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي و الاجتماعي المباشر فيه منذ عقد .

و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص : في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ ، في قطاع النقل بتحديث و مد شبكة السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري ، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات ، تهيئة الإقليم و البيئة ، تحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل .

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء ، المنعقد في 24 ماي 2010 ..

الفصل الثالث

التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية في الجزائر

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال ، دعم التنمية الفلاحية و الريفية ، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ، و الدعم العمومي للتأهيل و تيسير القروض البنكية ، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتر وكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية .

تشجيع إنشاء مناصب الشغل ، مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ، و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية .

ثانيا - تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على التنمية الاقتصادية :

انطلاقا من المنظور الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر ، و على هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2009) على التنمية الاقتصادية ، و الجدول أدناه يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2009) كما يلي :

الجدول رقم (14) : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2009) (الوحدة : %)

السنوات المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	2.3

المصدر :

- 2004 . 7.30 – World Bank ; opcit ; page : 24/

-Banque d algérie ; Rapport annuel de la banque d algérie 2008 ; page 190 ; www . Bank of algeria . dz/ rapport . htm . /2005 – 2008

ONS ; Algérie en quelques chiffres , résultats 2007 – 2009 , N 40 , Edition 2009 – 2010 .

نلاحظ تطور معدل الاقتصادي كما يلي :

- معدل النمو للفترة (2001 – 2004) في المتوسط هو 4.85% .
- معدل النمو للفترة (2005 – 2009) في المتوسط 2.98% .
- بعدما كان معدل النمو للفترة (1995 – 2000) في المتوسط 3.3% .
- ومعدلات النمو المسجلة في سنتي 2010 – 2011 ستكون "3.9% - 4.3%"¹ على التوالي .

فالملاحظ من الجدول أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003 (6.9%) و الذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن ، لكن في نفس الوقت يندرج هذا النمو في حدود توقعات الحكومة عند تقديمها للبرنامج . إلا أن هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يصمد طويلا ، لأنه شهد تراجع حاد سنة 2006 ليبلغ 2.0% ، وعاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع جدا، ليبلغ 3.1% ، 2.4% ، 2.3% في السنوات 2006، 2007 ، 2008 على التوالي .

في حين معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001 ، 2004 ، ليعاود الانتعاش بالخصوص سنة 2009 ليبلغ 10.5% .

أما فيما يخص النتائج المحققة في كل من إجمالي الصادرات و الواردات بالإضافة إلى معدلات البطالة ، فيمكن تلخيصها في الجدول التالي .

الفصل الثالث

التوجه نحو اقتصاد السوق و التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (15) : تطور إجمالي الصادرات والواردات ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة

(الوحدة : مليار دج ، %)

(2009-2001)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2829.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.9	274.6	381.1	565.7	694.5
إجمالي الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1850.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع أخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	188.1	219	222.8
معدل البطالة	27.30	25.7	17.65	17.63	15.26	12.3	/	11.3	10.2

ONS ; L'Algérie en quelque chiffres ; opiet.

المصدر:

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2001 – 2009) في تخفيض معدل البطالة ، حيث نجد أنه انخفض من 27.30% سنة 2001 ويواصل الانخفاض سنة بعد أخرى حتى يصل إلى 10.2% سنة 2009 فقد سجلت أهم نسبة نمو للعمال خلال هذه الفترة في قطاع البناء و الأشغال العمومية والتي قدرت ب 8.4% كمتوسط معدل نمو ، وذلك يرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط التي ولدتها هاته البرامج من خلال المخصصات المالية الضخمة .

إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدره 5.4% في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة نتيجة تضرره من الظروف المناخية ، رفقة قطاع الصناعة الذي يعكس من خلال تذبذب معدلات نمو العمالة فيه على سوء وضعيته وضعف أدائه ، وعدم استفادته من الفرص المتاحة في السوق المحلية .

لكن الأثر الإيجابي على حجم العمالة وانخفاض معدلات البطالة ، لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي إذا أن الزيادة في حجم العمالة وما تولد عن ذلك من زيادة في الطلب الكلي ، لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي ، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج ، وذلك يبرز بصورة واضحة من خلال قيمة الواردات كما يوضحه الجدول أعلاه ، التي عرفت تزايد كبير على طول

الفترة 2001-2009 ، حيث نلاحظ أنها ارتفعت من 930.7 مليار دج (85.4% منها سلع) سنة 2001 إلى 1820.4 مليار دج (85.30% منها سلع)، لتصل قيمة الواردات 3583.8 مليار دج (80.62% منها سلع) والتي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي الأسر و المؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية هذا الطلب المتزايد .

أما عن الصادرات فالتغير فيها طفيف ، حيث نلاحظ أن إجمالي الصادرات انتقل من 1550.9 مليار دج (92.14% منها محروقات) سنة 2001 ، إلى ما قيمته 3569.6 مليار دج (93.98% منها محروقات) إلى ما قيمته 5298 مليار دج (93.80% منها المحروقات) ثم نلاحظ أنها انخفضت سنة 2009 لتبلغ 3524.4 مليار دج (92.87% منها محروقات). كل هذا يترجم ضعف الجهاز الإنتاجي ، بالإضافة إلى محدودية البلد في قدرته على تنويع المخرجات و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يجعل نمو الاقتصاد الجزائري وتطوره مرهون بوضعية الأسواق العالمية للبترول .

من خلال عرضنا للنموذج التنموي الجزائري ومبررات اختيار ، أولويات وأهداف التنمية عن طريق التخطيط المركزي ، وذلك بتنفيذ العملية التنموية من خلال المخططات التنموية الإصلاحات الاقتصادية ، سمح باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لكن بالمقابل لم يتمكن من تحقيق النمو المنشود بسبب ضعف الإصلاحات المؤسسية ، وأدى إلى زيادة البطالة و الفقر وتدهور الوضع الاجتماعي وهو ما أكد على ضرورة وجود نظام حماية اجتماعية فعال .

وإستراتيجية النمو المحلية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، برنامج التنمية الخماسي ، ساعدت على تحسين مستوى المعيشية وتخصيص مبالغ هامة للتنمية البشرية وتحديث البنية التحتية ، لعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو ، نستنتج أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة ، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد مكونات الرئيسية للنتائج المحلي الخام / وأن النمو خارج المحروقات ، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا ، بقي هشاً ، باعتباره منشطاً إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية .

الخاتمة :

إن قضايا التنمية الاقتصادية مازالت رائجة في المحافل الدولية ويهتم بها مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة و المتخلفة ، شغلت بال الكثير من المفكرين على التعرف على أسرار التنمية وأساليب تحقيقها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي واستمرارها من خلال إنتاج إستراتيجية ملائمة تخدم البلاد من اجل تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها و الظروف الداعمة لها وكذلك الحكومات في تحقيقها واستدامتها .

فمع بداية السبعينات من القرن الماضي بدأ تخطيط التنمية خاصة ، يواجه أزمة واضحة حيث لم يظهر أثر التخطيط على المسار الفعلي للأحداث ، على الرغم من المبالغ الطائلة التي أنفقت و الجهود التي بذلت في إعداد الخطط ، واستمرت أزمة التخطيط قائمة مع تفاقم أزمة التنمية وتحول العديد من الاقتصاديات المتخلفة تحت ضغط الأزمة إلى سياسات الانفتاح و التحرر الاقتصادي ، وقد تعزز هذا الاتجاه بالتدهور ثم الانهيار الذي لحق بالاتحاد السوفياتي و دول شرق أوروبا وعلى الرغم من سير البلدان النامية في اتجاه اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي تدريجيا إلا أنه لا يمكنها الاستغناء عن دور الدولة هنا ، وبعد سنة 1965 كان انتقال الجزائر من مرحلة الانتظار الى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد وذلك بتبني النظام الاشتراكي كخيار أساسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية وبدأت تبحث عن استقلال صناعي حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي و أهملت القطاع الزراعي .تعد فشل جهود التنمية المبنية على التخطيط المركزي في بلوغ أهدافها ، لا ترجع المسؤولية على عاتق التخطيط لوحده و إنما يرجع إلى عدم ملائمة نمط و أسلوب التخطيط الذي تم إتباعه وسوء الأدوات التي استعملت في تحديد الأهداف و تنفيذ الخطط .وبعد تقييم عملية التجربة الأولى للتنمية نهاية السبعينات ، أسفرت عن أوجه عجز وقصور مختلفة في أداء الاقتصاد الوطني و الاختلالات التي كان يعرفها القطاع العام الاقتصادي و المالي و الاختلال الخارجي ، فكانت التجربة مكلفة وولدت الرشوة و اللامساوات، وكانت البوادر الأولى للجيل الأول من الإصلاحات الذاتية و التراجع التدريجي عن اقتصاد الأوامر .

فعلى إثر الأزمة البترولية لسنة 1986 فإن الاقتصاد الجزائري أضحى أمام عجز مستمر في الميزانية العامة مصحوبا بعجز في ميزان المدفوعات وتزايد مفرط في الديون الخارجية فنتج عنها اختلالات داخلية و خارجية ، تأثير العوامل الخارجية في تسيير الاقتصاد الجزائري واكتشفت السلطات الجزائرية خطر الاعتماد على المحروقات في تغطية عجز القطاعات الإنتاجية الأخرى فخاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بداية سنة 1988 ، من خلال مراجعة الإطار التشريعي و القانوني المتعلق بالقطاع العام و الخاص ، فبدأت رغبة في التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحر و هو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني بحيث أن الإصلاحات الذاتية المتعمدة لم تحقق النتائج المرجوة ، بسبب عدم الاستقرار السياسي ، بالإضافة إلى نقص الإرادة السياسية و التردد بين تيار مؤيد للانفتاح الاقتصادي و آخر معارض ، ونقول بأن هذه الإصلاحات كانت بطيئة وتفتقد إلى بيئة شاملة للإصلاح على مستوى الاقتصاد ، وهذا ما قاد الجزائر للاقتراب من المؤسسات المالية الدولية بداية من سنة 1989 بسبب تزايد اختلالات الاقتصاد فشرعت بتنفيذ برنامجين للاستقرار الاقتصادي ، لم تتمكن من تصحيح الاختلالات لان هذه البرامج لم تحظى بإجماع واسع ، فظل

الاختلال الداخلي و الخارجي صفة مميزة إلى غاية بداية 1994 ، أين قاربت الجزائر وضعية العجز عن دفع التزاماتها الخارجية ومعه الأوضاع السياسية ، بدأ يتضح بأن هذه الاختلالات ذات طبيعة هيكلية وليست ظرفية ، ومن أجل التغلب عليها يقتضي إجراء إصلاحات هيكلية وهو ما تم من خلال اختيار سياسات التعديل الهيكلي . إن نتائج الدراسة المتعلقة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق التنمية في آجال المحددة و يرجع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية بيد أن برنامج الإنعاش الاقتصادي تمكن من إضافة تحقيق معدلات نمو مقبولة .

ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001 – 2009 في عودة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج ، ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على التنمية الاقتصادية تعتبر محدودة وحتى تتمكن الجزائر من تنمية اقتصادها فإن الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية :

- التعجيل بالإصلاحات الهيكلية (بناء القدرات وتحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية)
- تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي .
- دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني و العالمي .

إذن على الجزائر أن تضع نموذجا الخاص للتنمية بعيدا عن الاملاءات من الخارج ، والتطبيق الأعمى للنماذج المستوردة .

ومن خلال ما سبق وبعد عرضنا للدراسة تم التوصل إلى نتائج مع تقديم لبعض التوصيات التي تعتبر مفيدة وأساسية من أجل تنمية الاقتصاد الوطني .

النتائج :

- عدم إمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول في الآجال المحددة يرجع الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية .
- وجود تباين واضح بين النظريات الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بتفسير النماذج لظاهرة التنمية .
- عان الاقتصاد الجزائري من اختلالات داخلية وخارجية انعكس بشكل واضح على تحقيق التنمية .
- لا يمكن الاستغناء كليا عن دور الدولة في سير البلدان النامية في اتجاه اقتصاد السوق .
- اتجاه معظم اقتصاديات التخطيط وتكاليفه العالية خلق تبعية مالية وتكنولوجية وخارجية وإهمال القطاع الزراعي .
- ظهور الظروف الموضوعية لإتباع سياسة نمووية سريعة وذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد والصلب و الطاقة و ثمين قطاع المحروقات .
- نقص الإرادة السياسية بين تيار مؤيد للانفتاح وآخر محافظ بالتسيير العمومي للاقتصاد .

اختبار الفرضيات :

_ إن محاولة تحقيق التنمية عبر الانتقال من أسلوب التخطيط الاقتصادي إلى اقتصاد السوق لم يتحقق كلياً في ظل وجود مجموعة من العراقيل على رأسها عدم انضمام الجزائر إلى OMC حال دون تحقيق الغايات المسطرة في ظل فشل السياسات المنتهجة و منه الفرضية الأولى غير صحيحة .

_ إن تحقيق التنمية في مختلف المجالات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية) تركز على مجموعة من الشروط ، واقتصاد السوق واحد منها ، أي أن دفع عجلة النمو تحتاج إلى معايير أخرى يجب توفرها كوجود بنية قاعدية متينة ، إضافة إلى أموال ضخمة و إطارات مؤهلة ، ومنه الفرضية الثانية صحيحة .

التوصيات :

- ضرورة الاستقلال الكلي المتواصل في البلدان العربية .
- لا يمكن الاستغناء كلياً عن دور الدولة في سير البلدان النامية في اتجاه اقتصاد السوق .
- العمل على استمرار تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية من أجل القضاء على الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري .
- العمل على وضع إستراتيجية لتنمية كثيفة ورفع مستوى كل معدل النمو و التشغيل .
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي بصفة خاصة حيث أنه يعتبر من أكبر القطاعات استيعاباً للعمالة مع إعطاء أولوية لمشروعات البنى الأساسية في الأراضي الزراعية .
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول تلك التي تتزامن مع تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية .
- ضرورة توفير الإرادة السياسية في تنفيذ برامج الإصلاح لأنها العامل الحاسم في تنفيذه .
- ضرورة توفير المناخ المناسب لتدفقات رؤوس الأموال ومعالجة موضوع عدم المساواة في توزيع الدخل
- تسريع وتائر التنمية الاقتصادية و توسيع دائرة انتشارها .
- اعتماد الجزائر على مصدر واحد لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية سيعرض الدول إلى هزات التي يتعرض لها قطاع النفط ، من هنا لابد لعملية الإصلاح و التكييف الهيكلي أن تضع في الحسبان من خلال أحداث تغيرات هيكلية .
- ضرورة العمل على تحسين الاقتصاد الوطني من خلال تدارك النقائص في التشريعات و القوانين المنظمة له .

المراجع باللغة العربية :

أ - الكتب :

- إبراهيم الأخرس ، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الإقتداء ؟ إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2003 .
- أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، التخطيط ، و التنمية الاقتصادية ، دار الميسرة النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2001 .
- إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة ، الجزائر .
- إسماعيل محمى بن قانة ، اقتصاد التنمية الاقتصادية ، نظريات ونماذج و استراتيجيات ، دار أسامة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2012 .
- العقاد ، مدحت محمد ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت (لبنان) ، 1980 .
- أندرو شوتو ، علم اقتصاد السوق ، ترجمة : نادر إدريس التل ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2009 .
- إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية ، 2007 .
- تشار لزولف ، جونير ، الأسواق أم الحكومات : اختيار بين بدائل غير مثالية ، ترجمة : علي حسين حجاج ، دار البشير ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 1996 .
- جمال رضا حلاوة ، علي صالح ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق ، عمان ، 2009 .
- جمال لعمارة ، اقتصاد المشاركة ، مركز الغلام العربي ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2000 .
- حازم البيلاوي ، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، 2003 .
- زياد رمضان و آخرون ، المفاهيم الإدارية الحديثة ، مركز الكتب الأردني ، الطبعة السادسة ، 2003 .
- سعد طه علام ، التنمية الدولة ، دار طيبة للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمية ، القاهرة ، 2003 .
- سمير أمين و آخرون ، "الاشتراكية واقتصاد السوق ، تجارب : الصين ، فيتنام ، كوبا " ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2003 .
- ضياء مجيد الموسي ، العولمة واقتصاد السوق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 .
- عبد المطلب عبد الحميد ، المظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرون ، دار الجامعة الإسكندرية ، 2008 .
- عثمان محمد غنيم ، التخطيط أسس ومبادئ عامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1999 .

- عبد القادر عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعة الإسكندرية ن الطبعة 2003/2002 .
- عريقات حربي محمد موسى ، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكرمل ، عمان ، 1993 .
- فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي ، دار الحدائث للطباعة و النشر والتوزيع ، لبنان ، 1981 .
- كاظم حبيب ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، دار الفارابي ، الطبعة الأولى ، 1980 .
- مايكل تودار ، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة : محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود عبد الرزاق ، دار الريخ ، المملكة العربية السعودية ، بدون طبعة .
- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .
- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .
- محمد رياض رشيد ، عامر الفيتوري ، مبادئ علم الاقتصاد ، بدون نشر ، 1995 .
- محمد صالح ركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010 .
- محمد صفوت قابل ، الدول النامية و العولمة، دار الجامعة الإسكندرية ، 2004/2003 .
- محمد صفوت قابل ، الدول النامية و العولمة، دار الوفاء للنشر ، 2008 .
- محمد عبد العزيز العجيمة و إيمان عاطف ، التنمية الاقتصادية بين نظرية وتطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
- محمد عبد العزيز العجيمة و إيمان عاطف ، التنمية الاقتصادية بين نظرية وتطبيقية ، دار الجامعة ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، 2010 .
- محمود عبد الفضيل ، العرب و التجربة الآسيوية ، الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2000 .
- مدحت محمد القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2007 .
- مصطفى العبد الله الكفري ، عولمة الاقتصاد و التحول إلى السوق في الدول العربية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2008 .
- لسترتارو ، الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية ، بين أمريكا و اليابان ، ترجمة : احمد فؤاد بليغ ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، 1995 .
- وداد أحمد سيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية ، دار فارس ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2002 .

ب – المذكرات :

- أحمد شريقي ، سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للاقتصاد واقتصاد السوق ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 .
- المشهراوي أحمد حسين أحمد ، تقييم دور المصاريف الإسلامية في التنمية الاقتصادية ، رسالة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2003 .
- عبد المنعم الشحات ، محمد علي ، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادية في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري ، مذكرة الدكتوراه ، جامعة عين الشمس ، 2000 .
- عيسى مرزاق ، القطاع الخص و التنمية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، آلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2006 – 2007 .
- رمزي مراد بن زرقة ، مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص ، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2003 .
- قدي عبد المجيد ، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري 88-95 ، أطروحة دكتوراه ، معهد العلوم الاقتصادية غير منشورة ، 1995 .
- مخناش فتيحة ، النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة عنابة ، 2012 .

ج – التقارير و الندوات :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكومة ، الجزائر ، نوفمبر 2008 .
- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 25 أبريل 2001 .
- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 .
- دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية ، وقائع الندوة المنعقدة في الكويت ، تحرير : سمير المقدسي ، صندوق النقد العربي ، مارس ، 2000 .
- مستقبل التخطيط في الأفكار العربية بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس 1993 ، تحرير : جميل طاهر ، صالح العصفور ، المعهد العربي للتخطيط .
- كريم النشاشبي و آخرون ، تحقيق لاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، دراسة خاصة رقم 165 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن 1998 .
- طه عبد العليم ، مستشار مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي : (3) الاقتصاد المصري في عصر العولمة : رؤية إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسة و الإستراتيجية تقرير 2005/2004 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 10 يوليو 2005 .

د – المجالات والموسوعات :

- إبراهيم حلمي عبد الرحمان، إبراهيم سعدان الدين ، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، جانفي، 1994 .
- حاكمي بوحفص ، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 32 ، يناير ، 2007.
- حسين عمر ، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، 1978 .
- عبد المجيد قدي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : محاولة تقييميه ، مقال منشور في المجلة .
- هاري ج. يرومان ، المنافسة ودخول مشروعات جديدة في روسيا ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ، 2001 .
- عبلة عبد الحميد البخاري ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، الجزء الثالث ، 2009 .
- عبد الفتاح على الرشدان ، العولمة و اتجاهات الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة الشؤون العربية ، الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 107 ، سبتمبر 2001 .
- عيسى بن ناصر ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التكيف و التعديل الهيكلي في الجزائر ، مجلة العلوم الاجتماعي و الإنسانية ، العدد 7 ديسمبر ، 2002 .
- فريدريك سي. تيرنر ، الأدوار المتغيرة للدولة المقياس و الفرص و المشكلات ، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 163 مارس 2000.

ه – القوانين :

- المادة 183 من قانون النقد و القرض ، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 .

و – المواقع الالكترونية :

- نادر فرجاني ، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية ، مركز المشكاة للبحث مصر أغسطس 1989 ، WWW.Almishkat.org

المراجع باللغة الأجنبية :

أ – الكتب :

- A.G . AGANBEGUIAN –Perestroika ; Ecomomica ,1987 .
- Benbitour ahmed .L’Algérie au Troisième Millénaire ; Defis et potentialités ; édition Morinoor ;Algérie ;1998 .
- Banissad .M.E.la Réforme Economique En Algérie .OPU ,alger ,1991.

- Guy benissad ,Terminologie économie française pour les pays transition l'harmattan paris 1997
- Hocine benissad , économie international .OPU,1983.
- Sadi Nacer – Eddine ;la privatisation des entreprises publique en Algérie : Objectifs Modalités et Enjeux ;OPU ,Alger ,2005 .
- mekideche mustapha . l'algerie entre economie de rente et economie emergente , edition dahleb , 1999.
- M.Lavigne et A.Tiraspolsky ,L'URSS : une économie socialiste ,3 ed HATIER , paris ,1979 .

ب – تقارير:

Office National des Statistiques , Rétrospectives Statistiques 1970-2002 , Alger , 2005

ج - المواقع الالكترونية:

- [Www .africaneconomic Outlook , perspectives économique en Afrique org /fr](http://www.africaneconomic.org/fr)

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى إتاحة اقتصاد السوق من خيارات أمام الاقتصاد الجزائري لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر . حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من البيانات و الجداول لتكوين نتائج دقيقة . بالاعتماد على الكتب و المقالات و المجالات والمذكرات والتقارير و الإحصائيات حول تنمية الاقتصاد الجزائري حيث توصلنا إلى تحديد الإختلالات التي عان منها الاقتصاد الجزائري الداخلية و الخارجية انعكس بشكل واضح على تحقيق التنمية , وذلك بعدم أمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول في الأجل المحددة و يرجع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية , لهذا ينبغي عدم تأجيل الإصلاحات الاقتصادية لأن تأجيلها يؤدي إلى تأجيل المعانات ويزيد من مخاطر انعكاس النمو , وضرورة العمل على تحسين الاقتصاد الوطني من خلال تدارك النقائص في التشريعات والقوانين المنظمة له .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية , اقتصاد السوق , التخطيط الاقتصادي , الإصلاحات.

Résume :

cette étude vise a clarifier la disponibilité d'une des option d'économie de marche en face de l'économie algérienne a accélérer le rythme du développement économique en Algérie . lorsque nous nous sommes appuyés sur la méthode d'analyse descriptive d'être en conformité avec cette étude , a traverse l'annalise d'un ensemble de donne et des tableaux pour formé des résultat précis , basé sur les livres , des articles , des magazines et des mémo , des rapports et des statistique sur le développement de l'économie algérienne ou nous venons d'identifier les équilibres , il a enduré l'économie algérienne , interne et externe clairement reflète la réalisation du développement et il n'est pas possible de parvenir a une croissance a adéquate et acceptable dans le bon moment et cette faiblesse reporté par ce que les reforme économique reportées conduit a l'ajournement de la souffrance et augmente le risque de rechute de la croissance , et la nécessité de travailler a l'amélioration de l'économie nationale a travers a combler les lacunes dans la législation et les lois qui la régissent .

Mots clés: développement économique ,l'économie de marché , la planification économique , des réformes .